مركز الدراسات الفلسطينية

إسرائيل والمشروع النووي الإيراني



تأليف:
مجموعة مؤلفين إسرائيليين

ترجمة:
أحمد أبو هدبة

إسرائيل

والمشروع النووي الإيراني


بسم الله الرحمن الرحيم

إسرائيل

والمشروع النووي الإيراني

تأليـــف

مجموعة من الكتّاب والباحثين الإسرائيليين

ترجمـــة

أحمد أبو هدبة

مركز الدراسات الفلسطينية

ردمك 9953-29-237-X

الطبعة الأولى

1427 هـ - 2006 م

توزيع



الدار العربية للعلوم - ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

المحتويات

مقدمة المترجم

شكل انتصار الثورة الإسلامية وسقوط نظام الشاه في إيران نقطة تحول استراتيجي في مكانة إيران الإقليمية والدولية وفي سياساتها وعلاقاتها وتحالفاتها على مختلف الصعد، إذ تحولت إيران في عهد الشاه من مرتكز وأكبر قاعدة إقليمية في السياسات الاستراتيجية الغربية عامة والأمريكية خاصة، وأحد الساحات الخلفية التي كانت تتسلل منها إسرائيل إلى المحيط العربي والإسلامي، إلى دولة إقليمية قوية ومركز استقطاب وجذب لجميع القوى والتيارات المعادية للمشاريع والخطط والسياسات الأمريكية - الإسرائيلية في المنطقة. نظراً لما تحتله إيران من موقع جغرافي استراتيجي على درجة كبيرة من الأهمية يربطه بين الحوض الإسلامي غرباً والحوض العربي شرقاً، ولما تمتلكه إيران من مقدرات وموارد باطنية كبيرة وخاصة في مجال النفط والغاز والمنتوجات الزراعية، وأهميتها الكبيرة في الخريطة الجيوسياسية الإقليمية والدولية على السواء.

لقد انصب الاهتمام الإسرائيلي بعد أن نجحت الثورة الإسلامية في تكريس دعائمها في بناء الدولة ومؤسساتها الجديدة حول البعد العقائدي - الإسلامي للنظام الجديد وتأثيراته في المحيط وخاصة على الدول المتصلة بالصراع العربي - الصهيوني مباشرة، لاسيما بعد أن اعتبر آية الله الخميني قائد الثورة الإسلامية (إسرائيل) "غدة سرطانية زرعت في المنطقة، وأنها تحتل بلداً إسلامياً وتضطهد شعبه"، وكان الجدل الداخلي الإسرائيلي فيما يتصل بإيران وسياساتها يتمحور حول مستوى التهديد الذي بات يشكله النظام الجديد على إسرائيل وسياساتها في المنطقة تحت يافطة: "أيهما يشكل تهديداً استراتيجياً على الآخر إيران أم إسرائيل". انقسم الكتاب والمحللون الإسرائيليون حول ذلك إلى معسكرين، كل واحد يحمل وجهة نظر مختلفة عن الآخر، ففيما اعتقد المعسكر المحسوب على المؤسسة العسكرية أن إيران

هي التي تشكل تهديداً يرتفع إلى مستوى التهديد الوجودي لإسرائيل لاعتبارات أهمها البعد الإسلامي لنظام الحكم في إيران وسعي النظام الجديد في "تصدير الثورة الإسلامية" في المنطقة، وبالتالي تكريس إيران الإسلامية كقوة إقليمية يحسب لها الحساب في المعادلات السياسية الإقليمية والدولية" اعتبرت وجهة النظر الأخرى التي تمثل إلى حدّ كبير وجهة نظر السياسيين وصناع القرار الإسرائيليين، بأن النظام الإيراني الجديد، شأنه شأن بقية أنظمة الحكم الإقليمية الأخرى، سيضطر في نهاية المطاف لتغليب مصالحه والمصالح الإيرانية على البعد الإيديولوجي، وإن على الحكومات الإسرائيلية البحث عن جميع الوسائل الممكنة لإقامة أي شكل من أشكال العلاقة معه خاصة في ظل الحديث عن نشوء بعض التيارات الجديدة داخل النظام الإسلامي الإيراني والذي اصطلح عليها فيما بعد بالتيارات الإصلاحية. ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية لترفع من سقف توقعات وجهة النظر الإسرائيلية الثانية والاستفادة قدر الإمكان من نتائج هذه الحرب، باعتبارها حرباً طاحنة تجري بين عدوين لدودين لإسرائيل، وأياً تكن نتائج هذه الحرب فإنها بلا شك ستصب في مصلحة إسرائيل. غير أن التركيز على تعاظم القدرات العسكرية العراقية كان يحتل رأس سلم الأولويات الإسرائيلية في ظل الحديث عن سعي العراق في امتلاك قدرات كيماوية وبيولوجية تم التعبير عنها بقيام إسرائيل بمهاجمة المفاعل النووي العراقي عام 1981 واستمر العراق بعد ذلك ليشكل أولى التحديات الاستراتيجية بالنسبة للسياسات الإسرائيلية.

التطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية الكبيرة التي داهمت العالم في بداية التسعينات وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية تركت تأثيراتها وتداعياتها الكبيرة على موازين القوى الدولية والإقليمية في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى تشكل نظام عالمي عرف فيما بعد بعالم أحادي القطب وهو أمر ساهم إلى حدّ بعيد في تغيير سلم الأولويات لكثير من الدول الإقليمية على ضوء سعي السياسات الأمريكية الجديد في بناء نظام عالمي جديد، وإعادة بناء نظام شرق أوسط جديد، تكون إسرائيل عماد هذا النظام،

ووضعت كل من العراق وإيران على قائمة الاستهدافات الأمريكية - الإسرائيلية على قاعدة ما سمي: "بسياسة الاحتواء المزدوج". ففيما ظل الملف النووي العراقي مفتوحاً وصولاً إلى هدم بنية النظام العراقي بعد غزو العراق، بقيت إيران الإسلامية محوراً للتجاذبات السياسية على المستوى الاستراتيجي بالنسبة للسياسات الأمريكية في محاولة لتطويع النظام الإيراني وتحييده والتخفيف من نفوذه الإقليمي على الأقل، على اعتبار أن العراق لا يزال يشكل أولوية في السياسات الأمريكية - العراقية.

بعد ذلك بدأ الحديث في الأوساط العسكرية الإسرائيلية حول نجاح إيران في تطوير منظومة من الصواريخ البالستية البعيدة المدى من طراز شهاب1 - 2 - 3، وعن إمكانية حمل هذه الصواريخ رؤوساً نووية في المستقبل، غير أن وتيرة الخطاب السياسي الإسرائيلي لم يتجاوز إيقاع السياسات الأمريكية في هذا الإطار على اعتبار أن الترسانة العسكرية الأمريكية تمتلك حلولاً لمثل هذه الصواريخ، سارع الجيش الأمريكي إلى نشر عديد من بطاريات صواريخ "الباتريوت" المضادة للصواريخ في إسرائيل في وقت أخذت فيه التطورات تتسارع على صعيد ما سمي بالأزمة العراقية ودخول مجلس الأمن على الخط، وبالتالي أزمة ما عرف "بالمفتشين الدوليين" وإحكام الحصار على العراق وصولاً إلى غزوه.وفي الوقت الذي أخذت فيه ماكنة الدعاية الإسرائيلية - الصهيونية تضخم من القدرات العسكرية العراقية بات مختلف السياسيين الإسرائيليين إضافة إلى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة يدفع إدارة بوش باتجاه الحرب على الغراق، لم تغب إيران عن الأجندة الأمريكية - الإسرائيلية وإنما أجلت إلى حين مع الأتيان على ذكر المساعي الإيرانية في تطوير برنامج نووي ذي أبعاد عسكرية بين حين وآخر. فما إن وضعت الحرب الأمريكية على العراق أوزارها، حتى بدأت ذات الماكنة الإعلامية برفع عقيرتها بالتحذير والتهديد طورا آخر بالمخاطر المحدقة التي باتت تهدد أمريكا وإسرائيل والعالم جراء محاولات إيران امتلاك قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية.

إن ما يميز السياسات الإيرانية في نظر الكثير من الكتاب والمحللين الإسرائيليين، هي قدرتها الفعالة والذكية في التعاطي مع ما أصبح يعرف "بالملف النووي الإيراني" من خلال اجادتها للعبة المصالح في سياق إدارتها للصراع حول ما سمي "بأزمة الملف النووي الإيراني" بشكل مكّنها للحيلولة دون نجاح الإدارة الأمريكية في تحشيد تحالف دولي ضد إيران كما حصل في الحالة العراقية. فقد أدارت إيران مفاوضات مع وكالة الطاقة الدولية للأبحاث النووية بعد أن انضمت لمعاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووافقت بعد ذلك على اتفاقية البروتوكول الإضافي بينها وبين الوكالة، على قاعدة حقها في تطوير وامتلاك تقنيات نووية لأغراض سلمية وسمحت في الوقت نفسه "لمجلس الخبراء" التابع للوكالة بإيفاد مفتشين ضمن آلية تفتيش ومراقبة محكومة للقيام بتفتيش ومتابعة المنشآت النووية الإيرانية ذات الصلة بالمشروع النووي الإيراني. في وقت استطاعت فيه أن توسع هامش المناورة بين مختلف الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، وخاصة روسيا والصين والدول الأوروبية الرئيسية الثلاثة فرنسا، بريطانيا، وألمانيا.

الحضور العسكري الأمريكي المباشر في العراق ومنطقة الخليج بعد غزو العراق أثّر بشكل مباشر على قواعد اللعبة الأمريكية في معالجة الملف النووي الإيراني، سواء لجهة محاولة إدارة بوش الاستئثار بهذه القواعد ودفع بقية الأطراف ذات الصلة للتجاوب مع سياسات الإدارة الأمريكية حيال الموضوع وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، في حين سعت إيران إلى زيادة نفوذها وتأثيرها في الواقع العراقي المتشكل بعد الغزو في محاولة منها لتعزيز موقفها من جهة والتخفيف من حدة المواقف الأمريكية الضاغطة على بقية أطراف اللعبة ودفعها بالتالي للموافقة على نقل هذا الملف لمجلس الأمن الدولي، وهو مطلب أمريكي يشكل مقدمة للتعاطي الميداني سياسياً وعسكرياً معه.

إسرائيلياً، اعتبر الوجود العسكري الأمريكي في العراق، كأحد أكبر العوامل قوة في أية خطط سياسية أو عسكرية إسرائيلية للتعاطي مع البرنامج النووي الإيراني بشكل عام في وقت فضلت فيه مجمل السياسات الإسرائيلية

السير على إيقاع السياسات الأمريكية دولياً وإقليمياً على الصعيد الدبلوماسي الذي يؤدي في نظر هذه السياسات إلى منع إيران من امتلاك أية قدرات نووية ذات أبعاد عسكرية. وأطلقت العنان في الوقت نفسه لماكنة الدعاية الإسرائيلية – الأمريكية – الصهيونية للتركيز على المخاطر الوجودية الذي ينطوي عليها امتلاك إيران لأسلحة نووية، ليس على إسرائيل وحدها وإنما على أمريكا وأوروبا والعالم، مع التنويه بين حين وآخر، بأن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بصدد وضع الخطط الميدانية للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني في حال فشل الجهود الدبلوماسية في تحقيق ما تطمح الولايات المتحدة وإسرائيل تحقيقه على هذا الصعيد.

استشعار المؤسسة العسكرية وكذلك الأمنية الإسرائيلية مؤخراً بعدم قدرة الولايات المتحدة في إقناع مختلف الأطراف ذات الصلة بالموضوع للعمل وفق تصورات الإدارة الأمريكية، وخاصة الدول الأوروبية الثلاثة، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، إضافة للمواقف الروسية والصينية المتباينة إلى حدّ كبير مع التصورات الأمريكية وبالرغم من اقتراب مواقف الدول الأوروبية الثلاثة المذكورة إلى موقف الإدارة الأمريكية وبالتالي موافقتها على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. هذا الاستشعار دفع بصناع القرارات في إسرائيل للحديث علناً حول إمكانية إتباع الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني، وارتفع هذا الملف إلى رأس سلم الأولويات الاستراتيجية الإسرائيلية لحكومة شارون. بلغ الأمر بالعديد من قادة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بالحديث علناً حول "الخيار العسكري الإسرائيلي" فيما تعلق بالبرنامج النووي الإيراني، في وقت دعا فيه "إفرايم هاليفي" مسؤول الموساد الإسرائيلي سابقاً ومن واشنطن الولايات المتحدة وإسرائيل المسارعة في مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية قبل أن تتمكن إيران من الوصول إلى نقطة اللاعودة. فأخذ الحديث عن الخيار العسكري الإسرائيلي يأخذ أبعاداً ملموسة لدى معظم المحللين العسكريين والاستراتيجيين الإسرائيليين، ولدى غالبية مراكز البحث والدراسة ذات الصلة بالمؤسستين الأمنية والعسكرية الإسرائيليتين.

وبحسب تقديرات هؤلاء، فإن أية عملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية لا يمكن ضمان نجاحها إلا من خلال تنفيذها بمساعدة طرف دولي قوي يمتلك حضوراً عسكرياً مباشراً في المحيط الإيراني لأسباب عملياتية ولوجستية محضة، ولأسباب تتعلق بانتشار المنشآت النووية الإيرانية في مختلف الأرجاء الإيرانية المترامية الأطراف، وبحكم استفادة إيران من التجربة العراقية، ثم إن نجاح مثل هذه العملية يحتاج في نظر بعض رموز المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وبالذات بعض قادة سلاح الجو الإسرائيلي، إلى استخدام شامل ومكثف "للقوة النارية الجوية" الإسرائيلية وعوامل مساعدة مثل قواعد بحرية ووسائل وقود جوية قريبة من المحيط العراقي، إلى جانب إمكانية استخدام أسلحة تقليدية ذات قوة تدميرية هائلة وأسلحة غير تقليدية ذات تأثير محدود، وهو أمر منوط بالدرجة الأولى بخيارات الإدارة الأمريكية التي لا تزال تعتقد بجدوى الخيار الدبلوماسي وإن لم تستبعد الخيار العسكري بين حين وآخر.

نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وفشل هذا المجلس باتخاذ قرار دولي سواء لجهة فرض عقوبات اقتصادية أو فرض حصار كامل على إيران أو لجهة تأكيد الرؤية الأمريكية حيال هذا الملف، عزز الشعور لدى المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين بفشلهم في دفع الإدارة الأمريكية بتولي مهمة معالجة هذا الملف بالوسائل العسكرية أو على الأقل التهديد باستخدام الوسائل العسكرية ضد إيران كما فعلت في العراق، الأمر الذي زاد من حدة الجدل الإسرائيلي الداخلي حل التعاطي مع "هذا التهديد الوجودي" كما درج معظم السياسيين الإسرائيليين على توصيف البرنامج النووي الإيراني.

المسألة الأهم في ذلك كله، أن الخيار العسكري هو الخيار الذي يستحوذ على مختلف صناع القرار الإسرائيليين من سياسيين وعسكريين ومخططين استراتيجيين في هذه الأيام، لكن السؤال الكبير الذي يشغل بال المؤسسة العسكرية في حال الشروع في تحقيق هذا الخيار، هو ردة الفعل الإيرانية، أو بمعنى أدق، هو الضربة الثانية بالمفهوم العسكري. على اعتبار أن لا الولايات المتحدة

ولا إسرائيل تعرفان بالضبط حجم وشمولية وشكل ردة الفعل الإيرانية، حتى أن بعض المختصين الإسرائيليين والأمريكيين باتوا يؤكدون بأن إيران وصلت إلى نقطة اللاعودة، في برنامجها النووي. لكن ما هو مؤكد بالنسبة لهم أن التعامل عسكرياً مع هذا الملف غير مضمون النتائج لا على المدى القريب أو البعيد حتى ذهب البعض منهم للدعوة للبحث عن حلول سياسية والتعامل مع إيران كدولة إقليمية وكقوة نووية.

ولابد لي من التنويه في نهاية هذه المقدمة بأن هذا الكتاب يعالج ما اصطلح عليه "بالملف النووي الإيراني" من وجهة النظر الإسرائيلية في الفترة الواقعة بين عام 2001 وحتى عام 2006 عشية نقل هذا الملف إلى مجلس الأمن الدولي، وتقتضي أمانة الترجمة استخدام المصطلحات السياسية والعسكرية الإسرائيلية بما فيها من إسقاطات سياسية ولي عنق كثير من الحقائق ومساحة كبيرة من التضليل والتحريف في محاولة للتأثير على الرأي الدولي بشأن خطورة هذا الملف.

أحمد أبو هدبة

2006/4/1



الملف النووي الإيراني
في رأس اهتمامات إسرائيل
الوقائع والدلالات

المشهد الإسرائيلي(*)

بداية – الوقائع

تدفع إسرائيل منذ عدة أشهر "الملف النووي الإيراني" إلى رأس اهتماماتها وتشنّ حملة مركزة على إيران، وتقول إنها على "استعداد لمواجهة السيناريو الأسوأ". وسبق أن دعا رئيس وزرائها شارون المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات على طهران، مكرراً أن إسرائيل لن تقبل بأن تصبح إيران "دولة نووية عظمى". ويتنافس "الموساد" وشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) على كسب حق السبق في كل ما يتصل بـ "الخطر النووي الإيراني". وقبل مدّة وجيزة (أواخر كانون الأول 2005) كان دور رئيس "الموساد"، الجنرال مئير داغان، ليؤكد للجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن إيران ستمتلك قدرة نووية خلال بضعة شهور. وقد سبقه إلى ذلك في اللجنة نفسها رئيس شعبة الاستخبارات أهارون زئيفي فركش الذي أعلن أن الخطر الإيراني "فعلي ويتزايد على إسرائيل". وقال داغان أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست إن إيران ستمتلك قدرة نووية كاملة في عام 2006. وقد جاءت أقواله هذه في أثناء العرض السنوي الذي يقدمه لهذه اللجنة حول وضع إسرائيل الأمني. وأشار داغان إلى أنه "إذا لم تحدث عراقيل خارجية فإن إيران ستمتلك خلال بضعة شهور استقلالية تكنولوجية في كل ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم، وبعدها فإن

(*) تاريخ 12/2/2006.

المسألة تغدو مسألة وقت حتى امتلاك إيران المادة المشعة بكمية كافية لامتلاك القنبلة".

وشدد داغان على أن هناك "قراراً إيرانياً استراتيجياً بامتلاك القدرة النووية. وهناك خشية مَن أهم إذا واصلوا وأفلحوا في امتلاك المادة المشعة فلن يكتفوا بالكمية الكافية لقنبلة واحدة وسيواصلون إنتاج كميات من المواد المشعة. وهناك أهمية في عرض الأمر على مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية على إيران التي تستورد أربعين في المائة من منتجات الوقود، ولذلك فإن للعقوبات أهمية كبيرة". وأشار إلى أن الخلافات الداخلية الإيرانية هي التي تقود إلى ازدياد التطرف في السياسة الخارجية.وتجاوب مع هذا الطرح رئيس اللجنة يوفال شطاينيتس الذي قال انه "إذا واصل الإيرانيون تطوير قدرتهم النووية، فإن بوسعهم خلال عام أو عامين التوصل بشكل مؤكد لامتلاك سلاح نووي ومواد مشعة. وفي حالة كهذه، سنقف أمام شرق أوسط جديد، أكثر تهديداً وسواداً وخطورة. ومن واجب العالم بأسره، بقيادة الولايات المتحدة، إحباط المشروع النووي الإيراني لأن في ذلك مشكلة وجودية لإسرائيل، ولكن ليس على إسرائيل الصغيرة أن تحل المشكلة".

وأشار عضو الكنيست من "الصهيونية الدينية" أيفي إيتام إلى أنه "إذا لم تتحرك الأسرة الدولية مع إسرائيل لضرب القدرة النووية الإيرانية فإنني أخشى جداً من أنها ستنزلق لامتلاك قدرة نووية عملياتية تعرض المنطقة للخطر وتزعزع أسس نظرية الأمن الإسرائيلية. ولذلك يحظر بشكل مطلق تمكين النظام الإيراني من امتلاك قدرة الدمار الشامل".غير أن هذا التقدير الإسرائيلي المتشائم بشأن القدرة النووية الإيرانية يقع في إطار تقدير متفائل بشأن وضعية إسرائيل في المحيط العربي. فقد أعلن داغان في اللجنة أن مكانة إسرائيل السياسية، الأمنية والإستراتيجية تتحسن. ويعود ذلك حسب رأيه إلى حقيقة أن إسرائيل تواجه اليوم "خطراً فعلياً واحداً، هو الخطر الإيراني، الذي تواجهه مع الأسرة الدولية كلها". وحسب كلامه فإن "دولاً عربية في منطقتنا أيضاً لا تريد أن تمتلك إيران قدرة نووية".وألمح داغان إلى أن إسرائيل والمنطقة سوف تشهد قريباً ظاهرة

"مجاهدي العراق" الذين شاركوا في المعارك ضد الأمريكيين وسيعودون إلى بلادهم في الأردن ومصر. و"المفارقة أنه كلما نجح الفعل الأمريكي في العراق ازدادت المخاطر الأمنية على إسرائيل".

وكان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية قد أشار، قبل أسبوع من تصريحات رئيس "الموساد"، إلى أن الولايات المتحدة غارقة في الوحل العراقي، الأمر الذي يزيد من شدة الخطر الإيراني. كما شدد زئيفي في اجتماع الحكومة على أن إيران عازمة على امتلاك قدرة نووية وصواريخ بعيدة المدى. وقال إنه لا يرى فرصة حقيقية لإحباط المشاريع النووية الإيرانية بالطرق السياسية وإن الشهور القريبة ستشهد نهاية هامش المناورة الإسرائيلية والدولية في مواجهة إيران.

ويوم 2005/12/27 خرجت "معاريف" حول الموضوع النووي بعنوان رئيسي: "إيران تتقدم أسرع من التوقعات". وكتب المراسل السياسي بن كسبيت أن المعلومات الاستخبارية التي وصلت إسرائيل، تبيّن أن إيران بدأت فعلياً النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. وأشار إلى أن إيران تقوم بتمويه هذه النشاطات بشكل متطور. ومع ذلك وجد كسبيت أن من المناسب التحذير من "أنه في ضوء اقتراب الانتخابات، فإن كل موضوع سياسي أمني يبحث في وسائل الإعلام يعتبر همروجية انتخابية". ولكنه شدد "على أن مصادر هذا النبأ هي أمنية فقط. ولم يطلع أي مصدر سياسي على سر المعلومات أو شارك في وصولها إلى معاريف".وحسب المعلومة، فقد بلغ الإيرانيون بداية عملية تخصيب اليورانيوم ولكنهم توقفوا. وهم يتخذون الآن سلسلة إجراءات ذات صلة بتخصيب اليورانيوم للتمكن من التخصيب في مهلة قصيرة حين يقررون العمل، وذلك بأمل تقليص إمكانية فعل سريع من العالم إذا ما أعلنت طهران عن تخصيب اليورانيوم. وتقوم الخطة الإيرانية على امتلاك عدد كبير جداً من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم بأسرع وقت ممكن. وكذلك زيادة كبيرة لكمية المادة الخام (غاز ال F4) لاستكمال تخصيب اليورانيوم دفعة واحدة.وأشارت "معاريف" إلى أنه شكلت هيئة

خاصة في إسرائيل لجمع المعلومات حول الموضوع النووي الإيـراني. وثمـة جدال في إسرائيل حول: هل لإسرائيل خيار عسكري؟ إذا كان هناك خيار فهل يجدر استخدامه؟ وهل حان الوقت للتكيّف مع احتمال إيران نوويـة؟ وهناك في إسرائيل من يطالب بضربة عسكرية ولكن بالمقابل هناك خشية من الرد الإيراني ومن رد واسع من جانب حزب الله. ولذلك فإن مثـل هـذا الاحتمال ضعيف وستعمل إسرائيل على حـث العـالم علـى التصـدي لإيران.وكان زئيفي قد قال إن الإيرانيين قد يصلون خلال عدة أشهر (حتى آذار 2006) إلى ما أسماه "نقطة اللاعودة".

وفي جلسة عقدها لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست عاد فركش وأكد أن إيران مصممة على مواصلة تطوير برنامجها النووي بشكل سري، وأن الجهود الدبلوماسية والسياسية التي بذلتها دول مختلفة على إيران أخرت لمدة سنتين، على الأقل، تطوير البرنامج النووي الإيراني.وبحسب فركش فإن إيران حصلت مؤخراً على 12 صاروخاً روسياً بعيد المدى، يصل مداها إلى 3000 كيلومتر، وبإمكان هذه الصواريخ حمل رؤوس نووية متفجرة.وأضاف أنه "تم نقل 18 صاروخاً من هذا النوع من أوكرانيا، وصل منها 12 صاروخاً إلى إيران، في حين وصـلت 6 صواريخ إلى الصين"!وفي جلسة الحكومة يوم الأحد 2005/12/18، قال فركش: "إيران تتحول إلى قوة منطقية وتعمل على تكوين قوة نووية وصواريخ أرض – أرض".

وأضاف: "أنا لا أرى إمكانية ملموسة لإحباط التسلح النـووي الإيـراني بطرق سياسية. وسنشهد في الأشهر القريبة القادمة حـدّاً لمرونـة إمكانياتنـا السياسية نحن والعالم مقابل إيران. وأنا لا أريد أن أفهم على أني مستسلم. لا بل علينا الاستمرار في المقاطعة السياسية والاقتصادية".

في الوقت ذاته، اعتبر رئيس هيئة أركـان الجـيش الإسـرائيلي، دان حالوتس، أن الجهود الدبلوماسية لمنع طهران من امتلاك السلاح النـووي، محكومة بالفشل، مشيراً إلى أن الخيار العسكري لم يطـرح إلى الآن.ودعـا بنيامين نتنياهو إلى ضرب المنشآت النووية الإيرانية على غرار ما فعل مناحيم

بيغن (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق) بضربه مفاعل "تموز" النووي في العراق عشية انتخابات عام 1981.وقال شارون في مؤتمر صحافي مشترك مع نائبه سابقاً شمعون بيريس لمناسبة انضمام الأخير إلى حزبه "كديما" (إلى الأمام)، إنه يأمل بأن يحال الملف الإيراني إلى مجلس الأمن قريباً "ليتخذ عقوبات ضد إيران"، مضيفاً أنها "تشكل خطراً ليس على إسرائيل فحسب بل على الشرق الأوسط والعالم برمته".وعلى رغم تأكيد شارون أن إسرائيل لن تكون رأس الحربة في مواجهة إيران، هدد الوزير تساحي هنغبي الذي ترأس وفداً إسرائيلياً لـ "الحوار الاستراتيجي" مع واشنطن، أن الدولة العبرية لا يمكنها "أن تقف مكتوفة اليدين إزاء استمرار التسلح الإيراني"، مشيراً إلى أن هذه المسألة كانت قيد التداول خلال "الحوار الاستراتيجي" الذي أجري في واشنطن.

تزامن ذلك مع تقارير إسرائيلية مفادها أن سوريا أيضاً فاجأت الخبراء الغربيين بقدراتها على تطوير صواريخ "سكود".فقد أفادت صحيفة "هآرتس" أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية فوجئت بتحسين سوريا قدراتها الصاروخية بفضل "خبراء من كوريا الشمالية" أدخلوا تغييرات جوهرية على النموذج المتطور من صاروخ "سكود دي" تمنحه قدرات أفضل على القيادة والتوجيه وتصحيح مساره أثناء تحليقه، ما يزيد من دقة إصابته الهدف. وكتبت أن خبراء غربيين توصلوا إلى هذا الاستنتاج بعد فحصهم شظايا صاروخ من هذا الطراز، انحرف عن مساره أثناء تجربة أجراها السوريون وسقط في الأراضي التركيا، قبل أشهر. وأشارت إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة ودول الحلف الأطلسي أبدت اهتماماً بنتائج فحص شظايا الصاروخ.

وداخل كل ذلك نقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية عن تقرير خاص أعدّه الجيش الأمريكي حول المشروع النووي الإيراني وسبل مواجهته أن "ليس لدى إسرائيل القدرة العسكرية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية" وأن سلاح الجو الإسرائيلي "الذي يتمتع بقدرات كبيرة قياساً مع دول أخرى في الشرق الأوسط لن يكون قادراً على تنفيذ عملية معقدة لبعد

المواقع المستهدفة (في إيران) عن قواعده العسكرية فضلاً عن أنه لا توجد لدى إسرائيل حاملة طائرات وليس في استطاعتها استخدام قواعد عسكرية جوية لدول أخرى في المنطقة" ولذا فإن "قدراتها ستكون محدودة سيما أن الحديث عن أهداف بعيدة المدى".وجاء أيضاً في هذا التقرير، الذي أعدته "الكلية العسكرية الأميركية" وحمل عنوان "كيفية الاستعداد لمواجهة التهديد النووي الإيراني"، أن القدرات الإسرائيلية على تنفيذ "هجمات عميقة" تعتمد أساساً على طائرات "إف 15 إيه" و"إف 16.سي دي" لكن هذه قادرة على ضرب أهداف على بعد 600 كلم، فيما تبعد إيران عن إسرائيل مسافة 1000 كلم. وأضاف التقرير أن عملية معقدة من هذا النوع تستوجب مشاركة طائرات إنقاذ وتزويد بالوقود وتجسس، وأنه باستطاعة إسرائيل ضرب أهداف محددة لكنها لن تتمكن من تنفيذ حملة عسكرية شاملة ضد جميع الأهداف والمواقع الإيرانية. وزاد التقرير أنه حتى في حال نجحت إسرائيل في ضرب المفاعل النووي الإيراني في بوشهر فإن البرنامج النووي الإيراني لن يتضرر لأن المفاعلات الأخرى موجودة في عمق إيران، على بعد 1700 كلم، كما شكك التقرير في إمكان سماح تركيا والهند لإسرائيل بضرب مواقع إيرانية انطلاقاً من أراضيهما.

ثانياً – الدلالات:

هناك شبه إجماع في أوساط الساسة والمعلقين الإسرائيليين على أن الانتخابات الإسرائيلية القريبة (في 28 آذار 2006) هي من أهم أسباب إعادة "الملف الإيراني" إلى صدارة الاهتمام الرسمي الآن بالذات، دون التقليل من كون هذا الملف مطروحاً على الدوام على الأجندة الإسرائيلية.وتماشياً مع هذا الرأي كتبت صحيفة "هآرتس" مقالة افتتاحية ذكرت فيها أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد "اتخذت قبل نحو سنتين، عندما كان بنيامين نتنياهو لا يزال عضواً فيها، قراراً سليماً في أن الصراع ضد التحوّل النووي الإيراني هو صراع الأسرة الدولية بأسرها، ومن الأفضل لإسرائيل ألا تقف وحدها في

الخط الأول لهذا الصراع. وبين الحين والآخر يجري خرق هذا القرار، إلا أن النائب نتنياهو بالغ إذ دعا في خطاب انتخابي إلى استخدام الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني وتعهد بمواصلة "إرث مناحيم بيغن" الذي أمر في العام 1981 بهدم المفاعل النووي العراقي. ولا ينبغي الاستخفاف بالخطر الجسيم المحدق بالشرق الأوسط والاستقرار الدولي في المستقبل، إذا ما فشلت جهود الأسرة الدولية، مجلس الأمن في الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية، في منع إيران من التزود بالسلاح النووي وسيكون هذا فشلاً للولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تقود المفاوضات مع إيران في هذا الموضوع. فإن المفاوضات المتعددة الأطراف مع إيران لم تنته. كما أن روسيا، التي بنت مفاعلا نوويا لإيران في بوشهر، يمكنها أن تؤدي فيها دوراً هاماً، ولم يتخذ بعد قرار في مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نقل الموضوع إلى مجلس الأمن.وعليه، فمحظور على إسرائيل أن تتخذ صورة من يروّج للحرب ضد إيران، ناهيك عن أنه لا يزال هناك من يدّعي، بعداء ظاهر لإسرائيل، بأنها هي التي حرضت الولايات المتحدة على شن الحرب ضد العراق. ومن جهة أخرى تنطلق أصوات تدعو إسرائيل إلى إغلاق المفاعل النووي في ديمونا".ومضت الصحيفة تقول: "في زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إلى إسرائيل، تكبّد، رداً على سؤال، عناء شرح الصعوبة الجمة التي ينطوي عليها الخيار العسكري ضد إيران والفارق بين حالة المفاعل النووي في العراق والوضع في إيران وامتنع كلينتون عن تأييد الخيار العسكري. كما أنه في الولايات المتحدة لا يوجد أي إجماع بين الخبراء بالنسبة للجوانب الميدانية في الخيار العسكري ضد إيران".وختمت بقولها: "من يوصي علينا بخيار عسكري إسرائيلي مخطئ وغير مصيب، وهو يحرّض الجمهور الإسرائيلي بغير داع، يعرّض إسرائيل كمن تدفع الولايات المتحدة إلى حرب كبرى جديدة، يجر هذا الموضوع الحساس إلى الحماسة في المعركة الانتخابية، ويستدعي تهديدات إيرانية وردود فعل مختلفة ضد إسرائيل. واستعدادات إسرائيل يجب أن تتم بهدوء وثقة، وليس في اجتماعات انتخابية".

أما محلل الشؤون الإستراتيجية رؤوبين بدهتسور فنشر في الصحيفة ذاتها مقالاً تحليلياً حول الموضوع قال فيه: "ليس هناك وضع أشد خطورة لمواطني إسرائيل، على ما يبدو، من الجمع بين الانتخابات المقتربة والمداولات حول الميزانية الأمنية. فجأة يتبين أن إسرائيل تواجه تهديداً وجودياً فظيعاً ووشيكاً، الأمر الذي يستوجب القيام بخطوتين اثنتين لمواجهته: زيادة الميزانية الأمنية وانتخاب شارون". وأضاف: "التسريبات المتلاحقة و"الاكتشافات" والتصريحات الآتية من الجيش و"مصادر عليا" غير بعيدة كثيراً عن ديوان رئيس الوزراء تحتل عناوين الصحف في هذه الأيام. خلاصة هذه الأمور هي ذلك الخطر الفظيع الذي يلوح للدولة، بدءاً من قول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، أهارون زئيفي (فركش)، بأن الوقت سيصبح متأخراً جداً إذا لم يتم إيقاف البرنامج النووي الإيراني حتى آذار 2006، ومروراً بتقرير حول شراء طهران لمنظومة دفاعية مضادة للصواريخ وتحسين دقة الصواريخ السوريا، وانتهاء بتقدم الإيرانيين المذهل في تطوير صاروخ شهاب الإيراني.

المشكلة المركزية في كل حملة التخويف هذه هي أنها لا تنطوي على أي شيء جديد، خصوصاً أنها لا تغيّر وضع إسرائيل الاستراتيجي الآن ولا توازن القوى بينها وبين خصومها في المنطقة.

إيران تطور سلاحاً نووياً منذ مدة طويلة. وشهاب 3 أصبح جاهزاً للاستخدام منذ مدة طويلة، وشراء المنظومة الدفاعية الروسية ما هو إلا امتداد لعملية التسلح الطبيعية والمتوقعة والمنطقية، والتي لا تشكل تغيراً حقيقياً في تناسب القوى في مواجهة إسرائيل. أما تحسين دقة الصواريخ السوريا فهو بلا معنى يُذكر على المستوى الإستراتيجي، فاستعداد إسرائيل في مواجهة هذه الصواريخ يقوم أصلاً على الردع، ولذلك ليست هناك أهمية كبيرة لدرجة الدقة". وتابع: "منذ مطلع التسعينيات وشعبة الاستخبارات العسكرية تدّعي بصورة ثابتة تقريباً بأن إيران ستمتلك "سلاحاً نووياً خلال خمس سنوات". هذه السنوات الأكثر ثباتاً في تاريخ الاستخبارات. قبل عامين قرر وزير الجيش

شاؤول موفاز بأن إيران ستجتاز في 2004 "نقطـة اللاعـودة" في مشـروعها النووي.

المعنى هو أن "أمان" لا تملك في الواقع معلومات أكيدة حول تقدم البرنامج النووي الإيراني.ولكنها ليست وحدها في ذلك، فلديها صحبة ورفقة طيبـة. لا توجد لدى أي جهاز استخباري غربي معلومات ومعطيات أفضل. على هـذه الخلفية يتوجب أن نحكم على تصريح زئيفي فركش بأن آذار 2006 هو "نقطة اللاعودة"، وكذلك الحال مع تصريحات رئيس الوكالة الدولية للطاقة النوويـة الدكتور محمد البرادعي بأن إيران ستكون بعيدة عدة أشهر فقط عـن إنتـاج السلاح النووي إذا استأنفت تخصيب اليورانيوم".

وفي رأي بدهتسور فإن السلاح النووي والصواريخ البالستية كانا دائما فزّاعة جيدة وفعالة لبث الذعر في نفوس المواطنين. إلا أن ذلك، برأيه، مُوجه أكثر لأعضاء الكنيست والحكومة للتأثير على قرارهم بصدد الميزانية الأمنية لأنها خط أحمر خاصة في ظلٍ التهديدات المزعومة وتجاوز للخطوط الحمـراء (حسب موفاز).ومضى قائلاً: "الانتخابات الوشيكة تُسهم بنصيبها في زيادة التهديدات، ذلك لأنه لا يمكن أن يكون هناك شيء ضروري أكثر من الحاجة إلى تنصيب شخص يعرف ويقدر على مواجهة التهديدات باعتباره جنـرالاً سابقاً وخبيراً في المعارك والتجارب، الأمر الذي يجعله متميزاً على منافسـه صاحب البرنامج المدني - الاجتماعي الواضح. عندما تكـون الصـواريخ موجهة يحظر الوثوق بمن لم يكن في حياته ضابطاً مسؤولاً، ولم يشرف على آلة الحرب العسكرية.

تصريحات شارون وكبار قادة الجيش الإسرائيلي بأن إسرائيل لا تسـتطيع القبول بوضع تكون فيه لدى إيران قنبلة نووية، تعني أن فشل الأسرة الدوليـة سيتطلب من إسرائيل الهجوم على المنشآت الإيرانية لوحدها. هـذا اسـتنتاج خطير، خصوصاً أن شارون يستخدمه وهو مدرك لمحدوديـة وقصـور هـذه الهجمات وأنها غير قادرة على إيقاف البرنامج الإيراني.بنيامين نتنياهو لم يكـن ليستطيع السماح لنفسه طبعاً بالبقاء في الوراء، وقد صرّح بصورة أكثر خطورة

من خصمه شارون، عندما دعا إسرائيل للقيام بحملة "جريئة وشجاعة" في مواجهة إيران على شاكلة ما فعله بيغن مع المفاعل العراقي".وختم: "من المحتمل أن يكون لدى إيران سلاح نووي في نهاية المطاف، وإذا حدث ذلك، فسيكون على إسرائيل أن تتعلم كيفية التعايش مع التهديد الإيراني وإزالته بواسطة الردع الصادق. وأهم عنصر في هذا الردع سيكون مناعة الجمهور الذي سيقدم الدعم للسياسة التي ستتبعها الحكومة. وحملة التخويف الحالية لا تخدم مناعة الجمهور في شيء".

مع ذلك فإن معلّقين آخرين شكّل لهم هذا الوضع مناسبة للهجوم على النظام الحالي في إيران. ومن هؤلاء سيفر بلوتسكر، أحد كبار المعلقين في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، الذي كتب يقول: "يحاول إسرائيليون كثر ألا يشغلوا أنفسهم برعب الذرة الإيرانية. هناك من يرى المشكلة شعاراً انتخابياً، وهناك من يهزون أكتافهم ويقولون "لا يوجد ما يمكن فعله"، وهناك من يوجهون أنظارهم إلى أمم العالم، لكي يتدخلوا من أجلنا. غير أن الواقع لا يُمكن كبتاً كهذا. في شتاء 2005، الذي لم يكن مثل قبل سنة أو سنتين، السلطة في طهران في يد ثلة من "الثوريين" المسلمين المتطرفين. لا يوجد لرئيس إيران الذي يتولى الحكم شرعية من الشعب كما كان لسابقه. لقد "انتُخب" بعد أن رُفض جميع خصومه السياسيين ذوي الأهمية سلفاً على يدي مجلس كبار الإسلام. انقطعت مسيرة الدمقرطة للحياة المدنية في إيران بتاتاً، وعاد الإرهاب الداخلي الديني، وأنواع الشرطة السرية منفلتة بلا ضابط والنزاعات في قمة نظام الحكم تمنع شغل الوظائف واتخاذ القرارات. في هذا الوضع تحاول طبقة (آيات الله) الحاكمة أن تُحصّن سلطتها الكريهة بتعجيل خطط التسلح الذرية وعرض "المعركة على الذرة" كنوع من حرب استقلالية إيرانية حيال الغرب المعادي، الذي يخدم الصهاينة".وتابع هذا المعلق: "هل تبالغ إسرائيل في تقديراتها العلنية للخطر الجلي والفوري للسلاح الذري في إيران؟ أعطى الإجابة أخيراً رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، الحائز على جائزة نوبل للسلام، الذي قال في مقابلة مع صحيفة

"الاندبندنت": "عندما تُجدد إيران تخصيب اليورانيوم فستكون على مبعدة أشهر معدودات فقط من السلاح الذري".

إن أقوال البرادعي، وهو إنسان متزن ثقة - في زعمه عشية الحرب في العراق على نحو دائم أن صدام حسين لا يملك سلاحاً ذرياً - توافق تماما التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية. إيران قريبة بخطوات من صيرورتها قوة ذرية شرق أوسطية، في حين تقودها جماعة طاغية من المتطرفين المتدينين. ما الذي يمكن فعله لردع الخطر؟ البرادعي، مثل كثيرين في الغرب أيضاً، يوصي بضبط النفس. هذه توصية مفهومة تصدر عن رئيس منظمة دولية، لكنها خطرة علينا وعلى كل الشرق الأوسط. إن الطغمة التي تحكم في طهران معنية بتنويم الرأي العام العالمي لفترة قصيرة أخرى، لأشهر معدودة، لكي تستطيع أن تُكمل بنجاح إجراءات تخصيب اليورانيوم. بعد أن يحدث هذا، لن يوقف شيء طهران دون استمرار السباق الذري. إن إجراء آخر هو الإتيان بالموضوع إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، لكي يقرر فرض عقوبات اقتصادية وسياسية بعيدة الأمد على إيران. لكن البحث المأمول في المجلس لا يجري ولا يُتوقع أن يجري في المستقبل القريب: فدول كثيرة تُفشله، لأنها ترى إيران سوقا غنية لمنتجاتها ومزودة هامة بالنفط. إنها لا تريد المخاطرة بنزاع دبلوماسي معها. ترفض أكثر الدول الغربية تصديق أن إيران لم تعُد الدولة الإصلاحية التي كانت قبل سنين قليلة. إنها تفضل دفن رأسها في رمل مشبع من النفط.

في نهاية الأمر لن يكون لإسرائيل خيار سوى تنفيذ خيار عسكري لمنع تحقيق كابوس إسلام متطرف مسلح بسلاح ذري. إن قصف المنشآت الذرية الإيرانية من الجو غير عملي وغير مُراد، لكن إسرائيل لا تستطيع أن تسمح لنفسها أن تُخرج من حسابها مساً مهما آخر بالقدرة الذرية الإيرانية، مثل القضاء على الخلايا المركزية في سلسلة التزويد والإنتاج مثلا. يجب على إسرائيل أن تشوش على السباق الإيراني نحو الذرة، بمساعدة العالم المتنور أو بغيرها. لا يوجد لها خيار التسليم له. الحديث عن "ميزان رعب ذري" جديد في الشرق الأوسط سخافة وشر. إيران في 2005 هي دولة عنيفة، ودكتاتورية ظلامية،

تدعو علناً إلى القضاء على إسرائيل. لم يحدث قبلُ في تاريخ الإنسانية أن دولة تدعو إلى القضاء على دولة أخرى نجحت في أن تضع يدها على سلاح ذري. لم يحدث هذا قط ولا يجوز أن يحدث".

ثالثاً - تذكير:

الحديث الإسرائيلي حول "أخطار إيران النووية" ليس جديداً بطبيعة الحال. وسبق أن ركّزت "النشرة الإستراتيجية" الصادرة عن معهد "يافا" للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب (عدد كانون الأول 2004) على موضوع "الخطر النووي الإيراني"، فيما يفترض اعتباره واقفاً في صلب الهواجس الإسرائيلية الإستراتيجية الراهنة.وتناول كاتب المقالة، الباحث الإستراتيجي إفرايم كام، نائب رئيس المعهد، احتمالات نجاح "الخيار العسكري" الإسرائيلي في "لجم الخطر النووي الإيراني". ويعتقد كام أن هذا الخيار غير مستبعد في ضوء "القناعة" بأن إعلان إيران مؤخراً عن إرجاء نشاطها في ميدان تخصيب اليورانيوم هو "إرجاء مؤقت تحت وطأة الضغط الأوروبي الشديد، ولا يعكس قراراً إستراتيجياً من لدنها بالكف عن السعي لامتلاك سلاح نووي". وهو في رأيه "خطوة تكتيكية من جانب إيران غايتها أن ترجئ الضغط الشديد الوطأة عليها وأن تدق إسفيناً بين الحكومات الأوروبية والإدارة الأمريكية في هذا الموضوع". ويتابع: في حالة تبين صحة هذا الافتراض فمن شأن الأزمة في الموضوع النووي الإيراني أن تصل، مرة أخرى، إلى مفترق طرق في المستقبل غير البعيد. كما يرى الكاتب أن الخيار العسكري ضد إيران قد يعرض للدراسة في إسرائيل (إذا لم يكن قد عرض أصلاً) فضلاً عن دراسته في أروقة الإدارة الأمريكية الحالية. ويشير في هذا الصدد إلى أن التصريحات الرسمية في إسرائيل بهذا الخصوص أشد وضوحاً وصفاءً من التصريحات الأمريكية الرسمية. "فلقد أعلن قادة الدولة ورؤساء الجهاز الأمني في إسرائيل، في الأشهر الأخيرة، أنهم ينتظرون نتائج الضغط الدولي على إيران، لكن إذا لم يكن ذلك كافياً فستضطر إسرائيل إلى الاعتماد

على ذاتها وإلى اتخاذ خطوات للدفاع عن نفسها". ويدعو كام، من ناحيته، إلى عدم الاستهانة بالخطر النووي الإيراني. لكنه يشير إلى ثلاثة أسباب جوهرية ترجّح الشك في احتمال لجوء إيران إلى استعمال قدرتها النووية ضد إسرائيل، على رغم نزعتها الأساسية الرافضة لوجود هذا الكيان أساساً. وهذه الأسباب هي:

1. أن دوافع إيران الكامنة خلف سعيها المحموم لامتلاك سلاح نووي هي دوافع دفاعية – ردعية أكثر من كونها دوافع هجومية.
2. قوة الردع الأمريكي وفاعليته.
3. التطورات الداخلية التي تمر بها إيران خلال الفترة القليلة المنصرمة، وفي صلبها ازدياد المطالبة بالإصلاح والحريات، ما يعزز التقدير بأنه "سيتطور في إيران، خلال فترة زمنية يصعب توقعها، نظام أكثر اعتدالاً يكون جاهزاً أيضاً لمباحثات مهمة مع الولايات المتحدة وربما مع إسرائيل كذلك". بيد أن كام يؤكد أن هذه الأسباب، على وجاهتها، غير كافية لأن تجعل إسرائيل تدير ظهرها للخطر النووي القادم من جهة إيران. وفي ضوء تسليمه التأليبي نوعاً ما بأن مواجهة إسرائيل لهذا "الخطر" لا يمكن أن تكون إلا من خلال الخيار العسكري فإنه ينتقل إلى دراسة احتمالات هذا الخيار مقابل الأخطار المنوطة به. وفي هذا الشأن يؤكد، بصورة لا تقبل التأويل، أن كفة الأخطار أكثر رجوحاً من كفة الاحتمالات، بما يستدعي "أن تدع إسرائيل المنظومة الدولية تستنفد جميع الإجراءات الكامنة في الجهود الدبلوماسية وأن تبقي اللجوء إلى الخطوة العسكرية كوسيلة أخيرة فقط". إلى ذلك يؤكد الكاتب أنه لا يعني، في الأحوال جميعاً، أن تتخلى إسرائيل عن اللجوء إلى الخيار العسكري، باعتباره وسيلة لا مهرب منها لإيقاف سعي إيران إلى امتلاك سلاح نووي، مشيراً إلى أن وجود خيار كهذا "يمكن في الوقت نفسه أن يكون مهماً من أجل تشديد وطأة الضغط السياسي على إيران". ولذا فإنه يقترح تلبية مجموعة من الشروط من أجل إحراز غايات العملية العسكرية. وهذه الشروط هي:

- بلورة تقييم استخباري دقيق حول وضعية البرنامج النووي الإيراني، عبر الاستفادة مما يسميه "إخفاق استخبارات الدول الغربية عشية الحرب على العراق" (في تقدير مدى امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل).
- تركيز معلومات استخبارية دقيقة ليس فقط حول المنشآت المعروفة وإنما أساساً حول إمكانية وجود منشآت غير معروفة للقاصي والداني. وذلك بهدف القضاء على البرنامج النووي الإيراني مرة واحدة وأخيرة.
- تقييم عال لاحتمالات نجاح العملية العسكرية.
- القيام بتنسيق مسبق مع الولايات المتحدة.
- نشوء ظروف دولية تساعد في تبرير العملية العسكرية، مثلاً في أعقاب إعلان إيران عن إلغاء توقيعها على معاهدة حظر نشر السلاح النووي، أو عقب الكشف عن تفاصيل جديدة مثيرة في برنامجها النووي.

أخيراً يقترح كام أن تكون إسرائيل مستعدة لسيناريو يفيد بأن إيران تمتلك منذ الآن سلاحاً نووياً على رغم الجهود المتواترة لكبح جماح برنامجها. سيناريو كهذا يستوجب، في رأيه، أن تدرس إسرائيل من جديد مفهومها الأمني وبضمن ذلك أن تدرس سياستها الضبابية بشأن مقدرتها النووية. كما يستوجب الوصول إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية تعلن هذه الأخيرة بموجبه أن أي هجوم نووي إيراني على إسرائيل أو على سائر حلفائها سيعتبر هجوما على الولايات المتحدة نفسها وسيحظى برد مناسب تبعاً لذلك. ومن المفضل أن يشمل هذا الاتفاق تحذيراً حتى من مغبة أي تهديد بهجوم نووي على حلفائها أيضاً.وفي يوم 11 أيار 2005 نشرت صحيفة "هآرتس" نبأ لمعلّقها السياسي ألوف بن قال في سياقه إنه ظهرت أخيراً خلافات في وجهات النظر بين إسرائيل والولايات المتحدة حول موعد وصول إيران إلى ما أسماه "نقطة اللاعودة" في طريق إحراز أسلحة نووية.وأضافت الصحيفة أنه في حين تتحدث إسرائيل عن مدة لا تتعدى "بضعة أشهر" فقط تصل خلالها إيران إلى النقطة المذكورة تقول واشنطن إن المدة هي "بضع سنوات".ووفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية فإن المفتاح الأهم لحساب المدة السالفة يكمن في "سيطرة إيران على المعرفة والتكنولوجيا الضروريين لإنتاج

اليورانيوم المخصّب بصورة ذاتية"، في حين أن وجهة النظر الأمريكية تقـــول إن المفتاح الأهم لذلك هو "أن تكون في حوزة إيران كمية كبيرة من المواد اللازمة لإنتاج قنبلة نووية واحدة".وأضافت "هآرتس" أنه تزداد المخاوف في إســـرائيل من احتمال امتلاك دول أخرى في الشرق الأوسط معلومات تكنولوجية نوويـــة من كوريا الشمالية أو من شبكة التهريب التي أدارها العالم الباكســـتاني عبـــد القادر خان. وذكرت في هذا الصدد دول مصر وسوريا والسعودية. غير أنهـــا أوضحت أنه باستثناء المخاوف والشكوك لا توجد لدى إسرائيل قرائن قويـــة على نشاط نووي سري في الدول المذكورة.

وعلى رغم وجود تباين في وجهات النظر بين إسرائيل والولايات المتحدة حول النقطة المذكورة فيما يتعلق بقدرة إيران النووية، فإن "هآرتس" تؤكد أنه لا يوجد خلاف بين الطرفين الحليفين الإسرائيلي - الأمريكي بشأن ما أسمتـــه "خطورة التهديد المترتب على إيران نووية".كما تنبغي الإشارة إلى أن الوثيقـــة الختامية لـــ "مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي" الإســـرائيلي، في دورته الأخيرة الخامسة لسنة 2005، أفردت بنداً خاصاً لما اعتبرتـــه "التهديـــد الإيراني" لإسرائيل، مشددة على أن إيران تبدو من جهتها، ورغم كل المساعي والجهود الدولية التي تقودها واشنطن، عازمة على المضي قـــدماً في "برنامجهـــا الذري"، كما أنها (إيران) تعمل من جهة أخرى ودون توقف على تشجيع مـــا أسمته الوثيقة "الإرهاب الفلسطيني"، وتسعى بشكل دائم إلى "تخريب وعرقلـــة جهود التسوية السلمية" في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلـــق باســـتئناف "العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين" فضلاً عن عملها المستمر "للحيلولة دون استتباب الاستقرار في العراق".

وأعاد واضعو "الوثيقة" التأكيد على أن "التهديد النـــووي الإيـــراني هـــو التحدي الإستراتيجي الأول والأكبر الـــذي تواجهـــه إســـرائيل في الوقـــت الراهن".وتستطرد الوثيقة التلخيصية لمؤتمر هرتسليا الخامس في هذا السياق مشيرة إلى "انقسام الآراء" في مسألة ما إذا كانت إيران سوف تُذعِن للجهود والضغوط الدولية لجهة التخلي عن "تجسيد الخيار الذري". وأردفـــت: "إذا لم تســـتجب

(طهران) فإن السبيل الوحيد لثنيها عن مساعيها هذه (نحو امتلاك سلاح ذري) هو فرض عقوبات اقتصادية على إيران والسعي إلى الإطاحة بالنظام الحاكم فيها وحتى توجيه ضربة عسكرية لها". وختمت "الوثيقة" في هذا الصدد بالتحذير من أنه "إذا تمكنت إيران من تحقيق نواياها هذه فإن ذلك سيشكل تهديداً لإسرائيل وتقويضاً للتوازن القائم حالياً في المنطقة... نظراً لأن ذلك سيشجع دولاً أخرى (غير إسرائيل بطبيعة الحال) على امتلاك الخيار النووي".

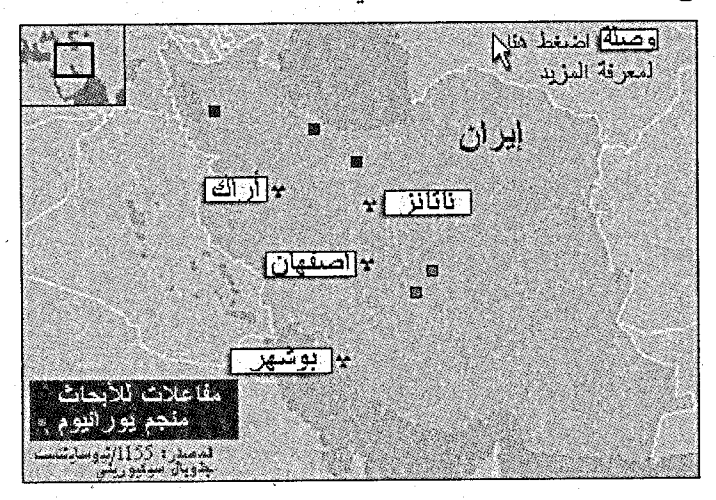
سلسلة تقديرات استراتيجية بشأن البرنامج النووي الإيراني

بقلم: "إفرايم اسكولاي"(*)

1 – وجوب القيام بعملية جرد للبرنامج النووي الإيراني:

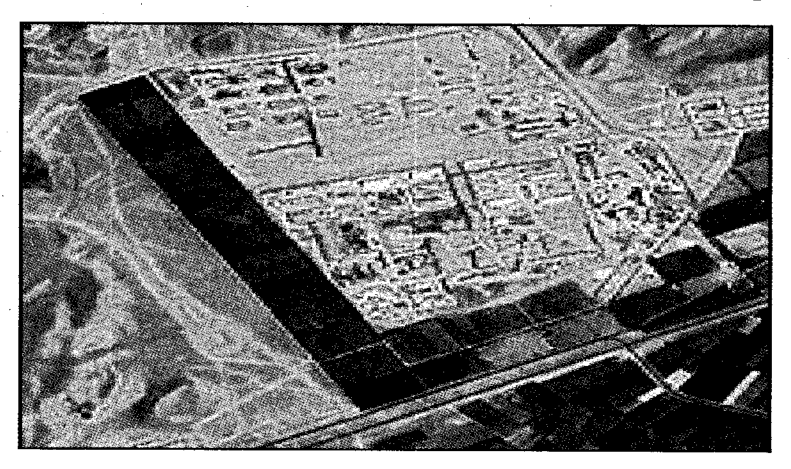
إن القيام بعملية جرد للمشروع النووي الإيراني "المرئي" هي عملية سهلة نسبياً فقد كُشف الكثير عن هذا البرنامج للعالم، وبالتالي أفادت كثير من التقارير معلومات حوله.

ونجحت إيران في تبريد تأثير هذه المعلومات، ساعدها في ذلك وبشكل بسيط، الطرق التي اتبعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعديد من أصدقاء إيران، وبشكل خاص روسيا، لذلك فإن من المهم ملاحظة حجم ومدى البرنامج الإيراني وتطوراته المحتملة من أجل إزالة أية قناعة، ويبدو أن إيران تعد هذا البرنامج لأغراض سلمية، كما تدعي إيران وأصدقاؤها.

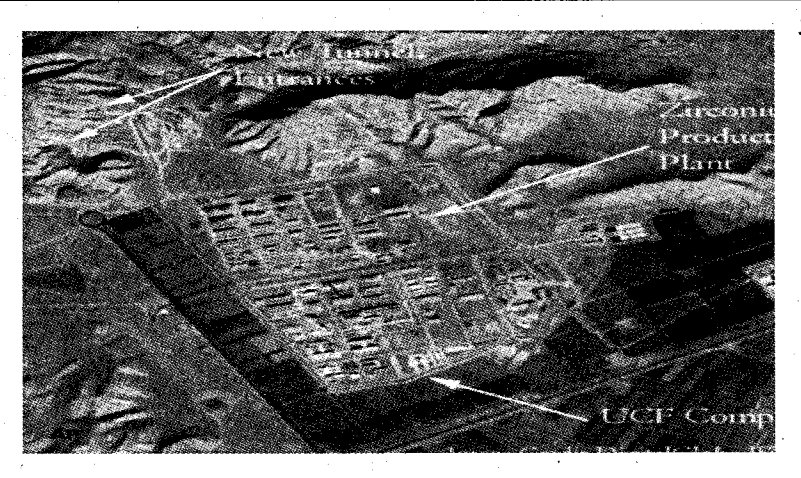


(*) نشرها مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في الفترة الواقعة ما بين 2003/3/12 وحتى كانون الثاني 2006.

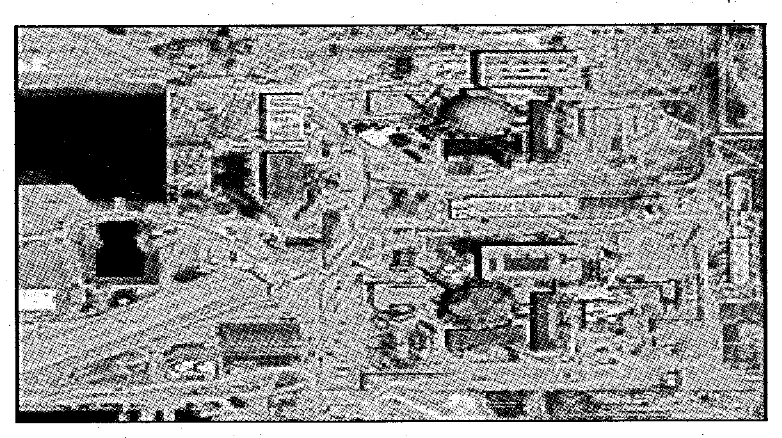
أصفهان، وهي الموقع الذي تستخدم فيه إيران وسائل تخصيب اليورانيوم (UCFE)، أصبح موقعاً معروفاً ومحدداً. وفي هذا الموقع تُصنع مادة اليورانيوم المعروفة "بالكعكة الصفراء" وتُترك كأحد المنتجات المتعددة التي تعد إما لتخصيب اليورانيوم أو تزويد المفاعلات النووية بالوقود، ولم تعد لإيران أية مشكلة بالتزود باليورانيوم فهي تحصل عليها من مصادرها الأصلية الأجنبية. وقد سُرّبت معلومات حول وجود نفق عميق في هذا الموقع لم تُعرف حتى الآن الأغراض الحقيقية من وراء حفره.



ناتانز، هو الموقع الذي تتم فيه عمليات تخصيب اليورانيوم الرئيسية، فهو يشكّل منشأة تحتية أرضية محصنة جيداً ضد أية هجمات جوية، وبحسب التقديرات فهي تضم أو يمكن أن تستوعب حوالي خمسين ألفاً من أجهزة الطرد الغازية المركزية، فالغرض المعلن لهذه المنشأة هو تزويد اليورانيوم المخصب بمستوى منخفض (L.E.U) والوقود الذري لمفاعل "بوشهر النووي". على أية حال، فإن هذه المنشأة تتسع بما يكفي لإنتاج كميات كبيرة تصلح للاستخدام في إنتاج أسلحة نووية، فالغرض المعلن ليس ذات جدوى اقتصادية. وحتى في مفاعل بوشهر يمكن استخدام الوقود الذري في إنتاج البلوتونيوم المستخدم في القنابل النووية.

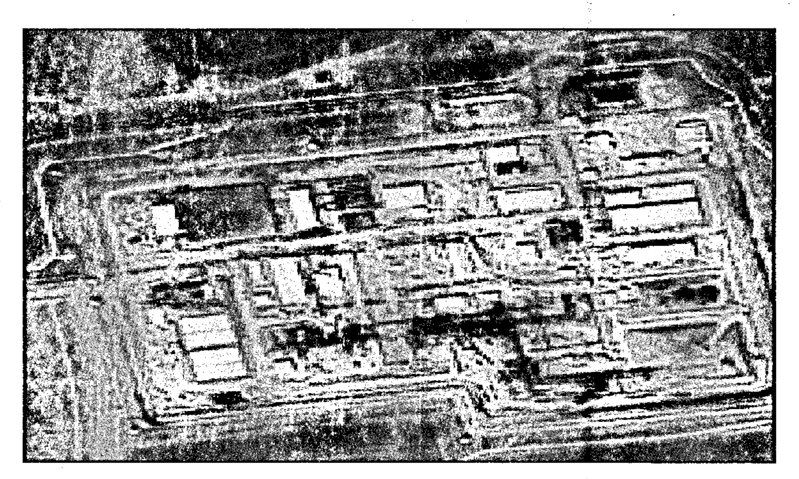


بوشهر، وهو موقع مفاعل طاقة نووية إيراني بنته روسيا (بعد أن تركتـه ألمانيا التي كانت أول من بادر إلى إنشائه) وهو مزود بوقود نووي روسي مـن نوع (L.E.U) لا يتم إرجاعه إلى مصدره في روسيا بعد تحويلـه إشـعاعياً في المفاعل ذاته. فإذا لم ترجع إيران هذا الوقود المُستهلك إلى روسيا، فإنها بدلاً من ذلك تعالجه ثانية ويمكن على أساس ذلك إنتاج كميات كبيرة من المواد المزودة للبلوتونيوم.



آراك، كي تتمكن إيران من تحقيق إمكانية الحصول على مادة البلوتونيوم اللازمة لإنتاج القنبلة النووية، أنشأت مشروعاً لبناء مفاعل لإنتاج المياه الثقيلـة الطبيعية لا يعتمد أساساً على برنامج تخصيب اليورانيوم. وقد شـرعت إيـران بالعمل في منشأة "آراك" بواسطة بناء مصنع لإنتاج الميـاه الثقيلـة كمكّـون

ضروري لمشروع المفاعل وكسلعة قد لا تكون إيران قادرة على الحصول عليها تجارياً.



مركز الأبحاث النووية في طهران (T.N.R.C). في سبيل الحصول على البلوتونيوم من الوقود المشّع، كان على إيران أن تنشئ لأجل ذلك مصنعاً لتكرير المياه الثقيلة وكما هو معروف، ليس هناك منشأة من هذا القبيل في إيران. على أية حال، فعملية تحويل اليورانيوم الخام إلى يورانيوم مشع أنجزها الإيرانيون في مفاعل أبحاث صغير (مختبر) يطلق عليه"مركز الأبحاث النووية في طهران. وتمت معالجته مرة ثانية لإنتاج كميات صغيرة من البلوتونيوم من أجل اكتساب خبرة في مثل هذه التقنية.

إنّ جميع هذه المنشآت تتعامل مع مسألة امتلاك المواد الانشطارية، والتي هي جوهر أية مادة متفجرة نووية. على أية حال فإن كل ما هو مطلوب:

بناء واختيار الأداة المتفجرة التي تحتوي على مواد انشطارية مدخلة، وتساعد في وجود مواد مساعدة ضرورية مثل النيوترون المشع الذي يضمن تشغيل وإشغال الصاعق المفجر.

هذه المعلومات تم الكشف عنها من قبل مجموعة إيرانية منشقة قامت بالكشف عن جميع المعلومات المتصلة بمواقع (ناتانز وآراك)، المعروفة بمشروع "لافيزان" كما في المنشأة الواقعة في مدينة طهران والتي تستخدم كمختبر لإنتاج الصواعق المتفجرة.

وأخيراً، **بارشين**، بالقرب من طهران، حيث يعرف بالمنشأة التي يتم من خلالها تطوير واختبار الآليات المتفجرة. وما يجدر ملاحظته إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت في تقاريرها الأخيرة بأن إيران كانت تعيق الوكالة في جهودها للتحقق من الأنشطة الإيرانية في هذين الموقعين اللذين هما من المواقع الأكثر شهرة، بالرغم من وجود مواقع أخرى يتم فيها التنقيب عن اليورانيوم ونشاطات أخرى، ومختبرات إضافية للأبحاث وما إلى هنالك.

ماذا يعني ذلك كله؟ إن حجم البرنامج وتفاصيله، والتغطيات الإيرانية المستمرة حوله، والأعذار غير المنطقية التي تقدمها إيران للعالم، وسعيها للمضي قدماً في برنامجها، كل ذلك يشهد على نوايا إيران الحقيقية. ومما لاشك فيه أن البرنامج النووي الإيراني ينطوي على توجه لامتلاك قدرات عسكرية نووية.

على أية حال، تبقى القضية صعبة جداً على جدول أعمال أولئك الذين يخشون من أن تصبح إيران نووية. وهي إمكانية أن يكون لإيران جدول زمني لبرنامج سري مواز، يستخدم ظاهرياً "كضوء أحمر" لإخفاء وحماية ما هو مخفي. فهذه إمكانية حقيقية، ومن الصعب على المرء أن يثبت ذلك ما لم يُطرح برنامج للتحقق المكثف يملك حق الوصول إلى أي موقع ويستخدم الوسائل التقنية المتطورة. دون ذلك، فإنّ كل شيء لن يكون أكيداً، لكن مستوى الريبة سيكون منخفضاً، كما هي عليه الأمور حالياً. فهذه الإمكانية يجب أن تكون جزءاً من تقييم حجم ومدى برنامج إيران النووي.

إن مثل هذا البرنامج الذي يرمي إلى التحقق من نوايا إيران يجب أن يقترن بالتزامات بوقف وتفكيك الأنشطة الحساسة، وهو شرط مسبق يمكّن فريق تفاوض خاص بالدول الأوروبية الثلاث من أن يتوصل في نهاية المطاف إلى صفقة تطمئن العالم بأن إيران لن تكون قادرة على امتلاك قدرات نووية عسكرية.

2 – معضلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

أكدت زيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، إلى إيران في الحادي والعشرين والثاني والعشرين من شباط عام 2003، على الأقل،

جزءاً من المعلومات التي نشرت مؤخراً حول المشروع النووي الإيراني، وبالتحديد بناء منشأة بعيدة المدى لإنتاج أنابيب غاز للطرد المركزي تستخدم في تخصيب اليورانيوم وإنتاج المياه الثقيلة. فقد كُشف النقاب عن مثل هذه المعلومات، للمرة الأولى، من قبل مجموعة إيرانية منشقة الصيف الفائت، وقورنت هذه المعلومات بالصور التي التقطتها الأقمار الصناعية، وتم تأكيدها مؤخراً من قبل السلطات الإيرانية. وخلال زيارته القصيرة لإيران، قام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، بزيارة إلى إحدى المنشآت في مدينة نتانز، حيث يتم بناء منشأة لتخصيب اليورانيوم تتضمن مصنعاً لإنتاج أنابيب الطرد المركزي، إلى جانب أن إيران قد زودته بمعلومات حول مصنع آخر لإنتاج الوقود الذري. فقد تحولت شكوك المحللين بعد هذه الزيارة حول طموح الإيرانيين لاستغلال هذه المنشآت للأغراض العسكرية إلى حقيقة مؤكدة. وكان الأساس في هذه التقديرات يرتكز إلى الاستنتاجات التالية:

إن تطوير إيران لقدرات بعيدة المدى لتخصيب اليورانيوم، يشير إلى أن التحول من إنتاج كميات منخفضة المستوى من اليورانيوم المخفض، إلى كميات ذات مستوى أعلى هو مقدمة لاستغلاله في إنتاج الأسلحة النووية.

بناء إيران لمصنع لإنتاج المياه الخفيفة يعني أنها تخطط لبناء مفاعل متوسط القدرة لإنتاج المياه الخفيفة، وهذا النوع من المفاعلات يشكل عاملاً مهماً لإنتاج اليورانيوم.

اعتماد إيران لتطوير قوة نووية، ونهجها لإنتاج مادة اليورانيوم يبدو أكثر إزعاجاً وغير مستحسن من الناحية السياسية أكثر من نواياها لإنتاج المياه الثقيلة. ومثل هذا الأمر يؤكد، إضافة إلى الطاقة الكهربائية، أنّ قدرتها على إنتاج البلوتونيوم قد تتسارع أكثر من مساعيها المبذولة الآن لإنتاج المياه الخفيفة.

المبررات والأسباب التي تقدمها إيران لتطوير هذا المشروع الضخم والمكلف هي حاجاتها لمصادر الطاقة وحاجتها للاستقلال في هذا المجال. فهذه الأسباب تفتقر إلى الحس الاقتصادي لدولة نفطية غنية مثل إيران. طالما أن الإنتاج المحلي وإعادة تقطير الوقود الذري أكثر كلفة من شرائه أو استيراده من روسيا أو حتى

تخزينه وإعادة تقطيره هناك، فهذا المشروع الضخم لم يقم على خلفية حسّ اقتصادي حقيقي لدولة تمتلك موارد كبيرة مثل إيران، كل ذلك يشير إلى أن إيران تهدف بالفعل إلى امتلاك قدرات عسكرية نووية.

إيران قررت علانية أن تكشف عن برنامجها النووي. وأحد خياراتها من وراء ذلك هو وضع جميع نشاطاتها النووية بمأمن عن أي ضغوط خارجية بشكل مسبق، وقبل أن تشرع في بناء المنشآت اللازمة لاستكمال المشروع بشكله الأعم، ولكي يكون بإمكانها أن تتملص من التزاماتها الدولية حيال مشروعها وجعله أمراً مشروعاً من الناحية الدولية، كما هو الحال بالنسبة لكوريا الشمالية.

وعلى صعيد خياراتها الأخرى، تستطيع إيران، بموازاة الإعلان عن نشاطاتها في المجال النووي، أن تبني منشآت سرية أخرى، مستندة على تجاربها في إخفاء بعض المنشآت النووية التي تتعرض للشبهة، وعمل ذلك بشكل مقبول بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بحيث لا تحتاج إلى جهود كبيرة من أجل إثبات أن هذه المنشآت تستغل للأغراض السلمية. ففي ظل الاتفاقية الحالية المعقودة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تستطيع هذه الأخيرة التحقق من صحة عدم تحويل المواد النووية لأغراض عسكرية، ولا تستطيع أن تبحث عن المنشآت السرية وغير المعلن عنها. وهذا هو السبب الذي يدعو الوكالة للطلب من إيران القبول بالاتفاقية إضافة "لبروتوكول التفاهم" الذي يمنح الوكالة المزيد من حقوق المراقبة والتفتيش لمنشآتها، ومن ضمنها الحق في الوصول إلى المنشآت التي لم تعلن عنها إيران وتفتيشها. وفي الحقيقة، إن قبول إيران لاتفاقية "البروتوكول الإضافي" لا يضمن نجاح الوكالة الدولية، بسبب إعلان إيران عدم وجود أي من المنشآت التي لم تعلن عنها.

هل ستقرر إيران اعتماد "خطة أ" والإعلان عن جميع منشآتها النووية؟ فاتفاقية "البروتوكول الإضافي" لا تحمل سوى قيمة ضئيلة. ولكنها، أي إيران، إذا ما اعتمدت "خطة ب" وقررت بموازاة ذلك السماح للوكالة بالوصول إلى المنشآت العسكرية، فإنّ هذه الوكالة ينبغي أن تلبي بعضاً من شروط نظام الحكم الإيراني، وبالتالي الحيلولة دون إقدام هذا النظام على مزيد من المخاطرة في

برنامجه النووي، وهل ستكون هذه المخاطر حقيقية؟ كل ذلك يعتمد على الطريقة التي ستستخدم فيها الوكالة حقها في ظل اتفاقية "البروتوكول الإضافي". ففي بلد واسع مثل إيران، لا يعني "البروتوكول الإضافي" أن لدى الوكالة فرصاً كبيرة لاكتشاف المنشآت النووية المخبأة. ولكن إذا ما زودت هذه الوكالة بمعلومات استخبارية فستكون فرص اكتشاف هذه المنشآت من قبل الوكالة كبيرة نسبياً.

من جانبها، تواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاكل جدية، اعتماداً على النهج الذي قررت إيران سلوكه. فإذا ما سمحت الظروف الراهنة، فإن الوكالة تستطيع أن تمارس عملها بسهولة على أساس قبول إعلان إيران عن منشآتها والاستمرار من جهة أخرى في التفتيش بحسب الاتفاقيات القديمة. وبإمكانها أن تبدي رأيها حول عدم رضاها عن رفض إيران لتنفيذ البروتوكول الإضافي لكنها لن تستطيع فعل أكثر من ذلك. فهل ستوافق إيران على الاستمرار بالعمل وفق البروتوكول الإضافي؟ لا تزال فرص ذلك معرضة لأن تصطدم بمسألة التحقق من حقيقة المنشآت. وفيما تستمر الاستعدادات الإيرانية السرية للاستمرار في إنتاج أسلحة نووية محتملة، فليست هناك معاهدة حول آلية للتحقق من هذه المنشآت وبالتالي اكتشاف أي من المنشآت السرية.

على أية حال، من خلال إتباع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للطرق السهلة، فإنها تضع مستقبلها ومصداقيتها أمام مخاطر كبيرة. ومن أجل الوصول إلى وضع مستقبلي فإن على هذه الوكالة أن تضع في اعتبارها بعض الفرضيات: أولها أن إيران تعمل على إنجاز برنامج نووي عسكري، وأن إيران ربما حصلت على كثير من مقتضيات ما تسعى إليه في هذا المجال وبالتالي فإن إيران ستنتج أسلحة نووية، ولا ينبغي التعامل مع هذه الفرضيات بسذاجة. ففي ظل مثل هذه الفرضيات، فإن الاستنتاجات الواضحة، هي أن إيران ستنجح في تجاوز أية آلية دولية للتحقق من برنامجها النووي وبالتالي فإن نظام الوكالة الدولية للتحقق سيبوء بالفشل ثانية، وسيكون عاجزاً عن كشف أي من المنشآت النووية العسكرية الإيرانية.

إن الطريقة الوحيدة للخروج من هذه المعضلة بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تكمن في اكتشاف الحقائق الملموسة وبعدها الإعلان بصراحة عن دوافع إساءة استخدام الوكالة، وقبل ذلك قد يعرض هذه الوكالة إلى مزيد من الخصومة. لكنها رغم ذلك، بإمكانها أن تطرح تقييماتها المرتكزة إلى الحقائق الملموسة بغض النظر عن الخلافات التي ستواجهها مع البعض، ودون الحاجة إلى رضاهم. وإن النشاطات في مجالات التحقق من المنشآت بعد ذلك ستقود إلى مزيد من الحذر، لكن الاعتماد على هذا التحقق فقط سيكون خطأً كبيراً.

3 – هل تسير إيران والوكالة الدولية على طريق الصدام؟

لم يكن مفاجئاً القلق الواسع حول تطوير البرنامج النووي الإيراني الذي أشير إليه مع بقية القضايا في تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في السادس عشر من حزيران، الذي رفعه إلى مجلس خبراء الوكالة (BOG). على أية حال، فإن هذه الإشارات المباشرة حول هذه المسألة هي محاولة من قبل الوكالة لتجنب أي صدام مفتوح مع إيران، فهي تتعاطى مع مطالب البروتوكول الإضافي المعقود بين إيران والوكالة، وبخاصة مع هدف الوكالة: "التحقق بشكل ملموس وشامل من عدم وجود أية منشآت أو نشاطات نووية سرية غير معلن عنها" وكذلك الأمر: "فإن لجنة الخبراء هي الجهة التي تطبّق سياسات وبرامج الوكالة الدولية للطاقة وهي أيضاً مخولة للتأكد من جميع المنشآت الثلاث عشرة المعلنة من قبل إيران إلى جانب الكشف عن أية مواد نووية أو خبرات أو منشآت خارج هذه الحالات المعلنة".

فهذا الاستخلاص يتعذر الدفاع عنه بشكل مشروع، فلجنة الخبراء لا تستطيع أن تعرف المواد النووية المحظور على إيران ابتياعها، حتى الصواعق المتفجرة النووية لن يكون بإمكانها معرفة المنطقة التي يتم تخزينها فيها أو أية منطقة في أي بلد ينتج مثل هذه المواد. وربما تستطيع منظمة إرهابية فعل ذلك، وربما دولة لديها الرغبة في إخفاء مثل هذه المواد أو النشاطات. فحقيقة أن

الوكالة لا تكشف عن مثل هذه المواد لا يعني أنها غير موجودة، وكل ما تستطيع الوكالة قوله إنها لا تملك أدلة على وجودها.

إن البروتوكول الإضافي بين الوكالة وإيران هو بمثابة إثبات كبير حول ما هو متفق عليه على نحو أوسع، لكنه أسقط عنه اسم "اتفاق شامل" أو "اتفاقيات الوقاية الشاملة". فالاتفاقيات الفاشلة السابقة والبروتوكولات الجديدة تم التوصل إليها على قاعدة الدروس المستفادة من تجارب الماضي. ويثبت البروتوكول الإضافي العديد من المعايير، بما فيها الوصول إلى مواقع أو منشآت إضافية، والحصول على معلومات مفيدة، والتوسع في عينات التدابير الاحتياطية. وقد وفر البروتوكول الإضافي أيضاً إمكانية الوصول إلى استنتاجات تتصل بالبحث عن أمكنة ومنشآت نووية سرية والقيام بزيارات مفاجئة إليها، والبحث أيضاً عن عينات بيئية لمواقع قد تستخدم فيها أدوات ومواد تقود إلى مثل هذه الاستنتاجات. لكن جزءاً من المشاكل المنطقية والفلسفية للوصول إلى مثل هذه الاستنتاجات المحتملة هي أن مناطق واسعة قد تستخدم كعينات لم تسلم أو لم يعلن عنها للجنة الخبراء. هذا الأمر يثير سؤالاً حول ما إذا كانت لجنة الخبراء تستخدم فعلاً هذه التقنيات للوصول إلى استنتاجات تتصل بمناطق غير المناطق الثلاث عشرة المشار إليها آنفاً (والتي لم يُشر إليها بالاسم حتى الآن). فطالما كانت هذه المناطق صغيرة جميعها وبعيدة عن الأعين وصالحة للاختبارات التقنية، فإن العمل الضروري للوصول إلى المواقع الحقيقية قد لا تشملها الاستنتاجات التي يتضمنها التقرير الذي سيكون غير كامل من الناحية المنطقية. وأياً تكن الحالة، فإن الكثير من المسائل الكبيرة تشكل الآن عقبة كبيرة، وإن التحدي الحاسم بالنسبة للجنة الخبراء يتمثل في التحقق من تطوير البرنامج النووي الإيراني، والتحقق حول ما إذا كانت إيران تطوّر فعلاً قدرات عسكرية نووية. إن مؤشرات تطوير برامج الأسلحة تدل على أن إيران تسعى لاستكمال معالجة المواد الخام وتطوير قدراتها في هذا المجال بشكل يمكّنها من إنجاز عملية تخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل نووي قادر على إنتاج مادة البلوتونيوم (نتمنى ألاّ تكون مثل هذه المؤشرات صحيحة) وماذا يمكن أن يكون أكثر خطورة من إعلان

إيران أمام وكالة الطاقة الدولية بأنها تخطط لبناء مفاعل (أبحاث) للمياه الثقيلة قدرته 40 ميغاواط؟ فالهدف الأساسي لمثل هذا المفاعل هو بالفعل إنتاج مادة البلوتونيوم.

فقد كشف مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للجنة الخبراء أن إيران تنتج اليورانيوم من مواد مؤكسدة وهو أمر يجعل الوضع خطيراً. إذ أن بالإمكان استخدام اليورانيوم لإنتاج "أهداف" إشعاعية في المفاعلات وبالتالي إنتاج البلوتونيوم والأسلحة النووية في سياق عملية تخصيب اليورانيوم.

المنشآت والنشاطات التي لم تكشف عنها إيران للوكالة الدولية أحيط اللثام عنها من قبل جماعة إيرانية منشقة، وأكدتها صور الأقمار الصناعية والزيارات التي قامت بها الوكالة إلى إيران.

ودعا مدير الوكالة الدولية محمد البرادعي في تقريره إيران إلى الالتزام بالبروتوكول الإضافي وتمكين الوكالة من إجراء عمليات تفتيش دقيقة. فهذه هي أول خطوة أساسية للحيلولة دون استمرار إيران بالتزامها بتطوير برنامجها النووي. على أية حال، يواجه البروتوكول الإضافي المزيد من العوائق. فمن جهة، يستحيل التحقق من المنشآت والمواد النووية التي لم يعلن عنها، ومن الجهة الأخرى، يستحيل أيضاً التحقق من النوايا.

يُستنتج من الاستخلاصات التي تم التوصل إليها بعد التحقق من المواقع الثلاثة عشر المعروفة، أن الوكالة لا تزال بعيدة عن التحقق من كامل الاستخلاصات التي يمكن التوصل إليها بشأن البرنامج النووي الإيراني. ولكن باستثناء المعلومات الموثوقة التي تستند إلى معطيات حقيقية سلمتها جهات خارجية، يمكن للوكالة أن تتحقق من وجود مواد ونشاطات ذرية سرية غير مشروعة، وإن فشل التحقيق في الكشف عن وجود هذه المواد والنشاط لا ينفي إمكانية وجودها. فقد كانت هذه تجربة الوكالة في العراق حيث رفض ذلك البلد تسليم جميع المعلومات الموثوقة، وظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عرضة للانتقادات جراء عدم تحققها من وجود أنشطة نووية في العراق بعد أن تسلمت معلومات من مسؤول عراقي رفيع المستوى أنشق عن النظام العراقي، فحتى يومنا

هذا، هناك كثير من الشكوك حول صحة هذه المعلومات.

كذلك فإن البرهان الافتراضي أو المكتوب وحتى الشفهي، يعزز جميعها النوايا، وإن البرهان التقني للنوايا هو الكشف عن جدول زمني لإنتاج البلوتونيوم، أو تخصيب اليورانيوم. وإن الكشف عن ذلك كله من شأنه أن يشكل برهاناً قوياً على نوايا إيران الحقيقية. وبالفعل، فإن تحليل مثل هذه المواد "غير المشروعة والسرية" التي كانت موجودة في العراق وكوريا الشمالية قد أدى إلى الكشف عنها.

رفضت إيران مراراً وتكراراً إجراء مثل هذا التحليل في أي من المواقع المحددة المشكوك فيها. إن بإمكان إيران أن تزيل جميع هذه الشكوك بوساطة الإعلان عن نشاطاتها ومنشآتها كافة ولكنها تحتاج أيضاً للكشف عنها. ولن يكون أي إيضاح غير معقول مقبولاً لدى العالم الخارجي وحتى لدى حلفاء إيران الحقيقيين.

حذرت لجنة الخبراء بأن إيران رفضت تطبيق البروتوكول الإضافي ولو على أي من نواياها حيال برنامجها، ولذلك برفضها إعطاء أية عينات من أي موقع، مع أن هذا الأمر يمنحها مزيداً من الشفافية.

إن مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية محددة بآليات لإجراء أكبر قدر ممكن من عمليات التحقق في ظل البروتوكول الإضافي ويترتب على إيران القبول بهذه الآليات. على أية حال، فإن وكالة الطاقة ستكون بحاجة أكثر للحصول على المعلومات خلال تقديم تقاريرها حول واقع ومستقبل عمليات التفتيش والمراقبة وتحليل العينات. وينبغي لها أن تتجنب إعطاء إيران صك براءة ما لا تستطيع الوكالة إثباته بنفسها.

4 – الأمم المتحدة في مواجهة إيران: ماذا بعد؟

لا أحد يستطيع أن يتوقع حقيقة ما ستكون عليه السياسات الإيرانية البعيدة المدى في أعقاب قرار "مجلس خبراء وكالة الطاقة النووية الدولية (BOG) الصادر في الثاني عشر من أيلول 2003 والذي يتعاطى مع: "تطبيق اتفاقية حظر أسلحة

الدمار الشامل مع الجمهورية الإسلامية في إيران". فقد تضمن القرار نصاً يقول: "إنه من الجوهري والملّح أن يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتحقق من عدم تحويل أية مواد نووية قد تقوم بها إيران وبخاصة تلك المواد التي فشلت الوكالة حتى الآن في تشخيصها، وإنّ على إيران أن تتعاون بشكل تام مع الوكالة لتأمين التحقق الكامل من أنّ إيران تخدم الاتفاقية من خلال اتخاذ الخطوات الضرورية حتى نهاية تشرين الأول2003" وقد دعا القرار إيران أيضاً "لتعليق أية نشاطات أخرى في مجالات تخصيب اليورانيوم".

الفشل المشار إليه في القرار وفي التقرير ارتكز على العديد من مستويات الخطورة المختلفة. على أية حال، باستطاعة المرء أن يكون متأكداً من ذلك: إن العديد من جوانب وأوجه الفشل بصورة عامة (وكذلك جوانب أخرى غير معروفة حتى الآن) تشير جميعها إلى استنتاجات لا يمكن دحضها وهي أن إيران ماضية في تطوير أسلحة نووية، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد توقفت لفترة وجيزة عن الإعلان عن هذه الاستنتاجات وقد ألمحت بقوة إليها في تعزيز مجلس خبراء لجنة الطاقة أن إيران والمجتمع الدولي يواجهان الآن خيارات ممكنة متعددة.

- الخيارات الإيرانية:

في أعقاب اللقاء بين الوفد الإيراني ووفد مجلس الخبراء، يبدو أن إيران تُركت أمام الخيارات الأساسية التالية: بإمكانها أن تنفذ من المطالب التي يتضمنها قرار الوكالة الدولية. أو ترفضها، وبالتالي الانسحاب من ميثاق حظر انتشار أسلحة الدمار، أو عدم اتخاذ أية خطوة رسمية والاكتفاء بالرهان على الوقت.

بالنظر للأهمية الكبرى للشرف والكبرياء القومي في منطقة الشرق الأوسط، فإن من الصعوبة بمكان أن نتخيل بأن إيران سوف تتخلى بالفعل عن طموحاتها بامتلاك أسلحة نووية في المرحلة الحالية من اللعبة. وفي الحقيقة أنه ليس من المؤكد أن تغيير النظام الحالي الإيراني سوف يؤدي إلى أن تتخلى إيران عن هذا البرنامج، وأن أية حكومة إيرانية ستكون على قناعة راسخة بأن هذا الخيار سيخدم بالفعل المصالح القومية الإيرانية. إلى جانب ذلك، فإن العبء الذي

سيترتب عن التخلي عن المطامح النووية الإيرانية سيكون ثقيلاً جداً.

بالتالي، فحتى لو أذعنت إيران لرغبات وكالة الدولية، ومن ضمنها الالتزام الكامل بالبروتوكول الإضافي، فهذا لا يعني بالضرورة أنها تخلت عن خياراتها في امتلاك أسلحة نووية وإنما يعني أنها ستجد نفسها أمام خيارين تسير على أساسهما في المستقبل. الأول: إنها تكشف عن كل شيء لديها وتستمر في الوقت نفسه في تطوير برنامج "سلمي" منتظرة ظروف ناضجة للانسحاب من معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بحسب الفقرة (x) التي تسمح بكل طرق الانسحاب من المعاهدة: "في حالات استثنائية تتصل بمواد المعاهدة نفسها التي تتطرق لتعرض المصالح القومية لهذا الطرف للمخاطر الكبيرة"إيران ستكون في مثل هذه الحالة في وضع يمكنها من الوصول بسرعة إلى امتلاك قدرات نووية عسكرية في مدة زمنية قصيرة نسبياً. والخيار الثاني الموازي هو الاستغناء عن البرنامج الذي يؤدي إلى إنتاج قدرات عسكرية نووية على أساس عمليات التحقق الدقيقة والصارمة التي يتضمنها البروتوكول الإضافي. هذا الخيار هو بمثابة مخاطرة بالنسبة لإيران، وإذا ما نجح فإنه سيكون ربما مفيداً بالنسبة لإيران.

- خيارات المجتمع الدولي:

إذا كانت الخيارات الإيرانية معقدة، وخاصة تلك التي تواجهها الكثير من الإشكاليات الكبيرة على صعيد المجتمع الدولي، فهي خيارات لا يمكن فعل أي شيء حيالها سوى محاولات الاستمرار في التعاطي معها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الدولية، ونقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي الذي إما أن يتخذ عملاً ملموساً أو "ملاحظة" والإشارة إلى الحقائق وترك الأمور تجري كما كانت.

مع إعطاء أهمية كبيرة للتعقيدات في عملية صنع القرار على المستوى الدولي، فإنّ عدم الفعالية قد يشكل خياراً خاطئاً لمجلس الأمن عندما يجبر على مواجهة القضايا الخطيرة. وفي كل الأحوال، فإن أياً من قرارات مجلس الأمن، يصدر نتيجة لمفاوضات ومساومات مضنية بين الأعضاء الدائمين فيه قد تؤدي في أغلب الأحيان إلى نتائج غامضة أو ضعيفة قد تحذف ما هو ضروري لاتخاذ قرارات حقيقية حول هذه المسألة.

هل ستمتثل إيران لمطالب للوكالة الدولية أم أنها بدلاً من ذلك ستتمسك بالنظام القديم للتحقق، أي بما هي مخولة قانونياً للعمل فيه؟ فالوكالة الدولية يمكنها إما أن تحول المشكلة إلى مجلس الأمن أو أنها تكتفي بتوجيه التحذيرات القوية. لكن الولايات المتحدة ستصر بالتأكيد في المقام الأول على العمل وتواجه مجلس الأمن بعدة بدائل، أحدها سيكون تهديد إيران بالقيام بعمل عسكري لكن هذا البديل غير مرجح في هذه المرحلة على وجه الخصوص طالما لم تُعرض أية صيغة قرار تطالب باستخدام القوة من أيّ من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. إن بالإمكان فرض العقوبات على إيران. وعلى أية حال، فمجالها واستمرارها يتفق عليهما بين الأعضاء الدائمين الخمسة على الأقل، وبسبب الاعتبارات الاقتصادية (ومن ضمنها النفط) فإن الاتفاق حولها يمكن أن يكون على مستوى منخفض. فالعقوبات من هذا القبيل إذا ما تم الاتفاق حولها، فإن من المستبعد أن تكون فعالة. أخيراً، فإن أي تباطؤ في هذا المجال سيكون بمثابة تحسين لصورة إيران ونصر لها على الجبهة السياسية. على أية حال، ومهما تكن استجابة أو ردة فعل "المجتمع الدولي" التي قد تكون بشكل ما ثانوية الأهمية. لكن المسألة الأساسية هي ردة الفعل في مثل هذه الظروف للعديد من البلدان المستقلة المختلفة. ومن الصعب معرفة أي من مكونات مشروعها استطاعت إيران أن تنجزه تقنياً بشكل مستقل. ولكن في تلك المنشآت التي لا يعرف عنها شيئاً كثيراً، مثل مفاعل بوشهر للطاقة النووية الذي يحتاج إلى مساعدة بالغة الأهمية، فهل ستقدم هذه البلدان المساعدة لإيران لتسريع طموحاتها في هذا المجال؟ إنّ الوضع سيصبح أكثر جدية، فعلى سبيل المثال، من خلال مساعدة إيران بتزويدها وقوداً نووياً لمفاعل بوشهر، فإن روسيا ترسل رسالة خاطئة. وهل يثبت العالم الخارجي قدرة على مقاومة الإغراءات الاقتصادية، ويتخذ القرارات الفردية والجماعية ويرسل إلى إيران رسالة واضحة ومحددة يدفعها للتوقف والتفكير ملياً بكامل القضية؟ إنّ مجرد وقوف إيران في منتصف الطريق سيجعل منها دولة نووية كأمر واقع.

5 – إيران في مواجهة الأمم المتحدة

المشهد الأول من هذه الدراما المسرحية بدأ بالمعلومات حول النشاطات النووية السرية الإيرانية التي كشفت عنها مجموعة من المنشقين الإيرانيين. بعد عملية الكشف هذه أجبر الضغط الدولي إيران على التعاون بشكل تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IEAI) وأدت المفاوضات مع إيران إلى قيام مفتشي الوكالة بسلسلة من عمليات التفتيش، الأمر الذي أدى إلى اكتشاف برنامج كبير لتخصيب اليورانيوم وبرنامج مواز لبناء منشأة لليورانيوم الطبيعي ومفاعل لإنتاج المياه الثقيلة.

النشاطات الإيرانية الأخرى (مثل تحويل اليورانيوم إلى معدن) أضافت قلقاً كبيراً حول ما إذا كانت إيران مستمرة في تسريع تطوير برنامج نووي ينطوي على تطبيقات عسكرية محتملة. مجلس خبراء وكالة الطاقة (BOG) اجتمع في الثاني عشر من أيلول 2003، وأصدر قراراً يدعو إيران لتعليق نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم والامتثال لقرار الوكالة الدولية بكشف برنامجها النووي، وطلب القرار من إيران كذلك، أن تلتزم في تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل (N.P.T) والذي يعطي للمفتشين صلاحيات أقوى للقيام بعمليات تفتيش.

في العاشر من تشرين الثاني، قدّم المدير العام للوكالة الدولية إلى مجلس الخبراء تقريراً يفصّل فيه العيوب العديدة التي ترتكبها إيران في إطار وفائها بالالتزامات المتصلة بالاتفاق مع الوكالة، ومن ضمنها تلك المسائل التي تم الكشف عنها قبل التقرير الذي نشر في السادس والعشرين من تموز 2003 والذي تضمن التالي: عدم إبلاغ إيران عن عمليات الاستيراد وعدم إبلاغها عن عملية إنتاج اليورانيوم والعديد من مركبات مادة اليورانيوم، وعدم إبلاغها أو عدم تسليمها لتصاميم العديد من الوسائل المستخدمة في هذا الإطار، وعدم إبدائها في العديد من المناسبات استعداداً للتعاون لتسهيل عمليات التفتيش والمراقبة.

أثار التقرير ضجة دبلوماسية. بالنسبة للعديد من أعضاء مجلس الخبراء، فإن الاتفاقية التي تم التوصل إليها في الحادي والعشرين من تشرين الأول 2003، بين

الوكالة الدولية وإيران، ووزراء خارجية كلّ من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، والتي بحسبها وافقت إيران على تعليق عملية تخصيب اليورانيوم وبالتالي القبول بالبروتوكول الإضافي، بدا كافياً منذ البداية. فهؤلاء الأعضاء لم يردوا نقل المشكلة إلى مجلس الأمن باعتباره أن من الممكن أن يفاقم الوضع، وإنه من المحتمل أن يستفز إيران فتنسحب من معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل. البعض الآخر من أعضاء مجلس الخبراء ممن ينقادون للولايات المتحدة أرادوا إلقاء اللوم على إيران وتحويل القضية إلى مجلس الأمن. مجلس الخبراء اجتمع لمدة يومين ثم تعطل وعاود الانعقاد لمدة خمسة أيام.

في السادس والعشرين من تشرين الثاني 2003، تبنى مجلس الخبراء، قراراً هو بمثابة تسوية حول القضية، يطالب فيه إيران الالتزام باتفاقية الإجراءات الوقائية الخاصة بالوكالة الدولية. فقد كان الاستنتاجات الرئيسة لهذا القرار أن إيران قد تصرفت بشكل سيء باستمرارها في عملية تخصيب اليورانيوم وعملية فصل البلوتونيوم، خلافاً لالتزاماتها، وقيامها بعمليات إخفاء أدت إلى عدم الوفاء بالتزاماتها لوكالة الطاقة... إلى جانب المعلومات الجديدة التي كشفتها إيران نفسها والتي تضمنت معلومات متناقضة جداً حول ما زودته إيران للوكالة من معلومات سابقاً". لم تنقل القضية إلى مجلس الأمن، ورحب مدير وكالة الطاقة بالقرار: "يوم جيد للسلام وللتجارة المتعددة وعدم انتشار الأسلحة".

على أية حال، ثمة سؤالان عالقان ألقيا ظلالاً من الكآبة على النشوة التي شعر بها مجلس الخبراء. الأول هو العمل للحد من دوافع إيران لنشاطاتها السابقة، أي تعليق مرغوب لا يمكن تصديقه بالنسبة لإيران ويحتاج إلى استنتاج بأن برنامجها النووي يتضمن عملية تخصيب اليورانيوم وعملية فصل البلوتونيوم. علاوةً على ذلك، أن إيران قد استمرت في إخفاء ذلك على قاعدة أن برنامجها يُستخدم للأغراض السلمية تماماً، وذلك بشكل يتيح للوكالة الدولية أن تزعم أن إمكانية إخفاء إيران لهذه النشاطات أمر ممكن. وهذا الأمر واضح عندما نشر مجلس الخبراء تقريره الحالي: "حتى الآن، ليس هناك دليل بأن المواد المعلن عنها سابقاً والنشاطات المشار إليها آنفاً تتصل ببرنامج الأسلحة النووية. على أية

حال، النماذج الإيرانية السابقة في عمليات الإخفاء ستجعل الوكالة الدولية تستغرق مزيداً من الوقت لكي تتوصل إلى استنتاج بأن برنامج إيران النووي يستخدم للأغراض السلمية فقط".

كيف سينجز مجلس الخبراء ذلك؟ هل سيكتفي بالقول في نهاية المطاف، إنه طالما لا يوجد أي دليل يخالف ذلك، فإن هذا البرنامج هو سلمي؟ فهو بالتأكيد لا يستطيع أن يتوقع بأن يعثر على دلائل تؤكد بأن البرنامج أُعد للأغراض السلمية المحضة. فهو أمر من شأنه أن يعرضه لمزيد من السخرية. ولكن إيران وبواسطة الإخفاء والكذب والإخفاق في كشف المزيد من نشاطاتها، فإنها تضع نفسها في نفس الوضع الذي كانت فيه العراق عندما بدأ مجلس الأمن يجري عمليات تفتيش هناك وتضع على كاهلها عبء إثبات أن مشروعها أعد للأغراض السلمية، لأن نشاطاتها السابقة قد كُشفت، وإنها الآن ستبذل جهوداً جبارة لإقناع أي شخص ببراءة خططها المستقبلية في هذا الإطار.

هذه المشكلة تتصل بالسؤال الثاني الذي ليس له جواب مباشر: الأهداف المستقبلية والإنجازات المحتملة لعمليات التفتيش. وسيحاول المفتشون الآن أن يقرروا ما إذا أخفت إيران أشياء في السابق، وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون من السهل على إيران أن تواصل تطوير برنامجها النووي مستقبلاً طالما أنها ستستمر في خداع المفتشين خلال مواصلة عمليات التفتيش إذا لم تكشف هذه العمليات عن أي شيء. فإن مهمة متابعة هذا البرنامج ستكون طويلة وأكثر صعوبة في كلّ الحالات. على أية حال، من المؤكد الافتراض بأن إيران، في ظل نظام الحكم الحالي، ستستمر في محاولات لامتلاك قدرات عسكرية نووية. فالأصوات المنبعثة من إيران في هذا المجال لا تترك هوامش كثيرة للتوقعات الأخرى. فهل تحولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى منظمة سياسية؟ (حيث لم يرغب الآباء المؤسسون للوكالة أن تتحول إلى منظمة سياسية). فالاستنتاجات المؤكدة أن إيران تبذل أقصى جهودها لإنتاج مواد قابلة للانشطار صالحة للاستخدام في أسلحة نووية. لكن تسييس الوكالة الدولية أدى إلى لي عنق الحقائق التقنية لكي تتناسب مع الاستنتاجات السياسية، وهذا يجب أن يترك

المجلس الأمن الدولي، وإذا ما استمرت مثل هذه العملية فإن المشهد الثالث من الدراما سيكون مأساوياً.

6 - إيران، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأسطورة "المدفع العملاق":

مثلما يمكن مشاهدته في التقرير الحالي (وهو التقرير السابع عشر من سلسلة التقارير) الذي عرضه مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مجلس الخبراء ومن المعلومات الإضافية التي تم نشرها، فإن إيران تتابع مساعيها الحثيثة لامتلاك أسلحة نووية. على أية حال، طالما أن كل الحقائق تشير إلى أن إيران غير معنية بالتزاماتها بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (N.P.T) فليس هناك مؤشرات بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت مضطرة لنشر مثل هذا التقرير.

ما هي هذه الحقائق؟ إيران تواصل مساعيها لامتلاك مواد انشطارية تحتاجها لتحويل مادة اليورانيوم الخام إلى سائل يصلح لتخصيب اليورانيوم وبالتالي لفصل مادة البلوتونيوم. تحتاج إيران لتحويل اليورانيوم الخام إلى مواد سائلة تستخدم في عملية تخصيب اليورانيوم وبالتالي تحويل مادة (HEU) إلى اليورانيوم المعدني. فقد أقرت إيران بأنها تستخدم هاتين الطريقتين لتخصيب اليورانيوم: أولاها أنابيب الطرد المركزي الغازية، وثانيها فصل نظائر البخار الليزرية المشعة الذرية (Atomic vapor laser Isotope separation) (AVLTS). أما على صعيد تخصيب اليورانيوم، فقد أعلنت إيران عن نيتها بناء مفاعل لإنتاج مادة اليورانيوم الطبيعي، أي مفاعل لإنتاج المياه الثقيلة وهو أكثر الطرق فعالية لإنتاج البلوتونيوم، وهي المادة الأقرب التي يمكن أن تستخدم في صلب الأسلحة النووية، بالإضافة إلى محاولاتها شراء الخلايا الحارة والأجهزة المرتبطة بفصل البلوتونيوم عن الوقود النووي المشع، وتستطيع إيران أيضاً استغلال مفاعل بوشهر لإنتاج البلوتونيوم ومكون آخر للسلاح النووي هو آلية التفجير والصاعق النووي الضروري، حيث يستخدم صاعق واحد لتشغيل النظائر المشعة

لمادة البلوتونيوم لا يزال حتى الآن قيد الدراسة في إيران ولا يوجد لديها سبب منطقي لاستخدامه.

أظهرت هذه الحقائق الأساسية أن إيران أرادت الحصول على تقنيات الأسلحة النووية عبر طرق متنوعة ومختلفة، وأنها فشلت في الحصول على أيّ منها. عندما كانت إيران تواجه بالحقائق وعندما حاولت المراوغة والإخفاء في حالة فشلها في الحصول على بعض من التقنيات المذكورة، حاولت أيضاً طرح المزيد من الأعذار والتفسيرات ولا يزال العديد منها غير مقبول للوكالة الدولية. وعندما تكون "الضجة" التي تتعلق بحق إيران بتطوير هذه التقنيات النووية عارية تماماً، وما تبقى فهو دليل على وجود برنامج نووي عسكري يتضمن جميع المكونات والنتائج التي لا يمكن توضيحها بطرق أخرى.

وبالرغم من "المشاكل" التي ترتبت عن توضيحاتها السابقة والنتائج التي كانت عرضة للانتقادات الشديدة، فإن إيران تستمر في تسريع برنامجها في إنتاج المواد الصالحة لتخصيب اليورانيوم، وبناء واختيار وسائل الطرد المركزي الغازية وإلى ما هنالك. فالاتفاق مع الدول الأوروبية الثلاث (المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا) والخاص بتعليق بناء واختبار أنابيب الغاز الخاصة بالطرد المركزي، كان بمثابة مصدر إزعاج، وقد تم انتهاكه في كل الأحوال.

ما هي خطط إيران في المرحلة الحالية؟ ليس من الصعب الافتراض بأنها ستستمر في تطوير برنامجها بالطرق نفسها التي اعتمدتها منذ البداية، فعندما تراكمت كميات كافية من اليورانيوم المخصب بمستوى أقل (L.E.Y)، وعندما تنضج الظروف سوف تفعل أحد شيئين: إما أن تنسحب من معاهدة حظر الأسلحة النووية (كما هو الحال بالنسبة للسابقة الكوريا الشمالية) وإما أن تستكمل عملية تخصيب البلوتونيوم من اليورانيوم المحوّل والمخفي لكي تنتج أسلحة نووية مرعبة، فمهما يكن الخيار الإيراني، فإنه يفتح أمامها هذه الفرص.

تشبّه سلسلة التطورات العامة هذه بسابقة وتذكّرنا بقوة كيف أعلنت كوريا الشمالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها فصلت كمية محددة من البلوتونيوم عن العقد المشع، من خلال أخذ عينات لتحليل الفضلات المشعّة،

وقد تبين للوكالة الدولية أن كوريا الشمالية قد فصلت كميات من البلوتونيوم أكبر مما أعلنت عنه وفي أوقات مختلفة للمفتشين الدوليين. بالنسبة للوكالة الدولية ولمجلس الخبراء، كان هذا الاكتشاف دليلاً غير كاف على التزام كوريا الشمالية. وهناك عديد من المؤشرات القوية على وجود برنامجٍ عسكري نووي، ومن ضمنها النتائج المماثلة التي تتعلق بإنتاج البلوتونيوم، ثم الكشف عنها في الجانب الإيراني. وفي الحقيقة فإن مقياس الخداع فيما يتعلق بإنتاج اليورانيوم مختلف وليس هاماً وأنه في كل الأحوال وازن بتعدد حالات الانتهاكات الإيرانية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فليس هناك إعلان واضح بعدم التزام إيراني، وأن عنصر الأزمة يظل غائباً بشكل تام عن تقرير الوكالة الدولية. ويمكن أن يكون هناك تفسير واضح لرفض الوكالة الدولية للطاقة الذرية الظاهر لتبني نفس الموقف الذي أتخذته حول مشكلة كوريا الشمالية في العام 1993، بحق إيران.

فالوكالة غير راغبة سياسياً في اتهام إيران بما ارتكبته من آثام. فهذا الرفض يُبرر أحياناً بالفكرة الشاذة المتعلقة "بالمدفع العملاق" العراقي الذي لم يتم العثور عليه من جهة و"المدفع العملاق" الكوري غير الموجود من جهة أخرى.

ماذا سيحدث لو لم تعلن الوكالة الدولية أن إيران غير ملتزمة أو أنها في حلّ من الالتزامات؟ الولايات المتحدة ستدفع بقوة لإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي. هذا المجلس بإمكانه أن يتخذ العديد من الخطوات التي تهدف إلى إقناع إيران بوقف تطوير برنامج أسلحتها العسكرية النووية، ولكن هناك مخاوف كبيرة من ألاّ يستطيع المجلس التوصل إلى اتفاق، كما هو الحال مع كوريا الشمالية، والذي قد ينعكس ضد أولئك الذين يريدون العمل بقوة ضد إيران، وبالتالي يفتح الباب أمامها لتنفيذ خططها دون إعاقة.

الطريقة للتعامل مع مثل هذه القضية ربما لن تأتي من خلال الأمم المتحدة، وإنما عن طريق إقامة تحالف سياسي قوي يضغط على إيران ويقنعها بالتخلي عن طموحاتها النووية، ومن أجل أن يكون هذا التحالف فعالاً، ينبغي أن تضم هذه الشراكة العديد، إن لم نقل جميع الدول الحليفة للولايات المتحدة وحلفاءها الأقوياء، كالإتحاد الأوروبي، واليابان وروسيا، ويمكن أن تحشد فريقاً قوياً من

دول عدم الانحياز. مثل هذا التحالف يمكن أن يكون أكثر قوة وفعالية من أية قرارات قد يتخذها مجلس الأمن، والتي يمكن أن تكون مخففة من أجل إرضاء الجميع أو عرضه لفرض حق النقض "الفيتو". إن التهديد بفرض العقوبات أو اتخاذ خطوات قاسية من قبل شراكة أو تحالف شامل وقوي يمكن فقط أن يجبر إيران على العودة عن هذه الطريق وأن لاشيء يمكن تحقيقه في هذا الإطار إذا ما تُركت الولايات المتحدة وحدها.

7 – منحدر إيران النووي الزلق:

تحت الضغط الأوروبي الشديد والتهديد بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، تراجعت إيران وإن كان ذلك بشكل مؤقت.

في أواخر تشرين الثاني2003 توصلت كلّ من إيران ودول الاتحاد الأوروبي الثلاث (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) إلى اتفاقية حول تعليق إيران لنشاطاتها النووية. وبحسب هذه الاتفاقية فإن إيران سوف تعلق نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم، وبخاصة "صناعة واستيراد أنابيب الطرد الغازية المركزية ومكوناتها أو تجميعها وتركيبها أو عمليات اختيار لأنابيب الطرد الغازية المركزية قد تستخدم لفصل مادة البلوتونيوم وكل وسائل إنتاج اليورانيوم أو تحويله".

وسيظل هذا التعليق ساري المفعول طالما استمرت المفاوضات جارية للتوصل إلى اتفاقية بعيدة المدى بين الحكومات الأوروبية الثلاث وإيران. وسوف تُستأنف هذه المفوضات في كانون الأول 2004 وسوف تغطي جميع القضايا النووية والتكنولوجية والاقتصادية والأمنية.

في هذه الأثناء، أعلنت إيران أنها باشرت عمليات التعليق، وأكدت دول الاتحاد الثلاث هذا الإعلان.

أرجأت هذه الاتفاقية الأزمة التي قد تنجم عن استمرار إيران في نشاطاتها النووية، ويعكس ذلك حساسية إيران من مواجهة موقف دولي، ويشير أيضاً إلى أنها تفضل التراجع عندما تواجه جبهةً دولية وتهديدات بفرض عقوبات اقتصادية وربما عمل عسكري على حدّ سواء. والأهم من ذلك كله أن التعليق إذا ما تمّ

الالتزام به فأنه يطيل مرة أخرى من الجدول الزمني لامتلاك إيران قنبلة نووية.

في الوقت نفسه، وعلى أية حال، فإن الاتفاقية الجديدة تنطوي على نقائص واضحة. من الواضح بأن الاتفاقية مؤقتة أولاً وتتحدث قبل كل شيء عن تعليق الأنشطة النووية وليس إنهائها. ومن الواضح أيضاً أن الاتفاقية تقدم مسألة التعليق على "أنها إجراء طوعي لبناء الثقة وليس التزاماً قانونياً". وتنص خاتمة الاتفاقية على أن إيران تؤكد بأنها لن تنهي أو توقف برنامجها النووي كما أن الإيرانيين أكدوا بأنهم لن يتخلوا عن برنامجهم النووي.

وبالرغم من أن التعليق ليس له زمن محدد، فإن مدته متعلقة بالمفاوضات القادمة بين إيران والدول الأوروبية الثلاث، والتي من المتوقع أن تكون صعبة، وتتضمن قضايا نووية حساسة. لذلك، وإذا ما تمت المفاوضات، فيمكن أن تدّعي إيران بأن لها الحق بوقف التعليق. وفي الحقيقة فإن الإيرانيين يتحدثون عن التعليق الذي لا يستمر سوى بضعة أشهر.

توصلت إيران بعد ذلك إلى اتفاقية تعليق مشابهة مع الأوروبيين في تشرين الأول 2003، وعادت وخرقت هذه الاتفاقية في حزيران 2004. في ذلك الوقت، ادعت إيران بأن الأوروبيين لم يلتزموا بتعهداتهم بإزالة المسألة عن جدول أعمال الوكالة الدولية، ومثل هذا الادعاء سوف يُثار مرة ثانية.

وهكذا فثمة سبب جيد للتوقع أجلاً أم عاجلاً، وليس هناك مؤشرات على أن إيران قد اتخذت قراراً استراتيجياً لتغيير تفكيرها والتخلي عن مساعيها في امتلاك سلاح نووي، وكل المؤشرات تفيد بأن القرار الإيراني مجرد موقف تكتيكي يهدف إلى تخفيف الضغط عليها ودق إسفين بين دول الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية. لهذا السبب، من المفترض أن يكون لإيران مواقع سرّية تواصل نشاطاتها فيها.

هذه الفرضية سيتضمنها آخر تقرير لمدير الوكالة الدولية إلى مجلس الحكام. ويتضمن هذا التقرير خلاصة النتائج التي توصل إليها مفتشو برنامج إيران النووي. وفي تفصيل هذه النتائج توضح الوكالة العديد من الحالات التي مارست خلالها إيران عمليات الإخفاء، أو التأخير في الوصول إلى مواقع يفترض تفتيشها

(على ما يبدو فإن عمليات الإخفاء تشمل موقعاً كاملاً) وعدم قيام إيران بإعطاء معلومات كافية عن مواقع يُعتقد أنها سرية.

ومازال هناك عديد من القضايا (مثل مفاعل جزيئات اليورانيوم المخصب) ستبقى حتى يتم التحقيق فيها من قبل المفتشين.

إن هذه "الخروقات"، وهو تعبير يُستخدم من قبل وكالة الطاقة الدولية، هي بمثابة حقيقة كافية لإعلان إيران بأنها ستكون في حل من التزاماتها بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (N.P.T).

وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يصرّح: "بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست حتى الآن في موقع يسمح لها بالاستنتاج بأن لدى إيران مواداً أو تقوم بأنشطة غير مسموح بها، وإن عملية التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج هو عادة الوقت المناسب لاستئناف إيران للعملية برمتها.

على أية حال، ليس هناك قاعدة منطقية لذلك النوع من الزعم، وبالتأكيد، ليس في بلد شاسع مثل إيران، ويحكم بمثل هذا النوع من نظام الحكم الموجود الآن، التحقيق الاستقصائي الذي يمكن أن يقود إلى مؤشرات أو شهادات تفيد بوجود مواد أو نشاطات محظورة، وليس من المحتمل أن يتم التحقق من عدم وجود مواد وأنشطة محظورة يمكن أن تدّعي بها الوكالة الدولية لتضليل العالم.

لذلك، فليس من المفاجئ أن تبدو إدارة بوش مرتابة جداً من الاتفاقية الأوروبية - الإيرانية وأن تتخذ خطوات لزيادة الضغط على إيران في الأيام الأخيرة. فقد ألقى الرئيس بوش نفسه اللوم على إيران جراء تسرّعها بـ "معالجة المواد التي من شأنها أن تؤدي إلى إنتاج أسلحة نووية عسكرية". كما أن وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" صرّح بأن وكالة الاستخبارات الأمريكية تعتقد بأن إيران تواصل مساعيها لتعديل صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية.

حتى لو حصل البعض على معلومات جديدة حول الأنشطة النووية الإيرانية وثُبتَ أن هذه المعلومات دقيقة، فإن المجتمع الدولي سيجد نفسه في حالة من العداء مع إيران. فالأزمة يمكن أن تؤجل في ظل جو الحوار الحالي السائد، إذ أن إيران في الحقيقة تحث الخطى نحو امتلاك أسلحة نووية. وطالما تبدّت مثل هذه

الحالة، فإنه سيأتي الوقت الذي لا يتمكن فيه أي عمل دولي غير عسكري من أن يعيد العجلة إلى الوراء، وهذه الحالة يمكن تفاديها فقط بوساطة استمرار الضغط وبالوسائل المختلفة، ولكن دون تزويد إيران بالوقود النووي لمفاعلات الطاقة شريطة إرسال الوقود المشع خارج إيران لإعادة التحقق منه. ودون ذلك فإن هذا سيكون بمثابة جائزة لإيران لعدم التزامها.

8 - أوروبا ومستقبل إيران النووي:

في الثاني من كانون الثاني استأنف الاتحاد الأوروبي المفاوضات التجارية مع إيران بعد تعليق دام ثمانية عشر شهراً، وفي اليوم نفسه وصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى طهران للتحقق من الشكوك حول تجارب تتعلق بأسلحة نووية أجريت في القاعدة العسكرية الإيرانية "بارشين" بالقرب من طهران. ويجيب مسؤول إيراني: إن مجال الزيارة محدد، وليس كل شيء مفتوحاً أمام المفتشين وبخاصة في القاعدة المذكورة.

وتعد زيارة المفتشين هذه آخر الجهود الدولية المبذولة للوقوف على حقيقة البرنامج النووي الإيراني، والمحادثات بين دول الاتحاد الأوروبي الثلاث (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) وإيران تصب في هذه الجهود المهددة بالفشل إذا لم تتخل إيران عن طموحاتها في امتلاك أسلحة نووية، في مقابل امتيازات ومنافع اقتصادية كبيرة، والنتيجة تتوقف على إصرار الدول الأوروبية الثلاث على مواجهة نوايا إيران في مواصلة برنامجها النووي، وإن هذا الإصرار سوف يقرر المرحلة المقبلة لمستقبل الشرق الأوسط بل وبقية العالم أيضاً. طموحات إيران النووية تعكس بوضوح حجم برنامجها النووي، وسجلها في الماضي في عمليات الخداع والإخفاء، وجهودها المثمرة بإعاقة عمليات التفتيش، وتصميمها على مواصلة نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم. وعلى العكس من إيران، أظهرت الدول الأوروبية الثلاث تصميماً مشابهاً على تمسكها بمواقفها. فالموقف الأوروبي كان ولا يزال مصراً على تعليق (وإن كان بشكل مؤقت) البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم. ومع بعض الإضافات البسيطة، فإن الأوروبيين لم يدينوا صراحة

طموحات إيران النووية العسكرية وربما لاعتبارات سياسية، على سبيل المثال، رغبة من هذه الدول في رؤية إيران "كلاعب صادق" أكثر من رغبتها في إبداء ثقتها الحقيقية بالنوايا الإيرانية. لكنّ إخفاق هذه الدول في تحقيق ذلك، سيكشف عوراتها أمام نوايا مشكوك فيها على خلفية دوافع الشعور بالحاجة الاقتصادية.

فقبل جولة المفاوضات القادمة، صرح مسؤول إيراني رفيع المستوى في مؤتمر صحفي، بأنه إذا لم تنجح المفاوضات فإن إيران ستستأنف تخصيب اليورانيوم في آذار، مع أن بإمكانها تأجيل ذلك حتى حزيران 2005.

وبنفس الروحية، أضاف المسؤول الإيراني: "إن إيران لن توقف عملية دورة وقودها النووي... وإذا كانت شكوك الأوروبيين تتصل بدورة الوقود النووي فإن هذه المفاوضات ستكون عديمة الجدوى". إن هذا التصريح يمكن أن يعبّر بشكل واضح عن الموقف الإيراني الحقيقي، وإن على الدول الأوروبية الثلاث أن تعتبره كذلك، ويجب عليها أن تقيمّ الخطر الداهم للعالم بأسره إذا ما سُمح لإيران بالاستمرار بتطوير برنامجها النووي حيث تعتبر عملية تخصيب اليورانيوم خطوة ضرورية للاستمرار فيه.

في المفاوضات الحالية هناك حاجة للدول الأوروبية الثلاث للتركيز على ثلاثة أهداف مركزية:

1. يجب على إيران أن تتخلى عن طموحاتها العسكرية النووية.
2. يجب أن يتم التحقق بشكل قوي من النشاطات النووية الإيرانية.
3. يجب القضاء على أية دوافع لإعادة بناء البرنامج النووي العسكري الإيراني.

واستناداً إلى ذلك، ينبغي على إيران أن تغلق دورة الوقود الأصلية وأن تكشف عن نشاطاتها وأن تثبت أن مفاعلاتها المستقبلية من النوع المقاوم للإشعاع، كما أن جميع أنواع الوقود المشع يجب أن يعاد إلى المصدر المزوّد لإيران، وأنه يجب الاستمرار في عملية التحقق الصارمة والبحث المستمر عن منشآت ونشاطات لم يتم الكشف عنها حتى الآن. وعلى الرغم من أن إيران قد وقعّت على بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه لا يجب

الوثوق بها وتصديقها. وفي كل الأحوال، فإن البروتوكول لا يضمن البحث عن منشآت ومواد غير معلن عنها، ولذلك فإنه يجب التوصل إلى اتفاقية جديدة تضمن مثل ذلك. وفي مقابل ذلك، فإن وقوداً نووياً وتجهيزات أخرى يمكن أن تحصل عليها إيران من الأسواق العالمية، وهو أمر يتطلب التوصل إلى اتفاقية بهذا الخصوص. وبعد أن يتم التأكد من تنفيذ إيران لمثل هذه الاتفاقية، تستطيع أوروبا أن تستأنف علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران.

إن أفضل نتيجة محتملة للمفاوضات بالنسبة لإيران، هي أن تقبل المطالب الأوروبية وتوافق على التطبيق الكامل للنقاط الثلاث الآنفة الذكر. وإذا ما رفضت فإنها ستعجّل في حدوث أزمة عامة رئيسية، عندئذٍ يمكن كخطوة أولى تحويل هذه القضية إلى مجلس الأمن.

لكن إذا ما تراجعت دول الاتحاد الأوروبي الثلاث وإذا كانت أكثر تساهلاً بمطالبها، فإن ذلك سيكون بداية لما تنتظره إيران، وإنها ستغتنم الفرصة للاستمرار في برنامجها النووي إما بشكل علني (من خلال حقها في تشغيل دورة الوقود النووي الأصلي) أو بشكل سري يؤجل نسبياً ما هو حتمياً.

أما في حال رفض إيران التخلي نهائياً عن طموحاتها العسكرية النووية فإن المشكلة سوف تتحول إلى أزمة حتمية على الرغم من الميل الطبيعي لتأجيل أية مجابهة وشيكة وإنّ التعامل السريع مع هذه القضية سيكون السبيل الوحيد لتفادي أي تدهور استراتيجي في المنطقة.

وفي حال استمرار إيران في تطوير برنامج أسلحتها وامتلاكها، بل حتى اقترابها من امتلاك قدرات عسكرية نووية، فسوف تشعر المملكة العربية السعودية بأنها مضطرة للحصول على غطاء نووي من الباكستان من خلال توقيع اتفاقية تعاون جديدة لهذا الغرض. والدول الأخرى في المنطقة، كمصر وتركيا ستتصرفان بالطريقة نفسها وستسعى كل واحدة للحصول على قدرات عسكرية نووية. والعراق أيضاً سيضطر مستقبلاً لتطوير أسلحة دمار شامل، إن الدول المجاورة لإيران سوف تشعر بأنها مهددة وأن هذا التهديد سيشتد إذا ما

استسلمت دول الاتحاد الأوروبي الثلاث لإيران بطريقة تترك جميع التوقعات المستقبلية فيها مجهولة.

علاوة على ذلك فإن الدول المجاورة لإيران كافة هي دول نفطية وإن أي تهديد تتعرض له سيترك تأثيراً عميقاً على بقية العالم.

باختصار، فإن الدنياميكيات الإقليمية التي ستنشأ في حال أصبحت فيه إيران دولة نووية توضح ضرورة لجوء إيران إلى إنكار حصولها على مثل هذه القدرات.

إن المتغير الحرج في كل هذا هو تصميم الدول الأوروبية الثلاث. فعليها أن تدرك بأن الوقت قد استنفد لتأخير القيام بأية إجراءات أو أية "إجراءات بناء الثقة"، مثل السماح بتفتيش المواقع المشكوك فيها. فالمفاوضات الحالية تحتاج للوصول إلى ذروتها بدلاً من البدء من الجولة الماضية والدخول في عملية جدل لا نهاية لها. على أي حال، واستناداً إلى الأداء السابق فليس هناك حقائق قوية للتوقع بأن موقف دول الاتحاد الأوروبي الثلاث سيُتخذ بشكل غريزي. إن هذه الدول تحتاج إلى تشجيع من بقية اللاعبين المهمين في الحلبة الدولية، من ضمنهم الولايات المتحدة وروسية والصين واليابان، وجيران إيران على نحو خاص.

9 – إيران بعد قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال تمسك بزمام الأمور:

إن انتخاب رئيس جديد في إيران لا يظهر أي تغيير في السياسة النووية الإيرانية وإيران لا تزال تنوي متابعة سعيها لامتلاك أسلحة نووية. إلاّ أنها ستحدث تغييراً في المظاهر الخارجية للسياسة الإيرانية. ففي عهد رئاسة محمود أحمدي نجاد تخلت إيران عن دقة محمد خاتمي ورجعت إلى أسلوب البلاغة الخطابية للثورة الإسلامية التي كانت قائمة في عهد آية الله الخميني. علىٍ أية حال، فإن تغيير النغمة والتكتيكات تقلص إلى درجة كبيرة من قدرة كل من إيران والمجموعة على الاستفادة من الوقت، وما لم تُستجد أمور جديدة فإن إيران سوف تمتلك سلاحاً نووياً.

إن تكتيك إيران الحالي هو الاستمرار في برنامج تخصيب اليورانيوم مهما كلفها الثمن، فيما تصر على أن لها الحق في القيام بذلك على الرغم من أنها قد تعرضت للانتقادات في الماضي جراء إخفائها مواداً وأنشطة نووية، وإنها تفادت إلى هذا الحدّ فرض أية عقوبات قانونية عليها بسبب فشل مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيجاد أية براهين على عدم التزامها.

وفي الحقيقة، إن لإيران كامل الحق في تخصيب اليورانيوم بمستويات منخفضة طالما أن جميع أنشطتها معلنة وموضوعة تحت تصرف لجنة المفتشين الثانية للوكالة، علاوة على ذلك، فقد وافقت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا على قرار إيران بتعليق أنشطتها، رغم أن هذا التعليق كان طوعياً.

لكنّه في هذا الشهر، لم يكن مجلس الخبراء في وكالة الطاقة راضياً بالحجج القانونية الإيرانية. وأعلنت الوكالة أن إيران غير ملتزمة بالتعهدات التي قطعتها على نفسها خلال توقيعها على معاهدة انتشار أسلحة الدمار الشامل (NPT)، وهو أمر يسمح بنقل مسألة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من ذلك فإن من المتوقع أن ترتدع إيران عن المضي في برنامجها، فالسابقة الكورية سوف تكون مصدر إلهام لمزيد من الانخراط الدبلوماسي في المسألة وإن مجلس الأمن لن يتخذ أية خطوات خارج الخطاب السياسي، وبالتحديد بسبب موقف روسيا والصين اللتين ستتخذان موقفاً متشدداً وتستخدمان حق الفيتو في منع أي قرار قد يتخذه مجلس الأمن.

علاوة على ذلك، فإن إيران مدعومة من قبل العديد من الحكومات داخل ما يسمى "بحركة عدم الانحياز" والتي ستكون سعيدة في تحدي القوى الغربية في هذه القضية، طالما أن هذه القوى تؤيد لفظياً مطالب نزع الأسلحة النووية دولياً. وأخيراً فإن أزمة أسعار النفط الحالية، ليس فقط على مستوى الانخراط دولياً، فإنها ستمكّن إيران من بيع وشراء أي شيء تحتاجه لبرنامجها النووي، على ضوء حقيقة أنها لا تزال تحتاج إلى أشياء كثيرة في هذا المجال. وفي هذه الظروف، تبدو إيران بأنها الرابح الوحيد. وهي سوف تحقق أهدافها بمثل هذه الحصانة إذا لم ترتكب أي من الحماقات. بينما لا يمكن استثناء أية تطورات مضادة، فإن

هذه الاعتبارات تطرح بأن إيران ستكون قادرة على الاستمرار في تطوير قدراتها في تخصيب اليورانيوم في ظل بروتوكول التحقق الحالي المعقود مع وكالة الطاقة الدولية للطاقة الذرية (والذي يعطي فريق التفتيش صلاحيات أكثر في عمليات التفتيش). وسوف تُسحب هذه الصلاحيات التي أعطيت طوعاً من قبل الإيرانيين إلى المفتشين، ومّما يعطيها نتيجة لذلك إمكانيات جديدة للحصول تجارياً على اليورانيوم المخصب من الدرجة المنخفضة، والذي يستخدم وقوداً للطاقة النووية ومصدراً لعمليات التخصيب ذات المستوى الأرفع، الأمر الذي يتيح لها في مهلة قصيرة الوصول إلى مستويات "عسكرية" عالية لاستخدامها في الصواعق المتفجرة النووية. وهناك احتمال أيضاً بأن تتخلى إيران ظاهرياً عن برنامجها المعلن، وتسير بالتوازي على طريق تسريع برنامج سري آخر، على الرغم من أن هذا السيناريو يبدو غير محتمل في ظل النظام الحالي وخطابه السياسي المجابه.

هل من شيء لم يتم فعله ضد إيران حتى الآن؟ نعم هناك الكثير مما يمكن فعله إذا ما حصل تغيير في ذهنية المجتمع الدولي؟

إن كان لابد من إنجاز أي شيء في هذا المجال، فإنه لابد من تجاوز مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد أصبح هذان الإطاران عقبة كأداء (ولو أنها غير مقصودة) وينبغي اتخاذ قرار ذي طبيعة دولية حول المسألة. ففيما بات برنامج إيران السلمي معروفاً فإن إصرار الهيئات الدولية على إيجاد "المدفع العملاق" لا يمكن وصفه إلاّ بالفشل. لاسيما إذا ما عرف بأن لا شيء يمكن الوصول إليه عبر هذين الإطارين، فليس هناك طريقة للحل على المدى المنظور.

ما نحتاجه الآن، هو وحدة "الآراء المشابهة" لجميع الدول للعمل على المستويين السياسي والعملي. المستوى السياسي يمكن العمل به على أساس إقناع العديد من الدول للانضمام إليها في محاولة لإقناع إيران بالتخلي نهائياً عن طموحاتها النووية، أما المستوى العملي فإنه ينبغي أن يشمل العديد من الإجراءات التي يتطلب من مجلس الأمن اتخاذها، مثل العقوبات الاقتصادية، وفرض الحصار والمقاطعة السياسية. فهذه الدول ليست بحاجة لتصريح من مجلس

الأمن لتنفيذ ما يمكن عمله في هذا الاتجاه، فإنها تستطيع اتخاذها على قاعدة خاصة تعتمد على "العدالة الدولية". صحيح أن مثل هذه الإجراءات العملية قد تضعف من الهيئات الدولية، لكن مثل هذه المكاسب يمكن أن يكون الربح فيها أكثر من الخسارة. فيما عدا ذلك فإن نظاماً إسلامياً أصولياً متطرفاً، داعماً للإرهاب سوف يمتلك أسلحة نووية.

10 – تقديرات استخباراتية: المشروع النووي الإيراني يصل إلى نقطة اللاعودة:

طبقاً للتقرير الذي نشرته صحيفة "واشنطن بوست" في الثاني من تموز 2005، وهو تقرير استخباري أمريكي سلّط الأضواء على المشروع الإيراني النووي، فإن المشروع على بعد عقد من الزمن من تصنيع المكونات الرئيسية للسلاح النووي وإن هذا التقدير يزيد التخمينات السابقة بخمس سنوات أخرى تقريباً.

وطبقاً لمصادر حكومية على معرفة مباشرة بهذا التحليل الجديد. وإذا ما كان ذلك التقرير دقيقاً وصحيحاً، فإن من المحتمل أن يناقش الكونغرس الأمريكي، وفي فترة زمنية ليست بعيدة، مواضيع تتصل بفعل شيء كالتالي:

سؤال: كم من الوقت ستستغرقه إيران لبناء قدرات عسكرية على قاعدة تخصيب اليورانيوم بداية؟

جواب: حوالي عشر سنوات.

سؤال: هل كانت إيران في المربع الأول عندما نشر التقرير الاستخباري؟

جواب: لا، طبقاً للتصريحات الإيرانية، ونتائج التحقيق التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن برنامجها أصبح متعدداً أكثر مما كان عليه في السابق.

سؤال: كيف ذلك! وتقرير الاستخبارات الأمريكية يقول إن إيران "على بعد عقد من الزمن من تصنيع المكونات الأساسية للسلاح النووي؟

جواب: التقديرات الاستخبارتية المتصلة ببرامج إنتاج الأسلحة النووية الغير مألوفة صعبة جداً وإشكالية جداً. فالتجربة الأخيرة مع العراق تدفع المحللين لكي يكونوا أكثر حذراً من ذي قبل، وعلى الرغم من هذا، فإن الحقائق المعروفة عن برنامج إيران النووي، كما تصرح بها إيران، على بعد أقل من عشرة سنوات عن امتلاكها لأسلحة نووية.

يعتمد الإطار الزمني لتحليل أية برامج أسلحة نووية على القدرات التقنية وعلى نوايا زعماء البلاد التي تصنع هذه الأسلحة. في هذه الحالة، فإن المسألة التقنية سهلة في هذا السياق. إن إيران في أوج مشروع تأسيسي لإنتاج اليورانيوم وتخصيبه، وطريقة إنتاج البلوتونيوم الخاص بالأسلحة النووية لا يعتبر هنا مسألة طويلة ومعقدة إذا لم يكن عرضة للعرقلة من الخارج. لكن الإيرانيين حققوا اختراقات في عملية تخصيب اليورانيوم، فقد أنشأوا وشغّلوا أدوات تحويل اليورانيوم (UCF) وأنتجوا الكميات الأولى للمادة الخام التي تستخدم في المرحلة القادمة للمشروع، وهي عملية إشباع أنابيب الغاز للطرد المركزي. كما حصل الإيرانيون على أجهزة الطرد المركزي الغازي بشكل سري، ووُضعت واختبرت وجُمعت في أمكنة سرية، واستطاعوا بوسائلهم الخاصة تخصيب بعض كميات اليورانيوم بمستويات منخفضة، وما تبقى بالنسبة إليهم هو تجميع واختبار عشرة آلاف من أنابيب الغاز للطرد المركزي التي ستوفر لهم المادة الخام لتحويل مادة اليورانيوم (UCF). فهل أختار الإيرانيون فعل ذلك. باستطاعتهم استخدام المنشأة تحت الأرضية في ناتانز والتي استكمل بناؤها وستكون جاهزة للعمل قريباً جداً لاستيعاب أعداد قليلة من أنابيب الطرد المركزي الغازية الضرورية، وهذه المنشأة بإمكانها استيعاب خمسة آلاف جهاز طرد مركزي). فعندما يتم تركيب مثل هذه الآليات وتشغيلها، فالمسألة تحتاج إلى شهور وليس إلى سنوات قبل "أن تستطيع" إيران الحصول على الكميات الضرورية من اليورانيوم المخصب لأغراض عسكرية من أجل توفير أولى الصواعق المتفجرة لقنبلتها النووية.

وهكذا، إذا قررت إيران الانسحاب من جميع الاتفاقات والتزاماتها الحالية

بها، فبإمكانها الوصول إلى هدفها خلال 2 – 4 سنوات إذا لم يحصل أي تدخل خارجي يعيق ذلك.

هناك عدة طرق لتأجيل مثل هذه العملية. فيمكن أن تطرأ مشاكل تقنية أو يتم تدخل دولي يمنع اقتناء أية مواد أو تجهيزات ضرورية. أما عمليات التأجيل الأخرى فيمكن تحقيقها بواسطة الضغط السياسي والاقتصادي الدولي.

أما التعليق كاستجابة للضغط الدولي فهو أكثر فاعلية من عملية التأجيل.

لكن هناك العديد من اللاعبين المجهولين في هذه المعادلة، وليس من الواضح ما إذا كان هناك مقاطعة دولية للحيلولة دون تزويدها بالتجهيزات والمواد اللازمة لبرنامجها النووي ستفرض شيئاً على إيران في حال وصفها المفتشون بأنها لا تلتزم بقرارات الوكالة وإنه ليس هناك طريقة فعالة تسمح للوكالة الدولة من التحقق فعلاً من أنشطة إيران المعلنة، أو على الأقل فيما يتعلق بالأنشطة غير المعلن عنها، ويمكن للوكالة الدولية بالفعل أن تطلب "عمليات تفتيش خاصة" شريطة أن يوافق المجلس على مثل هذا المطلب.

لكن إيران، شأنها شأن كوريا الشمالية، لن توافق على هذا المطلب.

إن غياب إجراءات قوية يتخذها مجلس الأمن سيفقدنا البديل الوحيد لمنع استمرار إيران في سعيها للحصول على أسلحة نووية، لذلك فإن مثل هذه الإجراءات القوية يقررها فقط تحالف يتشارك في الرأي مع الولايات المتحدة، وبكلمات أخرى فإن سجل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع أنظمة انتشار أسلحة الطاقة ليس ضعيفاً فحسب، وإنما ينزع في النهاية لجعل العالم يدفع ثمناً باهظاً للجوء إلى أعمال أكثر عدوانية للحيلولة دون امتلاك إيران لقدرات عسكرية نووية.

وهكذا، حتى القرار المخفف لا يتضمن أية إشارات إلى أسلحة الدمار الشامل وإلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية منها تماماً. وقد طالب التقرير الرسمي المدير العام للوكالة الدولية إبلاغ مجلس الأمن متابعة الموضوع حتى بعد اجتماع مجلس الأمن في آذار 2006.

على أية حال، هناك القليل من الأسباب للتوقع بأن الآمال التي تعلقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الجهود السلمية في إعاقة المشروع النووي الإيراني سوف تتحقق. فإيران رفضت القرار وأعلنت على الفور بأنها سوف تستأنف عملية تخصيب اليورانيوم، وأعلنت أيضاً بأنها ستنهي عمليات التحقيق التي تقوم بها الوكالة الدولية والمنصوص عليها في البروتوكول الإضافي. وردة الفعل هذه جاءت متفقة مع الموقف العام في إيران خصوصاً بعد انتخاب رئيس جديد، وحتى قبل انتخاب محمود أحمدي نجاد، فقد كانت إيران تستغل الوقت وليس هناك ما يضمن أن هذه اللعبة سوف لن تستمر.

مع ذلك، فإن آلام المخاض التي رافقت ولادة قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي ضوء إيرادات النفط الإيرانية المتزايدة، فإنه لا يوجد كثير من الأسباب لكي نتوقع بأن مجلس الأمن سيتخذ أي إجراء سريع وقوي وحتى فعال ضد البرنامج النووي الإيراني، سوى عمليات الإدانة والتحذيرات التي لا رصيد لها، وسوف تستنتج إيران في نهاية المطاف بأنها ببساطة ستصوغ لها وسيلة أو طريقة للاستمرار في تطوير برنامجها النووي، وإن هذا البرنامج سيستمر في خضوعه لبعض عمليات التفتيش الجزئية وغير الفعالة من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما كان الحال بالنسبة للعراق التي أفلت في كثير من الأحيان من العقوبات، وستتمكن إيران أيضاً من الإفلات من أية عقوبات تتصل في عملية تخصيب اليورانيوم وأنشطتها الأخرى، وحتى أن إيران لا تستطيع أن تقوم باختبار آليات الطرد المركزي الغازية وتسريع المراحل الأولى من تخصيب اليورانيوم الذي يعتمد على تركيب أنابيب الطرد المركزي الغازية وعددها 164. وعندما يتم تذليل الصعاب ستحتاج إيران بعد ذلك لنسخ هذه الأنابيب الفرعية، وهو أمر لن تحتاج إيران خلاله الاعتماد على مصادر خارجية، بل إن المسألة هي مسألة وقت. وعلى الرغم من أن هناك دليلاً قوياً حتى قبل ذلك، بأن إيران لم تكن تمتثل لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكان شهر آب 2002 يمثل إيجاد الفاصل في وجود منشآت سرّية واسعة النطاق تم تصميمها لتخصيب اليورانيوم وتحولت إلى معامل لإنتاج المياه الثقيلة. وقد كان هذا التحول يعتبر

على أنه أول مبادرات عملية لجهد دولي محتمل حتى بعد أن أُجبرت إيران على الاعتراف بأنها نفّذت أنشطة غير مصرح بها وأخفت مواداً وأجهزة سرية، وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال تمتنع عن اتهام إيران، وتشير في تقاريرها الدورية السابقة، إلى أن إيران "خرقت" التزاماتها للوكالة، ولكن الوكالة امتنعت بشكل مدروس عن القول: بأن "إيران لا تلتزم" بقرارات الوكالة لأنه طبقاً لقوانين الوكالة الدولية فإن استخدام مثل هذا التعبير يتطلب على الفور إحالة القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

المطلوب اليوم عمل أكثر حزماً بعد أن يستنتج الاتحاد الأوروبي بأن إيران لا تفاوض من منطلق حسن النية وحتى بعد أن اعترفت روسيا بأن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية.

حتى ذلك الحين، فإن كل شيء فعلته الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان بسيطاً ومتأخراً جداً، وحتى الآن، فإن الوكالة لا تزال مصممة على تجنب أية مواجهة ومواصلة البحث على حل سلمي للمشكلة ربما لتبرير جائزة نوبل للسلام التي حصلت عليها الوكالة مؤخراً.

11 – بعد قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الطريق مفتوحة أمام اكتشاف بقايا الأسلحة النووية الإيرانية:

في يوم السبت، الرابع من شباط 2006، تبنى مجلس خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً بخصوص مسألة تطوير إيران أسلحة نووية. "القرار... يطلب المدير العام للوكالة بأن يُرفع إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة تقارير حول البرنامج النووي الإيراني (كخطوة لبناء الثقة) مطلوبة من إيران، وإن مجلس الخبراء سيطلع مجلس الأمن على جميع قرارات وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع الأمور المتصلة بالموضوع...". الخطوات تسير بالتحديد إلى القرار الذي يتضمن الفقرات الضرورية التالية:

- إعادة النظر في بناء مفاعل معتدل لإنتاج المياه الثقيلة.
- الموافقة على التطبيق النووي للبروتوكول الإضافي.

- الاستمرار في التعاون والتنسيق وفق نصوص البروتوكول الإضافي.

وكما هو ملحوظ، فإن القرار قد تمت صياغته بشكل مبهم، وأشار إلى وجود تصاميم ومخططات في إيران تكفي لتخصيب ضعف ما هو موجود من اليورانيوم المخصب يشمل على جوهر القنبلة النووية، وهكذا، يعترف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن هناك مؤشرات بأن برنامج إيران النووي ينطوي على جوانب عسكرية.

لسنوات، تركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران تفلت دون عقاب جراء ما قامت من انتهاك لالتزاماها، ومن ضمن هذه الانتهاكات، تخصيب اليورانيوم، وفصل البلوتونيوم. وإن أكبر برنامج لتخصيب اليورانيوم سيصبح لإيران إذا ما استكمل، فحتى لو فُرضت عقوبات على إيران من قبل مجلس الأمن، فليس من الواضح أن يكون لهذه العقوبات التأثير المطلوب، بسبب أن إيران قد تجاوزت مرحلة الاعتماد على المصادر الأجنبية.

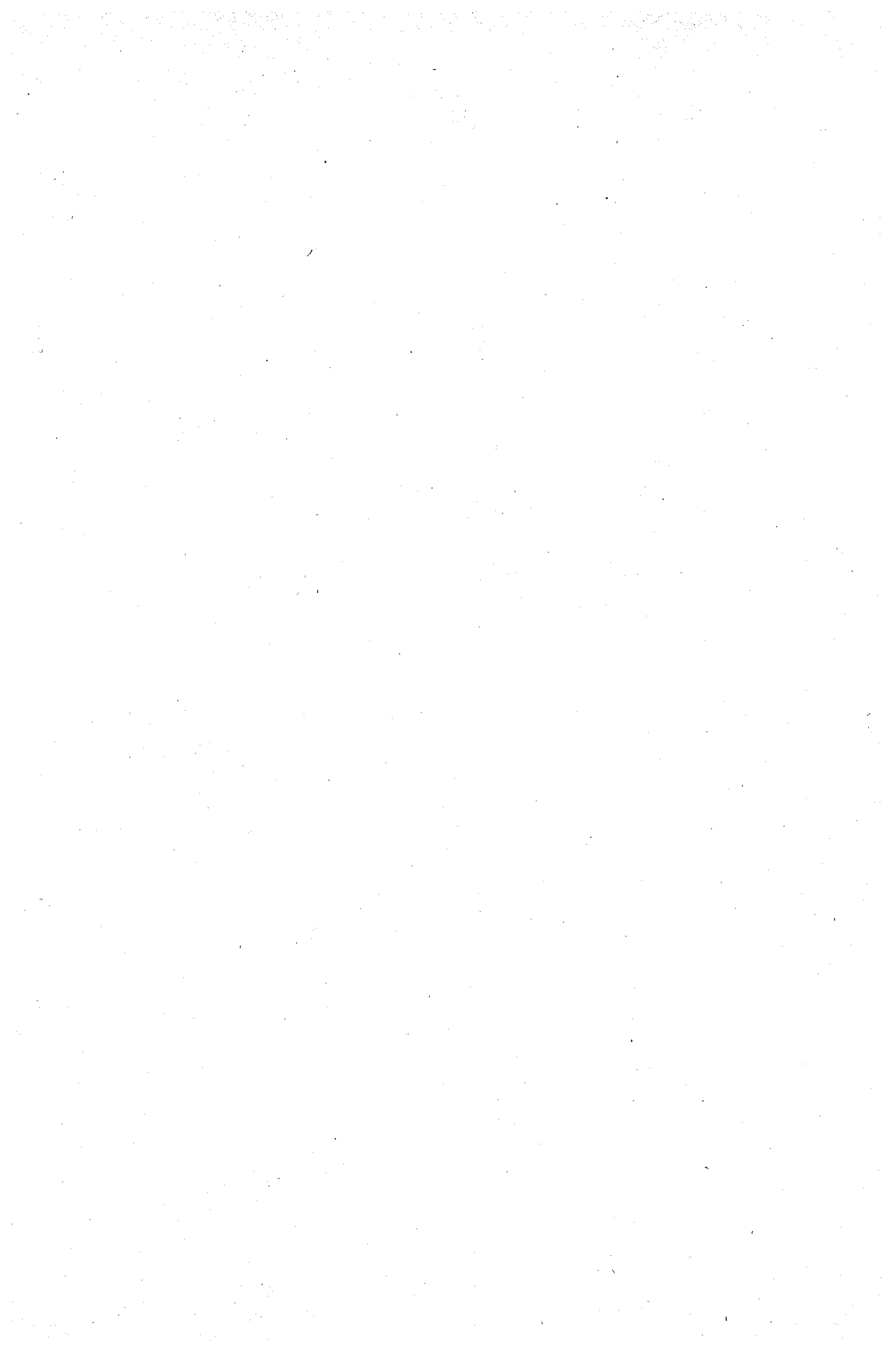
كل ذلك، يرفع سقف الاحتمالات إلى أن الحالة الإيرانية قد تجاوزت "نقطة اللاعودة" وهذا التعبير يستخدم ضمنياً للإشارة بأن التقدم الحاصل في البرنامج النووي الإيراني كاف لإقناع الأجانب بأهم لن يستطيعوا أن يمنعوا إيران من تحقيق هدفها في امتلاك أسلحة نووية. وفي الحقيقة، فإن تاريخ تطوير الأسلحة النووية يظهر بأن مثل "نقطة اللاعودة" غير موجود، لأن نوايا الزعماء هي أهم متغير في هذا المجال.

العديد من الدول أوقفت برامجها النووية عندما كانت في بدايتها أو في مراحلها الأولى، والمثال الصارخ على ذلك، جنوب أفريقيا التي أنتجت أسلحة نووية وعادت وفككّت مشروعها وتخلت عنه. فالدوافع لوقف أو التخلي عن برنامج الأسلحة النووية ترافقت مع الإدراك بأن هذه الأسلحة ستقع في أيدي دولة غير مرغوب فيها.

ولكن مهما يكن الخيار الإيراني في نهاية الأمر، فإنها لن تنتظر عشر سنوات لتقرر ذلك، فالإطار الزمني يمكن إنجازه من خلال "تحليل مبدع" والاعتماد على "نظريات بديلة" حول السلوك المعروف (من النوع الذي يقوم به محامو الدفاع)،

الذي يعتمد على قبول التفسيرات الإيرانية السابقة والحقائق الحالية والأكاذيب. فهناك العديد من المؤشرات الواضحة، من تطوير الصواريخ إلى عمليات التطوير البدائية لمادة النيترون المستخدمة في أجهزة الصواعق النووية إلى جميع النقاط التي تؤشر إلى اتجاه برنامج الأسلحة النووية. وكذلك، وطبقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن عبء التدليل على أي من التفسيرات للأنشطة النووية الإيرانية يُلقى على كاهل إيران وحدها مباشرة.

ومن المحتمل أن تكون التقديرات الأمريكية الأخيرة للبرنامج النووي الإيراني قد تأثرت بالفشل الاستخباراتي حيال أسلحة الدمار الشامل في العراق. علاوة على ذلك، فإن مثل هذه التقديرات الاستخباراتية "المتفائلة" حول إيران قد تؤدي إلى سيناريوهات استراتيجية توفر لصناع القرار القريبين الحاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة على خلفية التعبير السائد "لا يزال هناك وقت" وقد يتبنى العديد من الجهات هذا القول. وربما يسهم ذلك في تخفيف الضغط على إيران، لكن تخفيف الضغوط لن يؤدي إلاّ إلى دفع إيران لتسريع برنامجها النووي، لأن ذلك سيزيل العقبة الأخيرة من أمام القيادة المندفعة إلى الأمام في هذا الاتجاه. وإذا ما أثبتت التقديرات الواقعية صحتها، فإن نتائج فشل الاستخبارات يمكن أن تكون أكثر مما سبقها.



برنامج إيران النووي والمفاوضات مع الترويكا الأوروبية

إميلي بـــ. لنداو وإفرايم أسكولاي(*)

بدأت أحدث التطورات في المفاوضات الجارية بـين إيـران والترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) حول القضية النووية برفض إيراني صريح، في أوائل شهر آب، للاقتراح الأوروبي الداعي إلى الحدّ من برنامجها النووي الوطني في مقابل حوافز اقتصادية وسياسية وتكنولوجية عديدة تستمر في إعطاء إيـران الحق بمعاودة الأنشطة، في منشأتها لتحويل اليورانيوم الواقعة في أصفهان، وذلك بعد أيام من ذاك التاريخ. ورغم أن إيران أعلنت رغبتها في مواصلة المفاوضات وموافقتها على ذلك، فقد كانت متمسكة بصلابة، بقرارها تشغيل دورة الوقود النووي الكاملة الخاصة بها، بما في ذلك عملية التخصيب، وهو الشرط الذي لم توافق الترويكا الأوروبية على قبوله.

في أواسط شهر أيلول، وقبل أيام فقط من الموعد المقرر لكي يبحث مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه التطورات الجديـدة، ألقـى الـرئيس الإيراني الجديد، أحمدي نجاد، ما اعتبر خطاباً ينطوي على تحدٍّ كـبير للأمـم المتحدة. حيث قال بأوضح العبارات: إن إيران لن تتخلى، أبداً، عن برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم، وتابع كلامه منتقداً الولايات المتحدة الأمريكيـة، وأوروبا لمحاولتهما التدخل في الموضوع. لم تترك رسالته مجالاً للحلول الوسـط وكانت لغته حادة إلى درجة اتهام الغرب بالتمييز العنصري نووياً. وقـد بـدا الأوروبيون، الذين عبروا عن خيبة أملهم من خطاب الرئيس الإيراني، العمـل لإعداد مسودة قرار لاجتماع مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينص

(*) المصدر:(جامعة تل أبيب:معهد يافا للدراسات الاستراتيجية، تقويم استراتيجي، (المجلـد – 8)، (الرقم – 3)، تشرين الثاني 2005).

على أن تتم، فوراً، إحالة قضية إيران إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات محتملة. غير أن الترويكا الأوروبية اضطرت في نهاية المطاف، بسبب الافتقار إلى دعم بعض الأعضاء الرئيسيين في مجلس الحكام، إلى الاكتفاء بصيغة مخففة للقرار. حيث ذكر القرار الذي صدر (والذي وافق عليه اثنان وعشرون صوتاً وعارضه صوت واحد، مع امتناع اثني عشر عضواً عن التصويت) أن "مخالفات إيران وخروقاتها العديدة لالتزاماتها بموجب اتفاقها المتعلق بالإجراءات الوقائية المنصوص عليها في معاهدة الحدّ من الانتشار النووي.. تشكل عدم التزام". غير أن القرار لم يحدد متى ستحال القضية إلى مجلس الأمن أو وفق أي شروط سيتم ذلك.

وكون القرار لم يحظ بالإجماع يعتبر أمراً غير معتاد بالنسبة إلى قرارات مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لا تحظيان بدعم واسع لموقفها. وقد أجلت القضية إلى الاجتماع التالي لمجلس حكام الوكالة المقرر عقده في شهر تشرين الثاني.

في محاولة لتقويم مدى فعالية الدبلوماسية كإستراتيجية لحظر الانتشار في موضوع إيران، خاصة على ضوء هذه التطورات، تدرس هذه المقالة خلاصة تأثير عامين من المفاوضات بين الترويكا الأوروبية وإيران على تصميم إيران وقدرتها على السير قدماً في برنامجها النووي. هناك ملاحظتان مؤكدتان: أولاً، حشرت إيران في وضع صعب منذ صيف عام 2002، حيث شارك المجتمع الدولي بفاعلية في محاولة ضمان ارتباطها بالتزاماتها المتعلقة بحظر الانتشار النووي، ثانياً، كان رد فعل إيران على مثل هذه المشاركة مزيجاً من التصميم الواضح على إكمال دورة الوقود، إضافة إلى تصريحاتها المتكررة بأنها ليست لديها نيات عسكرية. فضلاً عن ذلك، أظهرت رغبة في التعاون خلال المفاوضات مع الترويكا الأوروبية وأبرمت اتفاقين مع هذه الدول – في أواخر عام 2003 وكذلك في أواخر عام 2004.

لكن مع افتراض أن لدى إيران مطامح عسكرية نووية – وهناك سبب وجيه للافتراض أنه يظل لديها دافع يحفزها في هذا الاتجاه رغم أنها تنكر ذلك

بشدة – فإن التحدي الرئيس، في هذه المرحلة الحاسمة الراهنة، هو فهم سلوك إيران في المفاوضات حتى تاريخه. أحد الخيارات هو استنتاج مفاده أن إيران عندما تكون في مأزق وتواجه ضغطاً جدياً من المجتمع الدولي فإنها تنحني وتتعاون، لذا فإن المفاوضات – رغم أنها قد تستغرق وقتاً ورغم إمكانية حدوث نكسات – يمكن أن تؤدي إلى نتيجة ناجحة إذا ما بقي المجتمع الدولي على حزمه وثباته على المدى الطويل. وعلى العكس من ذلك، ربما كان السلوك التعاوني الذي أبدته إيران جزءاً استراتيجياً من استراتيجيتها الكلية للحصول على أفضل ما يمكن من الوضع الصعب الذي هي فيه. فإيران – وفقاً لهذا التصور – تبذل جهوداً كبيرة لكسب وقت ثمين يتيح لها الاستمرار في برنامجها، وإن يكن بحذر وعلى نحو أبطأ، وهي تبذل أفضل ما بوسعها لتحدي نية المجتمع الدولي في كبح برنامجها لتخصيب اليورانيوم. إذا كان الأمر على هذا النحو، فإن التوقعات بأن تؤدي المفاوضات بشكلها الحالي إلى نتيجة ناجحة تصبح أضعف بكثير. والصورة الأخرى لهذا الموضوع هي أن إيران تلعب لكسب الوقت لكي تحقق خرقاً تكنولوجياً (في مواقع خفية أو معروفة)، وهو الأمر الذي سيعطيها، إذا ما أعلن، الأفضلية في أي مفاوضات.

إن التقويم الدقيق لهذه القضية يجب أن يدرس الكيفية التي أدارت فيها إيران مطامحها النووية على مدى السنتين الماضيتين. ويبدأ هذا التقويم بالجانب التقني وبالدليل المتعلق بالتقدم الفعلي الذي حققته في هذه الفترة. فإلى أي درجة نجحت في إحداث تقدم في برنامجها النووي، أو إلى أي درجة تعرضت للإعاقة؟ والأمر الذي سيعطيها، إذا ما أعلن، الأفضلية في أي مفاوضات.

والأمر الهام بصورة مماثلة، هو: كيف أدارت مفاوضاتها مع الترويكا الأوروبية؟ وأين تنحني وأين تقف بحزم، وما مغزى ذلك من حيث ما يتعلق بأفضلية إيران على الترويكا الأوروبية في المفاوضات الجارية؟ إلى أي درجة تمكنت من الإبقاء على خياراتها مفتوحة أمام السير قدماً بالبرنامج العسكري، حتى وهي تتعرض لضغط متزايد؟ فضلاً عن ذلك، فإن سلوك إيران، في الماضي، عند التعامل مع قضايا الانتشار النووي يمكن أن يؤخذ بالاعتبار، أيضاً، وكذلك

الخطوات الإضافية التي تتخذها إيران لحشد دعم دولي حاسم من أجل الاستمرار في برنامجها النووي. إن المجموع الكلي لهذه الجوانب المختلفة من سلوك إيران، تقنياً وسياسياً -على حدّ سواء - هو وحده الذي يستطيع أن يعطينا رؤية أفضل للكيفية التي أثرت فيها المفاوضات مع الترويكا الأوروبية في قدرة إيران على التقدم في برنامجها العسكري.

برنامج إيران النووي:

نقطة البداية في التحليل هي منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان، والتي أعلنت عنها إيران في عام 2000 وأعادت تشغيلها في/8/آب من عام 2005. إن منشأة تحويل اليورانيوم ضرورية من أجل جميع برامج إيران النووية، ولذلك فإن تفعليها يسبب قلقاً كبيراً. إن سنوات من الشكوك القائلة إن إيران تحاول الحصول على قدرات نووية عسكرية لم تؤد إلى دليل واقعي على هذه النية. غير أن إيران أعلمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في عام 2000، أنها تقوم ببناء منشأة لتحويل اليورانيوم. ويمكن لهذه المنشأة أن تنتج مجموعة متنوعة من المركبات، غير أن المنتج الرئيس الذي يثير القلق هو "هكسا فلوريد اليورانيوم". يشكل اليورانيوم عالي التخصيب واحدة من مادتين رئيسيتين يمكن أن تشكلا الجزء المركزي في جهاز التفجير النووي. وبما أن إيران ليست لديها منشأة مصرح عنها لتخصيب اليورانيوم، فإن التساؤلات المتعلقة المنشاة كانت واضحة، والقلق كان له ما يبرره.

لقد ساعد كبار أعضاء "المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية" على حل هذه المعضلة في مؤتمر صحفي في واشنطن في شهر آب من عام 2002، حيث قدموا معلومات وصوراً أخذت بالأقمار الصناعية لموقعين إيرانيين: الأول في ناتانز، والذي زعم أنه مصمم لاحتواء منشأة لتخصيب اليورانيوم، والثاني في أراك، وهو يضم منشأة لإنتاج الماء الثقيل. لقد أكمل موقع ناتانز الصورة وأوضح السبب وراء بناء منشأة تحويل اليورانيوم. وقد أشار تحليل إمكانات الموقع الذي نشرته وسائل الإعلام الدولية إلى إمكانية إنتاج كميات كبيرة من اليورانيوم من

المرتبة الصالحة للأسلحة خلال زمن قصير من بدء عمليات التشغيل في الموقع.

غير أن قضية التخصيب تشكل جزءاً واحداً فقط من البرنامج النووي الإيراني. فمنشأة الماء الثقيل التي اكتشفت في أراك ألمحت إلى تطورات ممكنة أخرى. فللماء الثقيل استخدام واحد فقط: في المفاعلات النووية. ويمكن لمفاعلات الماء الثقيل أن تستخدم وقوداً نووياً من اليورانيوم الطبيعي. وهذا الوقود أفضل مصدر للبلوتونيوم، الذي هو مادة بديلة يحتاجها الجزء المركزي من الأسلحة النووية.

وفي الحقيقة، أعلنت إيران، ضمن إطار التصريحات التي صدرت عنها نتيجة للضغط الدولي، عن بناء مفاعل أبحاث بطاقة أربعين ميغاواط بالقرب من منشأة إنتاج الماء الثقيل. ويملك المفاعل المصرح عنه القدرة على إنتاج جهاز تفجير نووي سنوياً. بعدها يجب أن يتم البلوتونيوم من الوقود المشع في منشأة لإعادة المعالجة، وهذه ينبغي أن تكون كبيرة وثقيلة، ولا يمكن إخفاؤه بسهولة. فقد قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن الإيرانيين حاولوا نقل معدات إلى هذه المنشأة.

والأمر المؤكد، أيضاً، هو أن إيران أجرت تجارب، على مقياس صغير، لتشعيع اليورانيوم وإنتاج كميات محدودة من البلوتونيوم، وذلك دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد نفذ الإيرانيون خطة العمل على جميع الجبهات بحماسة كبيرة. إن العنصر الحيوي الثاني لتفعيل مفاعل الأبحاث - الوقود النووي - أصبح في متناول الإيرانيين، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المنشأة اللازمة لإنتاج الوقود النووي جزء من منشأة تحويل اليورانيوم. ومن هنا تأتي أهمية منشأة تحويل اليورانيوم بالنسبة لجميع جوانب البرنامج النووي الإيراني. وحالما ظهرت التفاصيل المتعلقة بهذه الأنشطة، أصبحت إيران خاضعة لمزيد من التدقيق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأصبح من الواضح أنها كانت تنفذ برنامجاً نووياً سرياً. في صيف عام 2003، وبعد الحديث عن تهديدات باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي من أجل فرض عقوبات، أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر مشاركة في المحاولات الجارية عبر الدبلوماسية لضمان وفاء يران بالتزاماتها بموجب معاهدة

الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. وقد نجحت الترويكا الأوروبية في إبرام صفقة مع إيران، في شهر تشرين الأول من عـام 2003، لتعليـق أنشـطة تخصـيب اليورانيوم، غير أن إيران نقضت الصفقة، في حزيران من عام 2004، وعـاودت بناء منشآها لتحويل اليورانيوم، وربما لتخصيبه.

وبعد أن تبين لاحقاً أن هناك إمكانية بأن يتم طرح القضية أمـام مجلـس الأمن الدولي، تمكنت الترويكا الأوروبية ثانية (تشرين الثاني 2004) من عقـد صفقة "تطوعت" إيران بموجبها بتعليق برنامجها الخاص بالتخصيب، وذلـك في مقابل تجديد محادثات الاتفاق التجارية والتعاون بين أوروبا وإيران، إن اتفـاق التعليق غير شامل جداً ولا يشمل، على سبيل المثال، بناء مفاعل الأبحـاث في أراك. لذا، ربما لم يكن من المفاجئ أن تبيّن صور الأقمار الصناعية أن النشاط في المواقع يسير قدماً بكل جد، رغم أنه سوف يحتاج بضع سنوات لكي ينجز، مما شكل إشارة واضحة إلى نوايا إيران. وتدّعي المصادر الإيرانية أنها اسـتخدمت الوقت الفاصل ما بين حزيران وتشرين الثاني 2004 لتحويل سبعة وثلاثين طنـاً من اليورانيوم (الكعكة الصفراء) إلى غـاز في منشـأة تحويـل اليورانيـوم في أصفهان[1]. في شهر أيار من عام 2005، بدأت إيران تتحدث، مرة أخرى، عن نيتها معاودة أنشطة التخصيب، ولوحظ خلال الأشهر التالية قرار إيران العودة إلى العمل في منشأة تحويل اليورانيوم. وقـد رفـض الإيرانيـون اقتراحـات الأوروبيين، بإجراء المحادثات التي كان مقرراً لها أن تستأنف في نهاية شـهر آب من عام 2005.

على مدى العامين الماضيين، بقيت إيران مصممة على ألا تتنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم. ورغم أنه من الواضح أنها لم تتمكن في التقدم بصـورة ملحوظة في برنامجها النووي خلال فترة التعليق، إلا أن إيران ادعت أنهـا قـد حققت تقدماً حقيقياً في الوقت الفاصل ما بين التعليقين. فضلاً عن ذلك، فـإن الدليل الواضح على تصميم إيران على المضي قدماً بمشروع التخصـيب حـتى

(1) مجلة الأرض – العدد (2) – شباط 2006.

خلال فترة التعليق هو مطالبتها بالاستمرار في عمل لم تتم الموافقة عليه يتعلق بتطوير عشرين آلة طرد مركزي تعمل على الغاز، وهي التكنولوجيا الأساسية التي تستخدمها إيران في برنامجها للتخصيب. ويبرهن هذا، أيضاً، على دليل ظرفي يوحي بأن إيران لم تكمل البحث والتطوير اللازمين لمصنعها الخاص بالتخصيب. وقد صدرت ادعاءات غير مؤكدة، حديثاً، عن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية تقول: إن إيران قد كانت تخادع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال قيامها، سراً، بتصنيع نحو 4000 جهاز طرد مركزي، في الوقت الذي كانت فيه تتابع المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وإخفائها في المنشآت العسكرية ومنشآت الحرس الثوري البعيدة عن متناول الأمم المتحدة[2]. وقد ذكرت إيران، تكراراً، أن اتفاقها لتعليق أنشطة التخصيب، الذي هو تصرف يهدف إلى بناء الثقة بينها وبين المجتمع الدولي، أمر طوعي كلية، وذلك لأن نشاط التخصيب يقع ضمن الحق الشرعي لإيران. وقد عاودت إيران العمل في منشأة تحويل اليورانيوم، وهي المسألة المركزية بالنسبة لجميع جوانب برنامجها النووي، وقد أفلت من العقال حتى الآن، رغم أن الترويكا الأوروبية انضمت إلى الولايات المتحدة، في نهاية الأمر، بالمطالبة بإحالة القضية الإيرانية إلى مجلس الأمن. ولكي ندرك كيف عاودت إيران، دون رادع تفعليل منشأة تحويل اليورانيوم يتعين علينا أن ندرس وسائل إيران الماهرة في إجراء المفاوضات مع الترويكا الأوروبية وموقفها تجاه المجتمع الدولي الأوسع.

قبل أن نتحول إلى استراتيجية إيران التفاوضية، من الهام أن نذكر الدليل الإضافي على استمرار التصميم الإيراني على القيام بأنشطة يمكن أن تستخدم، في نهاية المطاف، في برنامج نووي عسكري. وتشير التقارير إلى أن إيران قد عملت على تطوير آلية التفجير التي توضع فيها المادة الانشطارية وعلى القيام بتجارب ميدانية. من الواضح أن مدى المشروع رحب جداً، حيث إن الجهد المبذول فيه كبير، والتمويل المخصص ضخم، هذا كله يشير إلى رغبة النظام في تحقيق قدرة

(2) مجلة الأرض – العدد (2) – شباط 2006.

نووية عسكرية من المرحلة الأولى خلال أقصر فترة زمنية ممكنــة. والإشــارة الرئيسة الأخرى إلى نية إيران تطوير القدرة على إنتاج أسلحة نوويــة فيكــون مشروعها الكبير لتطوير الصواريخ، والذي يبدو غير محدد حتى الآن، مع ازدياد في المدى الفعال للصواريخ وفي دقتها. وليس هناك أي استخدام للصواريخ بعيدة المدى عدا تزويدها برؤوس حربية غير تقليدية. كما أن محطة توليد الطاقة الــتي يقوم الروس ببنائها في بوشهر عامل في المعادلة النووية. والمشكلة الرئيسة هنا من حيث ما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية هي إمكانية استخدام الوقود المشــع في المفاعل كمصدر لكمية كبيرة من البلوتونيوم. ورغم أن البلوتونيوم المنتج هناك ليس من نوعية عالية كذلك المنتج في مفاعل الأبحاث، مــا زال بالإمكـــان أن يكون كافياً للأغراض العسكرية. وحل هذه المشكلة يكمن في إعـــادة الوقـــود المستنفذ، بعد استخدامه في المفاعل، إلى بلد المنشأ وهي روسيا في هذه الحالـــة. لقد كانت المفاوضات حول هذه القضية طويلة ومضنية، ولم يتم توقيع اتفـــاق بين روسيا وإيران لتسوية هذه القضية إلا مؤخراً. كما ينبغي أن نشـــير إلى أن المصدر الخارجي للوقود هو الذي يشكل الذريعة التي يســـتخدمها المســـؤولون الإيرانيون لبناء هو الذي يشكل الذريعة التي يستخدمها المسؤولون الإيرانيـــون لبناء منشأة التخصيب الكبيرة، حيث يشير البيان الرسمي الإيراني إلى أن إيران لا تريد أن تكون معتمدة على الآخرين في مسألة الوقود النووي.

أسلوب التفاوض الإيراني:

يعتمد سلوك إيران في مفاوضاتها مع الترويكا الأوروبية علـــى ركيـــزتين: تصميمها القوي على استكمال دورة الوقود، ورغبتها الظاهرة في التعاون. فعلى الرغم من اتفاقين مع الترويكا الأوروبية على مدى العامين الماضـــيين يرتبطـــان بتعليق أنشطة التخصيب، فإن إيران أكدت – في تصريح فعلي لها – أن هـــذا مجرد إجراء مؤقت لإظهار حسن النية. فهي ثابتة، بالمطلق، بشأن هذه النقطـــة، حتى وهي تؤيد استمرار المفاوضات. من الواضح أن إيران تريد مواصلة العمـــل في برنامجها النووي، وقد استنتجت، منذ عام 2002، أن أفضل استراتيجية هـــي

القيام بذلك تحت ستار التعاون، في الوقت الذي تبذل فيه جهودها لإبقاء المفاوضات حية. فهي لن تنحني في قضية تخصيب اليورانيوم، غير أنها لا تريد، أيضاً أن تثير أزمة قد تؤدي إلى قطع المفاوضات وتستدعي اتخاذ إجراءات قاسية ضدها.

لذا فإن إيران كانت تسير على حافة دقيقة، وقد لعبت استراتيجيتها القائمة على تجنب الأزمة بطرق عديدة. أولاً، جهدت إيران في عرض أعمالها (التي نظرت إليها أوروبا على أنها خرق لالتزاماتها تجاه الترويكا الأوروبية) على أنها رد فعل على عدم التزام أوروبا بجانبها من الصفقة. وهكذا، عندما انتهى الاتفاق الأول مع الترويكا الأوروبية، في حزيران من عام 2004، بإعلان إيران أنها ستستأنف أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، ادعت إيران أن الترويكا الأوروبية قد وعدت بإسقاط قضية إيران من جدول أعمال مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران لكنها لم تفِ بوعدها. وبصورة مماثلة، أوضحت أن تحركاتها الأخيرة المتعلقة بمعاودة تفعيل منشأة تحويل اليورانيوم على أنها جاءت نتيجة لافتقار الترويكا الأوروبية إلى الجدية بالنسبة إلى التزامها تقديم اقتراح مقبول لإيران ضمن إطار زمني محدد. ومرة أخرى كان الادعاء أن أوروبا هي لم تفِ بالتزامها، وليس إيران.

الاستراتيجية الثانية هي تبرير أعمالها على أساس أنها مقبولة وفق تفسير إيران لما تم إقراره. ومن هنا كان إصرار إيران على أن معاودة الأنشطة في منشأة تحويل اليورانيوم لا تشكل انتهاكاً لاتفاق تشرين الثاني 2004، لأن التعليق كان إجراءاً طوعياً من جانب إيران وليس التزاماً. كما بررت إيران معاودة تفعيل منشأة تحويل اليورانيوم على ضوء التمييز الذي تضعه بين نشاط التحويل ونشاط التخصيب. طبقاً لذلك، لم تبدأ إلا عملية التحويل، التي تعتبرها غير إشكالية، لكنها لم تبدأ التخصيب. وأخيراً، وعلى المستوى الكلامي، يواصل الإيرانيون، في كل مناسبة، تأكيد نيتهم الواضحة في متابعة المفاوضات.

لم تبدأ استراتيجية المتعلقة بالعمل مع انتشار أسلحة الدمار الشامل في عام 2002 مع عمليات الاكتشاف الخاصة بالأنشطة النووية غير المعلنة في نتانز

وأراك. في الحقيقة، فإن الدليل على حرص إيران على تقديم نفسها كلاعب دولي متعاون، باعتباره أفضل وسيلة لتمرير ما تراه هاماً جداً، بالعودة لعقد التسعينيات من القرن العشرين، ففي ذلك الوقت، برزت إيران كدولة شرق أوسطية لم تقم بتوقيع معاهدة الأسلحة الكيماوية فقط، بل صدقتها بعدئذ في تشرين الثاني من عام 1997، وكانت منذ ذلك الحين عضواً فعالاً في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية. وفي الوقت نفسه الذي كانت إيران تتحدث فيه عن أهمية إنتاج قنبلة إسلامية لموازنة إسرائيل، كانت تلمّع صورتها كلاعب دولي متعاون في ميدان عدم الانتشار من خلال الانضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيماوية.

في الأزمة الأخيرة التي بدأت لدى معاودة إيران أنشطتها في منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان، حصل تغيير تكتيكي ضئيل جداً في بيانات إيران وردود فعلها، فقد قامت إيران بتحرك حاذق نحو الهجوم في ردود فعلها، متهمة الترويكا الأوروبية بأنها ردت بقسوة غير مقبولة على تصرف إيران، وذلك عندما أحالت القضية إلى مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعبرت عن دهشتها لهذا السلوك غير المتوقع من جانب أوروبا نظراً للمفاوضات الجارية. فضلاً عن ذلك، فقد وبخ الرئيس، الذي انتخب مؤخراً، أحمدي نجاد، في أواخر شهر آب، الدول التي تستفيد من علاقاتها الاقتصادية مع إيران لكنها تعارض حقها تطوير برنامج نووي. ورغم أنه لم يسمّ الدول، فمن المحتمل جداً أنه كان يشير إلى الترويكا الأوروبية. وقد توج هذا التكتيك بخطاب ألقاه في الأمم المتحدة، حيث انتقد الرئيس الإيراني الغرب بشدة لتدخله في البرنامج النووي الإيراني. وتَسعى إيران إلى قلب الطاولة في وجه أوروبا لكي تظهر هذه الأخيرة وكأنها الجهة التي تطرح مطالب غير مقبولة، وهي تبدي موقفاً غير مهادن قاس بصورة غير معتادة. لقد تلقت استراتيجية إيران تشجيعاً عبر الدعم الذي حصلت عليه من الدول غير الأوروبية. فقط لاحظت إيران أن دولاً في آسيا وأفريقيا (خاصة جنوب أفريقيا) تساند رغبتها في تطوير البرنامج النووي المدني، وأنها لا تقبل المطالب الأوروبية الداعية إلى قيام إيران بوقف جميع الأنشطة

الخاصة بتخصيب اليورانيوم. وقد نقل عن مصادر دبلوماسية غربية قولها: إن إيران قد عرضت، على مدى العامين الماضيين، التعاون والمساعدة على دول عديدة من العالم الثالث في مقابل دعمها لبرنامج إيران النووي. كما أن دولاً أخرى عديدة لا ترغب في دعم الموقف الأوروبي، ومن الواضح أن النفط هو العامل الغالب في اعتباراتها السياسية، حيث إيران ثاني أكبر مصدر للنفط في منظمة أوبك، فعلى سبيل المثال، وقعت الصين واليابان عقوداً كبيرة مع إيران لتوريد النفط والغاز. وقد أعاق هذا الدعم قدرة مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أشهر أيلول، على الموافقة على أي شيء أقوى من قرار يحث إيران على أن تعود إلى التعليق الكامل لجميع لأنشطة المتعلقة بالتخصيب وكذلك تعليق إنتاج مادة التغذية اللازمة، بما في ذلك إنتاجها من خلال الاختبارات أو إنتاجها في منشأة تحويل اليورانيوم.

ومجمل القول: تسعى إيران ببطء، لكن بثبات، إلى إيجاد جو أوسع من القبول لأنشطتها، مؤكدة رغبتها المستمرة في التعاون طالما يتم التغاضي عما ترى أنه حقها المشروع في تخصيب اليورانيوم، وهي تأمل أن تواصل، من خلال هذه الطريقة، كسب وقت ثمين للسير قدماً في برنامجها النووي، رغم أن تجنب حدوث أزمة يصبح أكثر وأكثر صعوبة، كما تظهر التطورات الأخيرة.

يقدم تصريح حديث دعماً مباشراً للتفسير القائل: إن إيران تلعب لكسب الوقت ويوضح الكيفية التي تنظر فيها إيران إلى دور المفاوضات. ففي مقابلة، في أوائل شهر آب، قال كبير مفاوضي الشؤون النووية الإيرانية، حسين موسفيان: إن إيران تبنّت، في عام 2003، سياسة ذات شقين: فقد عملت بقوة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها أجرت مفاوضات على المستويات الدولية والسياسية: "لقد منحتنا الوكالة الدولية مهلة إضافية مدتها 100 يوماً لتعليق التخصيب وجميع الأنشطة المرتبطة به. لكننا كسبنا، وبفضل المفاوضات مع أوروبا، سنة أخرى أنجزنا خلالها منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان". وفي جزء لاحق من المقابلة أضاف: "إننا علقنا العمل في منشأة تحويل اليورانيوم في شهر تشرين الأول 2004، رغم أنه كان قد طلب منه أن نفعل ذلك في شهر تشرين

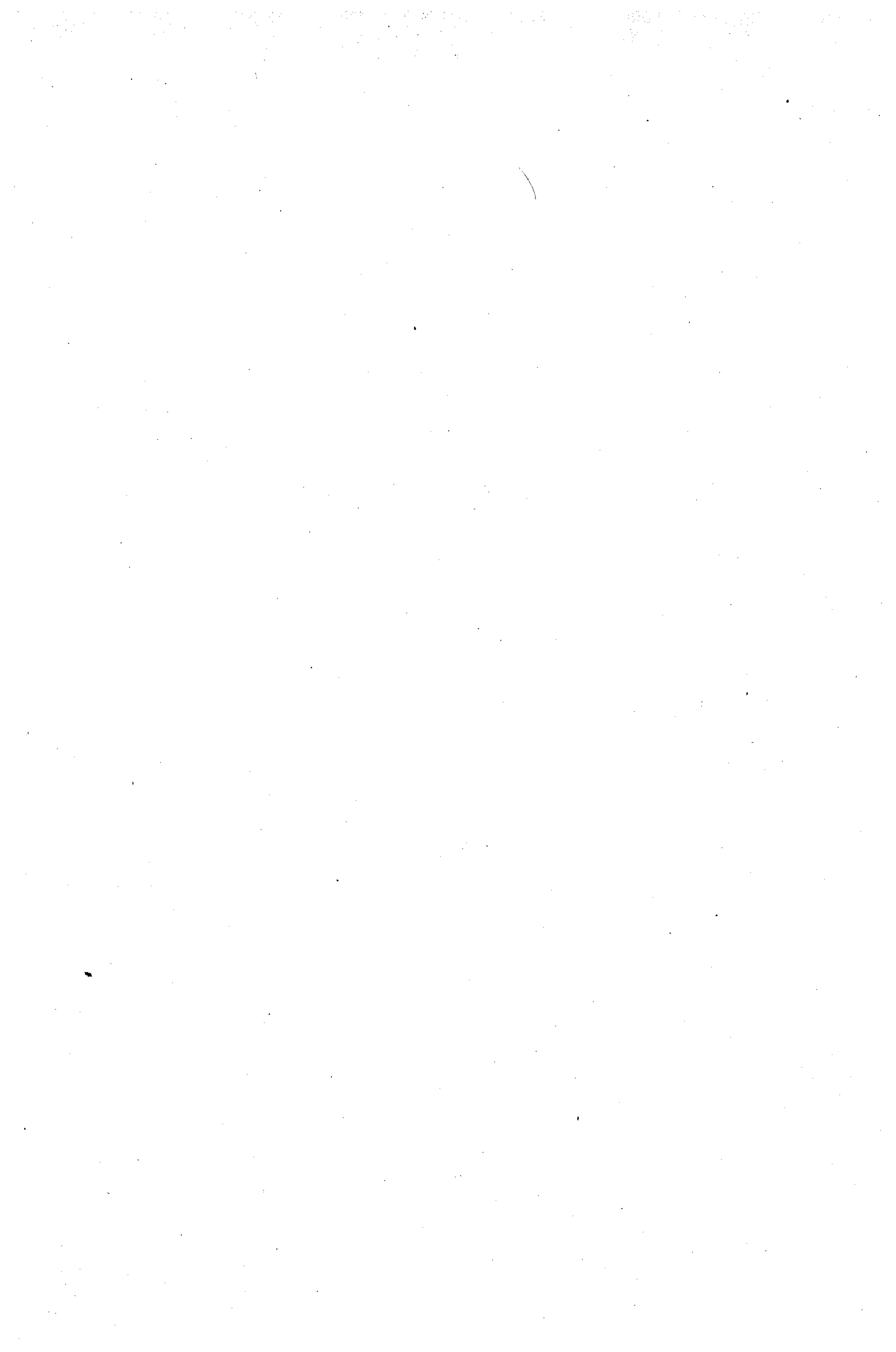
الأول من العام 2003. ولو أننا أوقفنا العمل آنئذ، لما كانت منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان قد أنجزت. إننا اليوم في موقف قوة: فمنشأة تحويل اليورانيوم أصبحت كاملة وبدأ إنتاج UF4 وUF6. ولدينا مخزون من المنتجات، وقد نجحنا، خلال هذه الفترة من إنجاز معظم العمل". ورغم أنه من الواضح أن هذا التصريح مقصود منه أن يكون للإستهلاك الداخلي، بصورة أساسية، فإنه يثير القلق بصورة مؤكدة.

الخلاصة:

يبدو أن إيران ليست مصممة على الاستمرار في برنامجها النووي العسكري فقط، بل إنها تمكنت من تحقيق بعض التقدم، حتى خلال المفاوضات مع الأوروبيين. وقدرتها على الاستفادة من الزمن الذي مر للسير قدماً ببرنامجها، حتى حين كانت منهمكة بالتعامل المكثف مع الوكالة للطاقة الذرية والترويكا الأوروبية، عززها أسلوبها التفاوضي ومناوراتها الحذرة لكي لا تعرّض نفسها لإجراءات قاسية.

ويبدو أن التطورات الأخيرة تقرب لحظة الحقيقة بالنسبة للأزمة، خاصة بعد أن أدركت الترويكا الأوروبية أن الأمل في نجاح المفاوضات غير واضح. غير أنه من الملحوظ أن هذه التطورات لا تختلف، رغم عمق الديناميات، عن النمط المعتمد. وهي تؤكد، ببساطة، أن إيران لا تنظر إلى المفاوضات كوسيلة للتوصل إلى حل وسط واتفاق، بل هي بالأحرى وسيلة لتجنب الإجراءات الصارمة التي قد تتدخل في برنامجها. فضلاً عن ذلك، يبدو أن إيران أكثر أمناً اليوم، حيث أنها كسبت دعماً هاماً لبرنامجها، مما يجعل احتمال العقوبات ضدها أقل وروداً، حتى ولو أحيلت القضية إلى مجلس الأمن. كما هددت إيران باستخدام نفطها كإجراء انتقامي ضد أولئك الذين يريدون أن ينقلوا القضية إلى مجلس الأمن. لقد كانت المفاوضات مع الترويكا الأوروبية الخيار الأفضل لكسب الوقت، غير أن إيران تتحدث اليوم عن البحث عن شركاء جدد يمكن أن يكونوا أكثر قبولاً لبرنامجها النووي. وعلى هذا النحو فإنها ما زالت تشعر أن لديها مجالاً للمناورة.

يبقى السؤال حول ما يتعين عمله لحرمان إيران الوصول إلى قدرة نووية عسكرية. ليست هناك خيارات جيدة عند هذه النقطة، رغم وجود فكرة لوقف الاعتماد على المنتديات الدولية للحصول على قرارا، والبدء بتكتيل دول متماثلة التفكير للاتفاق على عقوبات جدية ضد إيران. تتأكد أهمية تشكيل مثل هذه المجموعة بالنظر إلى محاولات إيران الخاصة لتشكيل مجموعة من هذا النوع الداعم لحقها في تخصيب اليورانيوم.فضلاً عن ذلك، قد تضطر الدول إلى البدء بالتفكير جدياً في كيفية تعاملها مع إيران ذات القدرة النووية، لأن هذا السيناريو يمكن أن يتحقق على الرغم من جميع الجهود المبذولة لوقفه.



المصالح الاقتصادية الأوروبية والبرنامج النووي الإيراني من يحتاج للآخر: الغرب أم إيران؟

بقلم: "جيل فايلار(*)

يذكر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد مراراً وتكراراً أن الغرب هو الذي يحتاج إيران أكثر من حاجة إيران إليه. لذلك فإن رفضه التهديد بفرض عقوبات دولية ضد إيران، يعني أن هناك تحليلاً دقيقاً لوضع إيران الدبلوماسي والاقتصادي، كما أن تصريحات أحمدي نجاد ليست مناسبة في الوقت الحالي.

- تحسن أداء إيران الدولي:

إلى حدّ ما فإن تصريحات نجادي في السياق ذاته متناسبة مع الأداء الدبلوماسي الإيراني دولياً، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن إيران ثاني أكبر منتج للطاقة في منظمة "الأوبك" بالإضافة إلا أنها تملك 10% من الاحتياط العالمي الخام للنفط.

وإيران ثاني أكبر مصدر للغاز في العالم بعد روسيا، وقد تحولت إيران أيضاً لتصبح إحدى الدول الرائدة الكبرى المصدرة في العالم، لكنها لا تزال دولة ضعيفة اقتصادياً. وإن اقتصاديات مهمة في العالم، وبالتحديد الصين والهند، اللتان ازدهرتا صناعياً، باتت رهناً باستقرار الاقتصاد العالمي.

وقدرة الصين والهند على صناعة السلع والبضائع الخدماتية الرخيصة

(*) "مركز بيغن – سادات للدراسات الاستراتيجية" – تاريخ: 2006/3/7.
الكاتب: باحث مقيم في مركز بيغن – السادات، ومدير مركز أبحاث مختص بالأسواق التجارية العربية، والسياسات والاقتصاد الفلسطيني.

وتصديرها للأسواق الأوروبية والأمريكية تعتمد في الأساس على النفط الإيراني الرخيص، وإن أي مصاعب قد يواجهها الاقتصاد الإيراني من خلال فرض العقوبات من شأنها أن ترفع أسعار النفط بدرجة كبيرة جداً، وستكون لها نتائج سلبية كبيرة مباشرة، وبخاصة على اقتصاديات الصين والهند العازمتين على حماية إيران من أي محاولات غربية لفرض عقوبات عليها.

على الجبهة الدبلوماسية، كانت إيران مدعومة لجهودها الرامية إلى القضاء على نظام صدام حسين في العراق وإحلال نظام حكم يخضع للهيمنة الشيعية بدلاً منه. وإيران تمتلك تأثيراً قوياً وكبيراً على الجيوش الشعبية الشيعية العراقية التي تكاثرت بعد غزو العراق.

أما على صعيد قوتها العسكرية. فإن إيران تندفع بقوة إلى الأمام، حتى في فترة "الإصلاحيين" التي سبقت مجيء أحمدي نجاد إلى السلطة في طهران، وهي لاتزال تعزز قدراتها العسكرية ولديها القدرة حالياً على توجيه ضربة للعواصم الأوروبية بالأسلحة التقليدية غير النووية. فقد أدعى "غولميرزا آغا زادة"، رئيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية، بأن إيران ستحصل على قنبلة نووية حتى بدون المساعدة الأوروبية والتكنولوجية. هذا التصريح ليس من السهولة تصديقه، وإنّ فرض عقوبات على إيران مستقبلاً لن يثني إيران عن الاستمرار في مشروعها النووي حتى أنه لن يخفف من الدوافع الإيرانية لامتلاك أسلحة نووية.

- الضعف الإيراني:

من الناحية الأخرى، تخاطر إيران بمكانتها الجديدة، بمواجهتها الغرب في هذه المرحلة. وفيما استفادت إيران من ارتفاع أسعار النفط والعوامل الأخرى المذكورة آنفاً، فإنها لا تعد قوة اقتصادية أو عسكرية عظمى. والعقوبات الدولية من شأنها أن تعيق التقدم التكنولوجي في إيران إلى جانب أن صناعة النفط فيها لا تتمتع بوضع جيد. وبدون مساعدة غربية لن يتحقق هدف إيران المعلن بمضاعفة إنتاجها من النفط إلى ثمانية ملايين برميل في اليوم حتى العام 2020. ولذلك فإنّ قدرة إيران على ضخ النفط والاحتفاظ بحالة اقتصادية سويّة تعتمد

على سعيها الحثيث إلى إيجاد منظومة صيانة جيدة لبناها التحتية.

إن صناعة النفط الإيرانية لم تتعاف كلياً من الأضرار التي لحقت بها أثناء الحرب (العراقية – الإيرانية) وبخاصة البنى التحتية الخاصة بالتجهيزات المتصلة بهذه الصناعة ومولدات النفط في إيران.

علاوة على ذلك، ومن أجل إدراكها لعائداتها الكاملة المحتملة من احتياطياتها النفطية، تحتاج إيران إلى إنجاز خططها المعلنة من خلال استثمارها في مشتقات النفط الخام البرتوكيماوية المربحة، وهو أمر يتطلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

في الحقيقة، إن مستوردات إيران الصافية من منتجات النفط المكررة ومن ضمنها الغازولين، طبقاً لآخر التقديرات الإيرانية، سوف يكلف البلاد نحو 4.5 مليار دولار خلال السنة الحالية التي تنتهي في أيار 2006. وهذا المثال يمثل ثلاثة بلايين دولار أمريكي. ويمكن لمثل هذه الواردات إن تستمر، وإن استهلاك منتجات النفط من الممكن أن تتضاعف بنسبة خمسة بالمائة سنوياً. إن طاقة إيران الكلية في تكرير مادة الغازولين تبلغ أربعين مليون لتر يومياً. وما تستهلكه من هذه المادة يتجاوز 64.5 مليون لتر يومياً، وهكذا فإن العقوبات التي من الممكن أن تفرض على إيران قد تسبب في توقف استيراد الغازولين وبالتالي قد تقود إلى تراجع الاقتصاد الإيراني وهو أمر قد يؤدي إلى تقويض مكانة الرئيس أحمدي نجاد.

باختصار، إذا ما فرضت الولايات المتحدة مقاطعة على واردات النفط الإيرانية فإنها ستكلف إيران ثمناً اقتصادياً كبيراً. وإن العقوبات الدولية من شأنها أن تحدث تأثيرات سلبية حادة في الاقتصاد الإيراني. وما يجدر ملاحظته أنّ السبب المهم الذي جعل ليبيا تقبل بالمطالب الدولية المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل التي بحوزتها، هو الأضرار الكبيرة التي لحقت بصناعتها النفطية جراء المقاطعة الغربية. بينما يتفاخر المتشددون الإيرانيون بأنهم محصّنون ضد مثل هذه العقوبات بفضل النمو الاقتصادي والصناعي الذي تشهده الصين، وفي الحقيقة، أستطاع النظام الإيراني أن يستثمر الحالة الصينية وكثيراً ما تذكّر وسائل الأعلام الإيرانية "بالمعجزة الصينية".

في الحقيقة، إن شركة الصينية – الإيرانية البتروكيماوية المشتركة قد قاربت على استكمال خطةً لتطوير حقول النفط الإيرانية في "يادافران" التي بلغت تكاليفها نحو مئة بليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من وجود تردد لدى الاستثمارات الأجنبية التي أعاقت بعض جوانب النمو الاقتصادي بسبب الحالة والمواقف السياسية للنظام الإيراني إلاّ أن إيران استطاعت أن تغطي معظم احتياطياتها الصناعية.

ومع ذلك، فإن الشركات الغربية لاتزال ترغب في استثمار أموالها في حقول النفط الإيرانية على الرغم من الشروط الإيرانية التجارية القاسية (ففي إيران اليوم، هناك شركات تنقيب عن النفط لكنها لا تملك الحق لاستخدام احتياطي النفط الذي يتم اكتشافه بصورة أوتوماتيكية، فشركات التنقيب الناجحة يجب أن تحصل على عرض حكومي لاستخدام ما تكتشفه من حقول نفط).

على أية حال، فإن الخطاب السياسي الإيراني يضع المصالح التجارية الدولية في موقع المخاطرة. محمد ميزر محمدي، العضو المحافظ من دائرة "قم" الانتخابية عارض بشكل صاخب قوانين الاستثمارات الأجنبية في إيران. وامتد هذا الجدل ليشمل كل مناحي الاستثمارات الأجنبية، وقد انتقد عدد من أعضاء البرلمان الإيراني صفقة تجارية عقدتها الحكومة الإيرانية مع شركة هواتف نقالة تركيا بتكلفة ثلاثة بلايين دولار أمريكي. كما أنهم عارضوا منح شركات تركيا عطآت لتوسيع مطار طهران الدولي الجديد. وقد أمضت شركة صناعة السيارات الفرنسية "رينو" كثيراً من الوقت لبناء مصنع لها في إيران لإنتاج سيارات من طراز "ميجان" حتى نهاية عام 2006. كما أن هذا المصنع واجه كثيراً من المصاعب أيضاً. كل ذلك سيجعل من الصعوبة بمكان على إيران أن تتحول إلى مركز نفوذ اقتصادي إقليمي، فالانعزالية الإيرانية ستحول دون مجيء المزيد من المستثمرين الأجانب وحتى من العالم الإسلامي، فالشروط التجارية الصعبة التي تفرضها إيران على المستثمر الأجنبي تكون في بعض الأحيان خارج قدراته.

علاوة على ذلك، لا تستطيع إيران الاعتماد على الصين وحدها، فازدهار الصين الاقتصادي يعتمد على الطلب العالمي الهائل للمواد المصنعة، الشيء الذي لا تستطيع دولٌ معادية لأمريكا مثل سوريا وكوريا الشمالية وفنزويلا تحقيقه. ولدى

الصين مصلحة تجارية مهمة في الصناعات البتروكيماوية الإيرانية، ولكن الصين هي من تقف إلى جانب إيران على حساب نموها الاقتصادي. فالسياسة الانعزالية الإيرانية الحالية ضد المصلحة الصينية، خصوصاً إذا ما برزت أزمة طاقة وارتفعت أسعار النفط، والجدير بالذكر أن الأزمة النفطية في السبعينيات قد أجبرت العالم على أن يصبح أكثر كفاءة وترشيداً في استهلاك النفط، وهو أمر قد يسبب هبوطاً في أسعار النفط وبالتالي قد يخلق أزمات اقتصادية في دول الخليج وإيران.

إن استثمار الصين والهند لمثل هذه الخطط من شأنه أن يجعل من صناعة النفط الإيرانية أكثر كفاءة، لاسيما وأن بدائل مشتقات النفط باتت متاحة أكثر من السابق.

علاوة على ذلك، فإن الصين وروسيا وباكستان، ليس لديها أسباب استراتيجية للوقوف إلى جانب إيران في المستقبل المنظور، وليس هناك فرصة لوجود تحالف تجاري أو عسكري بين هذه البلدان مع إيران لأنه ذلك سيُعتبر تحدياً للولايات المتحدة وأوروبا.

- رضا الإيرانيين:

على مستوى القاعدة، لا يشعر 50% من مجموع السكان الإيرانيين (70 مليون نسمة) وهم دون سن الخامسة والعشرين بالاكتفاء الاقتصادي، ويتعيّن على إيران إيجاد مليون فرصة عمل سنوياً من أجل أن تثبت معدل البطالة عند مستوى 11% وهو معدل مرتفع، فيما تستمر معدلات الهجرة من إيران في الارتفاع فيما يساوي معدل دخل الفرد الإيراني بالنسبة للنتائج القومي معدل دخل الفرد الأسباني بالنسبة للناتج القومي قبل الثورة الديمقراطية في أسبانيا.

ومنذ ذلك الحين، تضخ إيران(ستة ملايين برميل نفط في اليوم)أما اليوم فإن معدل إنتاج النفط وصل إلى الثلثين منذ العام 1979، وتسبب زيادة التضخم في خراب الطبقة الوسطى فيما تتناقص فرص العمل وتنخفض الأجور إلى نصف القيمة. وطبقاً للتقديرات الرسمية، وقد انخفض مستوى المعيشة في إيران بنسبة 20% منذ قيام الثورة.

علاوة على ذلك، وإلى جانب هذه المعدلات في كافة مناحي الاقتصاد، هناك فجوات اقتصادية أخرى متزايدة (انتشار الفساد) وسوء استخدام بين أقلية غنية وأكثرية فقيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع غير المتساوي في الدخل. وتعاني الشرائح الفقيرة والمتوسطة من انخفاض مستمر في معدلات المداخيل فيما تزداد النخب الفنية ثراءً. ومن المهم التذكير بأن أول من استخدم مصطلح المساواة السحري في الحملة الانتخابية هو الرئيس أحمدي نجاد، الذي وعد بتوزيع الثروات بشكل متساوٍ، رغم أنه سيواجه المزيد من المصاعب إذا ما استمر في التصرف بنفس الطريقة التي تسبب في عزل إيران عن بقية دول العالم. فإيران اليوم تتخذ المزيد من الإجراءات لعزل نفسها. ففي العشرين من أيار عام 2006، تخطط إيران للمشاركة في سوق النفط الدولية، أي في تجارة أسعار النفط في البورصة بدلاً من أسعار البترودولار. بالإضافة إلى أن النائب الأول للرئيس الإيراني "داودي بارقيس" أصدر قراراً يمنع فيه الشركات المحلية من شراء المنتجات الأجنبية الأساسية التي يمكن إنتاجها في إيران، فهذا القرار إذا ما تم تنفيذه فإنه سيشمل أكثر من ستين سلعة، بدءاً من المصابيح الكهربائية مروراً بالثلاجات والدراجات الهوائية والنارية والسيارات الصغيرة وحتى الطائرات. فالقطاع الإيراني العام يسيطر على أكثر من 65% من قطاعات الاقتصاد الإيراني وهو أمر سيؤثر على الصادرات إلى إيران. إن توزيع الثروة في إيران الكبير أوسع من حجم القطاع العام للدولة ويتحدث عنه "احمدي نجاد" بشكل خاطئ عن حسن نية في أغلب الأحيان.

الصناعة في إيران تشمل الصناعات النسيجية الكبيرة الحكومية وشركات صناعة الآليات. وهو يشكل نسبة 41% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، فيما تولد الصناعات الخدماتية نسبة 49% من الناتج الإجمالي المحلي، فيما تولد الزراعة 10% إلى جانب صادرات النفط والغاز والفستق والسجاد والفاكهة التي تصل صادراتها إلى 39 مليون دولار في السنة، لكن مثل هذه الصناعات لا توفر فرص عمل حقيقة.

يدرك الاقتصاديون بأن تشجيع المشاريع الخاصة تشكل آليّة مركزية في رفع

مستوى المعيشة والخدمات في أي بلد. لكن مثل هـذه المشـاريع الاقتصـادية الخاصة، وحتى الصغيرة منها، نادرة جداً في إيران. ويخطط الرئيس "أحمدي نجاد" لتوسيع القطاع العام وتشديد سيطرته على معظم الصناعات وهو أمر قد يـثير مزيداً من المصاعب الاقتصادية أمام إيران مستقبلاً.

حاولت إيران إتباع أسلوب الاكتفاء الذاتي في السابق، لكنها تراجعـت. وقد طرح بعد ذلك آية الله الخميني أفكاراً حول تخفيض مستوى اعتماد إيـران على العامل الخارجي وخفض الدين الخارجي إلى أدنى مستوياته. لكن رفسنجاني زاد من ديون إيران الخارجية على نحو متسارع في سبيل إعادة بنـاء وتطـوير الاقتصاد الإيراني، كما أن صادرات إيران من النفط قد زادت بشكل تصاعدي بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي ترافق مع حرب الخليج. وارتفعت الـواردات الإيرانية بشكل متسارع وبقدر أكبر، الأمر الذي أدى إلى خلل كبير في ميـزان المدفوعات، فقد أصلح هذا الملف بواسطة السلف الخارجيـة المباشـرة وغـير المباشرة القصيرة والطويلة الأمد على السواء.

يقدّر "اليكس فانتاكا"، محرر مجلة "أوراسيا" والتـابع لمجمـوع جونـز الإعلامية، بأن العقوبات الاقتصادية سوف تلحق أضـراراً كـبيرة بالاقتصـاد الإيراني، وهو أمر سوف يؤدي إلى إلقاء اللوم على رجال الدين الحاكمين الذين يجعلون حياة الإيرانيين أكثر صعوبة وإذا ما تمّ فرض العقوبات الاقتصادية علـى إيران، كما يقول"فانتاكا" فإن مستوى الإحباط سيرتفع بين الإيرانيين إلى درجة لا يستطيع أن يتحمله الرئيس أحمدي نجاد؟

الخلاصة:

الرئيس احمدي نجاد يرهق نفسه بإطلاق كلام دبلوماسي واقتصـادي في المحافل الدولية، من ناحية ثانية، فإن صراحة وغطرسة نجاد مدعومتان بقوة قطاع الطاقة النفطية الإيرانية وبأهمية إيران الدبلوماسية. وإن ثورته الداخلية ووعـوده باستقلال النساء وتوزيع الثروة بين الجميع، ربما تترك تأثيرات إيجابية على ضعف النظام البيروقراطي في إيران.

على أية حال، فإن نيته في توسيع القطاع العام وتوسيع وفتح مجالات الاستثمارات الأجنبية هي مخاطرة كبيرة ومن غير المحتمل أن تسهم في رفع مستوى معيشة الإنسان الإيراني المتوسط الحال.

إضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية "أحمدي نجاد" في الاعتماد على الصين والدول المعادية لأمريكا في أمريكا الجنوبية وكوريا الشمالية قد يكون لها نتائج محددة. فالصين لا تستطيع وحدها توفير مستلزمات إيران لتحويل الصناعات البتروكيماوية، وإن الثروة النفطية وحدها لا يمكن أن تشكل ضماناً لرفع مستوى المعيشة في بلد يضم سبعين مليون نسمة مثل إيران دون تطوير بنية تحتية صناعية. وإن حلفاء إيران يستطيعون بالتأكيد تعويضها عن الاستثمارات الأوروبية.

باختصار، يستطيع "أحمدي نجاد" أن يفلت من العقوبات الاقتصادية بواسطة الاكتفاء الذاتي، لكن مثل هذه السياسة لن يكون بوسعها أن تستمر مع مرور الوقت. إن امتلاك إيران لأسلحة نووية قد يعزز بالتأكيد قوة إيران الدبلوماسية.

على أية حال، فإن الكلفة الاقتصادية للمضي في السياسة النووية الحالية يمكن أن تكون كارثية إذا ما فُرضت العقوبات الاقتصادية على إيران. فالصين ليست مهتمة بامتلاك إيران لأسلحة نووية، وروسيا تستفيد دبلوماسياً من التوتر الدولي الحالي حيال الملف النووي الإيراني، وتحاول أن تقدم نفسها على أنها وسيط في هذا المجال. لكن السلطات الروسية والصينية ستدعم إيران إذا كانت لها مصلحة تجارية في ذلك. ولكنها إذا ما أدركت أن العالم أصبح جدياً في فرض العقوبات فإنها ستحاول إعادة النظر في استمرار هذه المصلحة التجارية.

وخلاصة الأمر أنّ تأثيرات فرض العقوبات الاقتصادية على إيران سيكون لها نتائج عكسية صعبة على الاقتصاد العالمي. وإن لملاحظات "أحمدي نجاد" (حول حاجة الغرب لإيران أكثر من حاجتها إليه) أساساً ضعيفاً في الواقع العملي.

18/26
جمعة ١٨/١

مراجعة مؤتمر حظر أسلحة الدمار الشامل نهاية الطريق لجهود عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

بقلم: "إميلي لنداو"(*)

أصيب مؤتمر حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بنكسة كبيرة جراء المناورات السياسية التي مورست من قبل بعض القوى. فقد تحطم هذا المؤتمر الذي انعقد في العام 2005، من أجل مراجعة معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (N.P.T)، دون أن يتم الاتفاق على أية وثيقة نهائية تردّ على التحديات التي تواجه نظام حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد ترك فشل المؤتمر مستقبل المعاهدة المذكور عرضة للشكوك الكبيرة.

فقبيل المؤتمر اقترح مدير عام الوكالة الدولية للطاقة النووية، محمد البرادعي، عدداً من الإجراءات التي من شأنها تعزيز قدرة معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل على مواجهة التحديات المتعلقة بانتشار التقنيات النووية وتفوّت الفرصة على أي من المنظمات (الإرهابية) لامتلاك مثل هذه التقنيات، ومنع أية دولة من تطوير أية مواد انشطارية، على أمل أن تتبنى الأطراف المشاركة في المؤتمر هذه المقترحات التي تضمنت، كذلك، تعليق أية نشاطات أو استخدام أية وسائل لتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم على المستوى العالمي لمدة خمس سنوات، وأن يتحول البروتوكول الإضافي ليصبح معياراً أساسياً للتحقق من هذه الأنشطة، على أن يُطلب من مجلس الأمن الدولي التحرك بسرعة في حالة انسحاب أحد الأطراف من معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وفي مثل هذه الإجراءات بالإمكان تعزيز

(*) "مركز يافا للدراسات الاستراتيجية" - تاريخ: 2005/6/5.

منظومة عدم انتشار الأسلحة غير التقليدية.

على أية حال، منعت الاعتراضات الأمريكية والإيرانية اعتبار فكرة التعليق أمراً حيوياً خلال المؤتمر، وبسرعة أصبح واضحاً أن النقاش الواسع حول كيفية تعزيز أهداف معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بات مستحيلاً، بسبب رفض الولايات المتحدة أي إشارة إلى الخطوات الثلاث عشرة باتجاه نزع الأسلحة التي أُتُخذ القرار بصددها في مؤتمر مراجعة المعاهدة الذي انعقد في العام 2000 والذي استغرق أسبوعين حتى تم الموافقة على جدول أعماله.

علاوة على ذلك، فقد كانت الولايات المتحدة غير قادرة على حشد الدعم في جهودها لإبراز المساعي والأنشطة الإيرانية والكوريا الشمالية في مجال الأسلحة النووية (كوريا الشمالية انسحبت من المعاهدة في العام 2003 الأمر الذي بات يشكل تحدياً لمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جانب إن الولايات المتحدة ذاتها عرضّت نفسها للانتقادات في سعيها لتفويض منظومة الولايات المتحدة من خلال رفضها لمعاهدة منع الاختبارات والخطط الشاملة لتطوير أسلحة نووية. وأخيراً فإن كلاّ من إيران ومصر قد ساهمتا في هذا الجمود بسبب إصرارهما على تضمين البرنامج النووي الإسرائيلي في معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إسرائيل استُهدفت من قبل مصر على هذا الصعيد في السابق أيضاً، وقد كان هذا الاستهداف المصري يشكل دافعاً إضافياً لصرف الانتباه عن الموضوع النووي الإيراني. وهكذا دعمت مصر الجهود الإيرانية لمنع ذكر إيران في أعمال المؤتمر في الوقت الذي طالبت فيه أن يدرج الملف النووي الإسرائيلي على جدول أعمال المؤتمر، باعتبار أن إسرائيل لا تزال تشكل عقبة أمام المقترح الذي يطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتبنيّ معاهدة بهذا الخصوص أطلق عليها (معاهدة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، NWF2).

ففيما كانت مثل هذه الديناميكية تؤثر سلبياً على قدرة المؤتمر للتقدم إلى الأمام، فإن العقبة الحقيقية لحصول نقاش بنّاء للتحديات التي تواجه معاهدة حظر

انتشار أسلحة الدمار الشامل هذه الأيام، هي الانقسام بين الدول حول مسألة التحديات ذاتها ونوع هذه التحديات، ذلك أن الولايات المتحدة تصرّ فقط على أن الأنشطة النووية التي تقوم بها كلّ من إيران وكوريا الشمالية هي التي تشكّل خطورة على المعاهدة المذكورة. الدول الأخرى (إضافة إلى العديد من المدافعين الأمريكيين عن معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمطالبين بأن يتم تطبيق هذه المعاهدة على أمريكا) تلقي باللائمة، بل إنها تتهم الولايات المتحدة لإحجامها عن التوقيع على المعاهدة واتخاذ خطوات عملية باتجاه نزع أسلحتها النووية كما تنص عليها المعاهدة.

على أية حال، فإن كل ذلك ليس سوى نسخة واضحة ومركّزة عن الشكاوى والادعاءات التي طرحت سابقاً والمطروحة حالياً أمام مؤتمر معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل: ومن ضمنها أن الدول التي تمتلك أسلحة نووية (NWS) لا تعمل بما فيه الكفاية لتأكيد التزامها بنزع أسلحتها غير التقليدية وفقاً للمادة (VI) لمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتلك الدول غير النووية (UNWS) التي تحاول تطوير برامج عسكرية نووية تحت غطاء المشاريع المدنية، ستبقى هدفاً بعيد المنال.

بعض المحللين متفاجئون من حقيقة أنه في اللحظة الراهنة التي يواجه فيها مؤتمر المعاهدة تحديات صعبة، فإن المؤتمر يشكل فرصة حقيقية لمواجهة هذه التحديات، لكن المؤتمر فقد هذه الفرصة الحيوية، وتجاهل حقيقة أن المشاركين في مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل هم أنفسهم الدول المسؤولة عن مواجهة هذه التحديات.

بكلمات أخرى، يتساءل المرء لماذا لا تكون هذه الدول قادرة على إنجاز اتفاقية إطار خلال مؤتمر مراجعة معاهدة أسلحة الدمار الشامل حول المسائل التي تناضل من أجلها خارج المؤتمر، طالما أن التحديات الماثلة أمام معاهدة الحظر واضحة تماماً، وتصبح أكثر وضوحاً بالنسبة لمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن العيب لا يكمن في مؤتمر المراجعة فحسب وإنما يعكس التركيز على

المعضلات التي أوجدتها هذه الدول نفسها. ومما يدعو للاستغراب، أن الدول الأعضاء في المعاهدة غير قادرة على التحقق من ذلك بأنفسها.

ماذا يعني ذلك كله؟ بعد خمسة وثلاثين عاماً على دخول معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل حيزّ التنفيذ، وبعد عشر سنوات على امتدادها اللامحدود فإن الضعف المتواصل في معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ليس هو المطلوب إبرازه، وإنما الضعف هو في الرسالة المتناقضة لهذه المعاهدة طالما أن الأسلحة النووية طبقاً لهذه الرسالة، تشكل أمراً سيئاً للأمن الدولي، وإن هذه الأسلحة قد تساعد في تعزيز أمن هذه الدولة أو تلك في الوقت نفسه. التذكير بهذه الرسالة المتناقضة أو السلبية جاء من الرئيس الباكستاني "برويز مشرف" عندما سُئل عن رأيهُ في الطموحات النووية الإيرانية، أجاب بأنه ضد طموحات أي بلد في امتلاك أسلحة نووية، لكنه عندما ضُغط عليه ليبرر امتلاك الباكستان نفس هذه الأسلحة، قال: في الحالة الباكستانية هناك مسألة الحدود مع الهند. فلا أحد يقبل بأي تهديد وجودي له، لهذا السبب هو يفخر بالأسلحة النووية الباكستانية.

لقد أصبح واضحاً جداً بأن المعايير الدولية لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يمكنها مواجهة تحديات عدم انتشار هذه الأسلحة، مثلما تضمنته رسالة مشرف المتناقضة ممّا حدا بالمدافعين عن الحدّ من انتشار الأسلحة النووية إلى البحث عن طرق أخرى لمواجهة مثل هذه المعضلات العالمية الحقيقية، خارج حدود معاهدة أسلحة الدمار الشامل على ما يبدو.

هل تستطيع إدارة بوش إقناع الرأي العام الأمريكي بما تشكله إيران من خطورة؟

بقلم: "شموئيل رونزر"(*)

قبل عام ونصف، أي في تشرين الأول 2004، اعتقدت نسبة 9% من الأمريكيين فقط، بأن إيران هي الدولة الأكثر خطورة على الأمن القومي الأمريكي. فقد كان العراق في حينها يحتل أول قائمة الدول التي تشكل خطراً على الولايات المتحدة، ثم تأتي الصين من بعدها وكوريا الشمالية تأتي في المرتبة الثالثة. عام ونصف مضى وأصبحت إيران اليوم تحتل أول هذه الدول الخطيرة، حيث قفزت هذه النسبة من 9% إلى 27%، والصين احتلت المرتبة الثانية حيث هبط مستوى خطورتها إلى المرتبة الثانية أي من نسبة 32% قبل ثلاثة سنوات إلى نسبة 20% في هذه الأيام، ثم تأتي كوريا الشمالية والعراق بعد ذلك.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لإيران؟ هذه النسبة ليست مرتفعة، وماذا ينبغي على الولايات المتحدة فعله؟ وبخاصة وأن هذه النسبة تشير إلى أنه على الإدارة الأمريكية أن تبذل مزيداً من الجهود من أجل إقناع الرأي العام الأمريكي بما تريد أن تفعله منذ اللحظة التي بدأت فيها هذه الإدارة تؤثر على إيران كهدف ينبغي معالجته بصورة عاجلة وأظهرت من بعد ذلك درجة كبيرة من القلق والتصميم للتعامل مع هذا الموضوع. نسبة كبيرة من الشعب الأمريكي يعتقد بأن على الإدارة الأمريكية التعامل بصورة (بطيئة جداً)، ولكن ما العجب في قلق الإدارة الأمريكية إلى هذا الحد؟ استطلاع للرأي أجراه المعهد الأمريكي لاستطلاعات الرأي والمعروف بمعهد "بيو"، أظهر بأنه إذا ما امتلكت إيران

(*) عن صحيفة: "هآرتس" – تاريخ: 2006/2/12.

أسلحة نووية فإنها ستهاجم إسرائيل (72% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون بذلك) وإن نسبة 66% يعتقدون بأن إيران ستهاجم الولايات المتحدة وأوروبا، كما إن نسبة 80% يعتقدون أن إيران ستزود المنظمات الإرهابية المقربة منها بأسلحة نووية.

الهدف وراء كسب ود الرأي العام الأمريكي، كما يقول مصدر إسرائيلي، يتجلى في الأهمية القصوى التي تعوّلها الإدارة الأمريكية على الرأي العام لديها، فإذا لم تتمكن وهي التي اكتوت بكثير من الأخطار في العراق من كسب ود الرأي العام الأمريكي تجاه ملف إيران، فإنها ستفشل في معالجته. فالشعب الأمريكي لا يزال يفضل معالجة هذا الموضوع من قبل الأمم المتحدة أو أوروبا، ولكن في ضوء المخاطر الماثلة أمام أعين هذه الإدارة فإنها - أي الإدارة الأمريكية - ترى بأنه لا مناص من أن يعالج هذا الموضوع من واشنطن.

مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الإشراف على أسلحة الدمار الشامل، بوب جوزيف، والذي تحدث في لقاء مع الصحفيين الأجانب في يوم الثلاثاء الماضي، طرح بعض الملاحظات التي لم تسترع انتباهاً خاصاً وبالتحديد الملاحظات المتصلة بالأهداف المعلنة للنظام الإيراني: "محو إسرائيل والولايات المتحدة عن الخريطة" وبحسب ما يقول: "بالنسبة لإسرائيل فإننا نعرف ذلك، لكنني لا أذكر أن إيران قد صرحت مؤخراً بأنها تنوي محو أمريكا عن الخريطة، ومع ذلك فإن الشعب الأمريكي مقتنع بأن الخطر بات محدقاً به".

وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيفي ليفني، التي زارت الولايات المتحدة مؤخراً، أجرت خلال زيارتها محادثات في الأمم المتحدة مع ممثلي الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ليفني تخشى من محاولات بعض الأطراف الدولية إعاقة معالجة الموضوع الإيراني لفترة طويلة. "فالزمن يسير لغير صالحنا"، قالت الوزيرة ليفني بعد لقائها مع الوزيرة رايس، ولكن من المشكوك فيه إذا قرأت ليفني ما كتبته صحيفة "واشنطن بوست" وهو أن لا أحد في أمريكا ولا في العالم يعرف ما تملكه إيران في المجال النووي، وهو أمر أثار قلقاً عميقاً في

إسرائيل، لأنه إذا لم يعرف أحد في الإدارة الأمريكية ما تملكه إيران، وما هي نوايا طهران بالضبط، فإنه سيكون من الصعوبة بمكان اتخاذ قرار بشأن أية عملية حاسمة.

ليفني تركت انطباعات جيدة لدى مضيفيها في واشنطن، وكذلك لدى وزارة الخارجية، حيث يعرفها الجميع في الوزارة مسبقاً. وكذلك الأمر في البيت الأبيض، حيث أمضت هناك معظم أوقاتها في لقاءات سريعة مع شخصيات رئيسة. فقد حضر لقاءها مع لجنة الخارجية في الكونغرس جميع أعضاء اللجنة، وتبادلت أطراف الحديث مع العديد من أعضاء الكونغرس مثل: بيل بريست، زعيم الأغلبية الجمهورية، وهاري ريد، زعيم الأقلية الديمقراطية. فالموضوع الإيراني تجاوز خطوط الأغلبية والأقلية داخل الكونغرس.

هيلاري كلينتون، على سبيل المثال، هاجمت الإدارة الأمريكية دون هوادة بسبب "هدرها للوقت" في معالجة الموضوع الإيراني. فهي تطالب بفرض العقوبات الشاملة على إيران وبسرعة، كما تحدثت في محاضرة مؤخراً. ليست هناك موضوعات تستطيع خلالها مهاجمة الإدارة الأمريكية أهم من الموضوع الإيراني من أجل تعزيز مكانتها كمرشحة للرئاسة عن المركز. كلينتون واصلت هجومها على الإدارة الأمريكية، لأن هذه الإدارة لا تزال تعتمد على جهات خارجية غير الولايات المتحدة في معالجة الموضوع. مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى أشار إلى الملاحظة نفسها التي أوردتها هيلاري كلينتون قائلاً: "في الموضوع الإيراني وكذلك الكوري الشمالي، اللذين يشكلان مشكلتين نوويتين ساخنتين، فإن الإدارة الأمريكية تفضّل حتى الآن معالجتهما من قبل جهات دولية". ويتفق السيناتور الأمريكي جون ماكين من أريزونا مع كلينتون في وجهة نظرها، ويعتقد أن الموضوع الإيراني أصبح خطيراً منذ مدة طويلة أي منذ نهاية فترة الحرب الباردة. لذلك ليس بالصدفة أن يختار نائب الرئيس ديك تشيني تعبيراً جديداً حول الموضوع الإيراني عندما يقول: "إن امتلاك إيران للأسلحة النووية، أسوأ بكثير من شن

هجوم عسكري عليها" وهو بذلك يقترب كثيراً من موقف هيلاري كلينتون والسيناتور ماكين.

ولم يكن مجرد صدفة أيضاً، أن يبادر صحفي مصري إلى سؤال نائب وزيرة الخارجية الأمريكية حول "الملف النووي الإسرائيلي" وبالمناسبة، فقد دفعت مصر "بجملة إضافية" إلى قرار خبراء لجنة الطاقة النووية الدولية. هذه الجملة تعبّر عن أمل المصريين بأن يصبح الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهذه الجملة أيضاً هي جزء من الحملة الإعلامية التي تقوم بها مصر بهدف إرباك السياسات الإسرائيلية حيال الملف النووي الإيراني. نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، رفض الإجابة على السؤال متجنباً السقوط في "فخ الموضوع الإيراني" ثم قال موظف آخر في وزارة الخارجية، نيك برنس: إن ما أثاره المصريون مجرد "عاصفة في فنجان" وإن الولايات المتحدة وإسرائيل في جبهة واحدة، "وإننا لن نلقي بالاً أو نهتم بالفقرة التي أدخلها المصريون على حقيقة القرار وإنه أمر يمكن التعايش معه".

يقول موظف إسرائيلي رفيع المستوى: من الصعب جداً التوافق مع بعض الجهات المعنية للعديد من أجهزة الاستخبارات الأمريكية، التي تحاول أن تهدئ من روعنا وتدعي بأن القنبلة النووية الإيرانية لا تزال بعيدة جداً، وهي الجهات نفسها التي تسرّب معلومات مقصودة، فالمسؤول الجديد عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية، جون نغروفونتي، ظهر أمام الصحافة في الأسبوع الفائت في جلسة مطوّلة للكونغرس، حيث اعترف خلال ذلك، بأن إيران تشكّل هدفاً صعباً للاختراق الأمني. لكنه استطرد بأن إيران قد تحتاج إلى مزيد من الوقت للوصول إلى إنتاج قنبلة نووية مقدّراً بأنها تحتاج إلى "عقد" من الزمن على الأقل. والأمريكيون لا زالوا يتخبطون حول ما إذا استطاع الإيرانيون شراء أجهزة طرد مركزي لأجل تخصيب اليورانيوم من النوع الجديد (P.2) أو حتى أنابيب الطرد ذاتها. الأجوبة الإيرانية التي قدمت للجنة الطاقة النووية الدولية، تقول إن إيران لديها أجهزة طرد، ولكن السؤال، هل نجحت في إنتاج الأنابيب التي يتم خلالها عملية التخصيب؟ أم أن أجوبة الاستخبارات الأمريكية تفيد

بالحقيقة أم أنها تكذب بشتى الوسائل، التخفي، التضليل، الخداع، الغموض، أساليب يستخدمها الإيرانيون في الأشهر القريبة من أجل تضليل وتعقيد نقاش الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن، وإذا كان من الصعب على مجلس الأمن معالجة هذا الموضوع، فإن الأكثر صعوبة أن يتخذ قراراً في هذا المجال، أو يفعل شيئاً.

يقول أحد المقربين من ديك تشيني: "سوف نشهد المزيد من المناورات حتى نستطيع أن نخرج بشيء من مجلس الأمن" الاتجاه المشكك بقدرة مجلس الأمن في الإدارة الأمريكية هي أكثر شكوكاً من قبل ثلاثة سنوات، عندما قرر الرئيس الأمريكي نقل الملف النووي العراقي إلى مجلس الأمن، وعلى الرغم من ضعف قرار مجلس خبراء لجنة الطاقة بنقل الملف النووي الإيراني إلا أن فرص الالتفاف على القطار الدبلوماسي الذي يسير ببطء ليست مشجعة، فالأهم من ذلك كله، هو ضرورة تغيير الرأي العام الأمريكي موقفه حيال إيران.

حتى الآن، أحرز الإيرانيون نجاحات كبيرة في مناورة جديدة، في تضليل الرأي العام، وبخاصة خلال الحرب التي تشنها إيران على الرسوم الكاريكاتورية. يوم الأربعاء الفائت، وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني، أشارت رايس بإصبع الاتهام مباشرة إلى كل من طهران ودمشق اللتين تغذيان المظاهرات العارمة، وبالتأكيد، فإن الإيرانيين يستخدمون كل مناسبة من أجل أن يظهروا بأنهم بعيدون عن الضغوط. ولماذا لا ينجحوا في إبعاد الضغوط عنهم؟

تقول إحدى الشخصيات المعارضة التي تعمل في إيران منذ سنوات طويلة: "إن المعارضة الإيرانية واسعة، لكنها لا تملك عمقاً قوياً في المجتمع الإيراني، وإن لا أمل لأحد في أن يعوّل على هذه المعارضة وفي هذا الموضوع بالذات".

موظف أمريكي رفيع المستوى، اعترف هذا الأسبوع، بأن هناك منطقاً في مراهنة الإيرانيين على الوقت، فكلما طال الانتظار كلما حققوا مزيداً من الوقت

للوصول إلى لحظة الحسم في موضوع إنتاج القنبلة، فحتى لو توصل المجتمع الدولي إلى قرار بفرض العقوبات على إيران، فسيكون الوقت متأخراً وسيكون الخاسر الوحيد من وراء فرض العقوبات هو الغرب وحده، فطالما أن اللعبة الأمريكية في معالجة الملف النووي تقوم على إمكانية فرض العقوبات، فإن فرصة إيقاف المشروع النووي ضئيلة جداً، كما صرح أحد المسؤولين الأمريكيين لصحيفة "نيويورك تايمز" هذا الأسبوع، وعلى الرغم من ذلك فإن مراقبين أمريكيين يعتقدون، بأنه يجب ألا يستهان بالجهود الأمريكية التي تؤدي إلى تأخير المشروع الإيراني.

ملاحظة: يجوز لأمريكا و أسرائيل
ما لا يجوز لشيء الأخرى
خصوصاً اذا كان
(بلد قريب من اسرائيل)

فهذه يشكل خطر على الشرق
الأوسط اطرح تسائلة

يجوز للهند و لا يجوز للخليج
و يجوز لباكستان ما لا يجوز
لايران و يجوز لاسرائيل
ما لا يجوز لأي دولة في الشرق
الأوسط كله هذا
بتشهد

كبح جماح التهديد النووي الإيراني: الخيار العسكري

بقلم: "إفرايم كام"(*)

حتى الآن، فإن الأزمة المتصلة بمسألة الملف النووي الإيراني لا تزال مؤجلة مؤقتاً على الأقل. فحتى قبل تشرين الأول لعام 2004، كانت إيران لا تزال تتعرض لضغوطات أوروبية كبيرة فيما يتعلق بمشروعها النووي، استناداً إلى التهديدات بنقل هذا الملف إلى الأمم المتحدة، والذي سيقرر بدوره ما إذا كان سيفرض عقوبات على إيران لخرقها تعهداتها المتعلقة بمعاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل. ونتيجة لهذا الضغط اضطرت إيران للعمل بقرارها الصادر في أيار 2004 القاضي باستمرار عملية تخصيب اليورانيوم. وهو قرار يتناقض مع التعهدات الإيرانية للحكومات الأوروبية بوقف النشاطات في مجال تخصيب اليورانيوم.

التحول الحاصل في الموقف الإيراني أدى إلى التوقيع على اتفاقية جديدة بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي في الرابع عشر من تشرين الثاني 2004، والذي جددت إيران بموجبه تعهداتها بوقف نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم. وبحسب هذا الاتفاق فإن تعليق هذه النشاطات سيبقى ساري المفعول طوال المحادثات بين الجانبين والتي من المقرر أن تبدأ بين الطرفين في كانون الأول 2004، وإن الاتفاقية طويلة الأمد تهدف إلى التأكد من أن المشروع النووي الإيراني سيستخدم للأغراض السلمية فقط. وتضمنت هذه الاتفاقية أيضاً، اتفاقيات فرعية تتعلق بالتعاون التكنولوجي وكذلك في الموضوعات الأمنية.

فقد حملت الاتفاقية المذكورة دلالات مهمة على المدى القصير على الأقل.

(*) عن مركز يافا للدراسات الاستراتيجية - المجلد 7 - عدد 3 - 2006.

وحملت مؤشرات بأن إيران تبدي حساسية كبيرة حيال الضغط الدولي وبخاصة عندما يتعلق الأمر بجبهة دولية قد تتشكل ضدها وما يرتبط بها من إمكانية تعرض إيران لعزلة دبلوماسية دولية وعقوبات اقتصادية، علاوةً على ذلك، فإن تعليق النشاطات النووية الإيرانية المشبوهة، حتى لعدة أشهر من شأنه أن يؤثر في تأخير الجهود التي تبذلها من أجل الحصول على أسلحة نووية، مع ذلك، من الأهمية بمكان اعتبار تعليق هذه النشاطات على أنها مؤقتة فقط، وأن إيران ستعاود هذه النشاطات آجلاً أم عاجلاً وبخاصة عمليات تخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم، ولدى إيران أسباباً عديدة لاستئناف نشاطاتها في هذا الإطار:

الاتفاقية من حيث المبدأ هي اتفاقية مؤقتة، وإنها تدعو إيران لتعليق نشاطاتها وليس إلى وقفها نهائياً، وإيران أعربت بوضوح عن موافقتها للتعليق كتعبير عن حسن نية أكثر منها التزاماً بسبب التعهدات المتصلة بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (NPT)، وقد أشارت إيران إلى أن مدة هذا التعليق تستغرق ستة أشهر.

كذلك فإن الاتفاقية لم تحدد بوضوح فترة التعليق وإنما ارتبطت باستمرار المحادثات بين إيران والحكومات الأوروبية التي تهدف للتوصل إلى اتفاقية بعيدة المدى. فهذه المحادثات من المتوقع أن تناقش موضوعات صعبة الحل، مثل تزويد إيران بمفاعل نووي للمياه الخفيفة وكذلك وقود نووية، وهذا يعني أن المحادثات تسير باتجاه طريق مسدود، فإيران ستشعر أنها حرة في تجديد التعليق أو عدمه لنشاطاتها النووية.

تعهدت إيران في تشرين الأول 2003 للحكومات الأوروبية بتعليق نشاطاتها النووية، على أي حال، فقد أعلنت إيران بعد ذلك بنصف عام أنها سوف تجدد نشاطاتها بسبب عدم احترام حكومات الدول الأوروبية لتعهداتها بتزويد إيران بخبرات تكنولوجية نووية، وإزالة الملف النووي الإيراني عن أجندة هيئة الطاقة النووية الدولية (IAEA) وربما يعتقد أيضاً، أن اتفاقية التعليق هذه لا تعكس قراراً استراتيجياً إيرانياً ينهي طموحاتها بامتلاك أسلحة نووية بل إنه خطوة

تكتيكية من جانب إيران هدفها مقاومة الضغوط القوية التي تمارس عليها حالياً، ودق إسفين بين حكومات الدول الأوروبية والإدارة الأمريكية، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأزمة المتعلقة بالموضوع النووي الإيراني، من شأنها أن تطفو على السطح مجدداً ليس في المستقبل البعيد، ومن المنطقي التوقع بأنه طالما تأكد أن إيران وافقت على تعليقها لنشاطاتها النووية فإنّ مسألة نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بعيدة، وبالتأكيد فإن أي من العقوبات الاقتصادية والخطوات العسكرية لن تتخذ ضدها، وإذا ما عادت إيران مجدداً سواء بشكل صريح أم ضمني إلى تخصيب اليورانيوم، فإن الولايات المتحدة ستجدد طلبها لنقل هذا الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي بهدف فرض عقوبات اقتصادية. حتى الآن، فإن محصلة مثل هذا السيناريو غير واضحة: وفي الوقت الذي تواصل حكومات الدول الأوروبية تهديداتها بأنها ما لم توقف إيران نشاطاتها فإنها ستدعم تدخل مجلس الأمن الدولي في الموضوع. وحتى لو حصل ذلك، فإن تحقيق أغلبية في مجلس الأمن لفرض العقوبة مسألة غير مضمونة.

في حال فشل الجهود الدبلوماسية، فإن الإدارة الأمريكية ستأخذ بحسبانها بجدية إمكانية القيام بخطوة عسكرية من أجل كبح جماح البرنامج النووي الإيراني، فقد ألمحت الولايات المتحدة بالفعل أنها ستسير في هذا الاتجاه، وصرح العديد من الزعماء الأمريكيين خلال الأشهر الحالية بأن الإدارة الأمريكية ملتزمة بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية على الرغم من أنها تركز حالياً على الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى كبح جماح المشروع النووي الإيراني في الوقت الذي لا تستبعد فيه الخيارات الأخرى. ولم تتوقف الإدارة الأمريكية عن القيام بمناورات عسكرية أو خطط افتراضية تتصل بعملية عسكرية في إيران حتى بعد أن تم التوصل إلى الاتفاق في تشرين الثاني 2004، فقد صرح مسؤول رفيع المستوى بأن الإدارة الأمريكية لا ترى في هذا الاتفاق تحولاً استراتيجياً في الموقف الإيراني، وأضاف: إن إيران قد سرّعت عمليات تخصيب اليورانيوم قبل أن توقّع على الاتفاق وإنها تواصل جهودها في تطوير صواريخ تحمل رؤوساً نووية.

الخيار العسكري بات يؤخذ بالحسبان في إسرائيل، وإن التلميحات حول ذلك هي أكثر وضوحاً في إسرائيل منه في الولايات المتحدة.

مسؤولون كبار في الحكومة الإسرائيلية وكبار ضباط المؤسسة العسكرية صرحوا خلال هذه الشهور أنهم ينتظرون رؤية نتائج الضغط الدولي على إيران، وإذا تأكد لدى إسرائيل أن هذه الضغوط غير مجدية فإنها ستعتمد على نفسها وستتخذ خطوات للدفاع عن نفسها.

على مثل هذه الخلفية ومن الأهمية بمكان تقدير حزمة من الفرص والمخاطر المتصلة بالخيارات العسكرية الإسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية والاعتبارات التي ينبغي على إسرائيل أخذها بالحسبان في هذا الموضوع.

- الأسلحة النووية الإيرانية: دلالاتها بالنسبة لإسرائيل:

منذ مطلع التسعينات، رفع الزعماء الإسرائيليون التهديد الإيراني إلى مستوى الخطورة، وذلك ليس بسبب تسارع عدوانية النظام الإيراني إزاء إسرائيل وانخراط إيران المتزايد في النشاطات الإرهابية ضدها وإنما بسبب الجهود الإيرانية الحثيثة لامتلاك أسلحة نووية.

العديد من الزعماء الإسرائيليين يعتبرون التهديد الإيراني أسوأ وأخطر تهديد تواجهه إسرائيل وبعضهم يرى في هذا التهديد خطراً محدقاً على وجود ومستقبل إسرائيل، ويكمن مصدر القلق والمخاوف في ذلك من إمكانية امتلاك نظام الحكم الأصولي في إيران لأسلحة نووية، والذي يدعو علانية إلى تدمير دولة إسرائيل، وإمكانية استخدام مثل هذه الأسلحة ضد إسرائيل.

امتلاك إيران لأسلحة نووية يحمل دلالات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإسرائيل: أولها إمكانية تشكل وضع جديد للمرة الأولى منذ إقامة إسرائيل تمتلك فيه دولة عدوة قدرة كبيرة على إلحاق الأذى الكبير بها. على أي حال، من المشكوك فيه أن يستخدم النظام الإيراني عملياً قدرات نووية ضد إسرائيل على الرغم من موقف النظام المبدئي برفض الوجود الإسرائيلي. وهناك أسباب ثلاثة من شأنها أن تخفف من وطأة هذا التهديد.

السبب الأول: وهو أن الدافع الأساسي لتطلع إيران إلى امتلاك أسلحة نووية هو سعيها لامتلاك قوة ردعية - دفاعية في المستقبل. ويبدو أن قرار إيران منذ البداية لتطوير قدرات عسكرية نووية كان رداً على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة في ضوء الضربات المؤلمة التي تلقتها إيران خلال الحرب مع العراق. وفي مرحلة متأخرة، بموازاة الضعف العراقي بعد حرب الخليج الثانية، فإن محاولات النظام الإيراني امتلاك أسلحة نووية أصبحت دوافعها تتجلى في الحاجة إلى امتلاك قوة ردعية في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، ومنعهما من استخدام أية قدرات استراتيجية ضد إيران. في الوقت الراهن، ليس هناك سبب للاعتقاد بإمكانية إحباط أي من مقتضيات أولوية الواقع الردعي - الدفاعي الخاص بإيران. فالنظام الإسلامي الإيراني، خلافاً لنظام صدّام حسين، لم يظهر حتى الآن أي ميول باتجاه المخاطرة أو خطوات مغامرة. ولكن الخطورة في ذلك كله، تكمن بامتلاك إيران أسلحة نووية فإن أولوياها سوف تتغير وربما تعطي أهمية كبيرة لإمكانية مهاجمة إسرائيل. ومع ذلك، ربما من المتوقع في مثل هذه الحالة وفي حالة بعض الدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية، فإن إيران ستعتبر مثل هذه الأسلحة بمثابة الورقة الأخيرة التي ستستخدمها عندما تواجه مخاطر وتهديدات استراتيجية وجودية خطيرة وفورية، وإيران على ما يبدو لا تعتبر إسرائيل تمثل مثل هذا التهديد، وإن رغبتها في تدمير إسرائيل لا تبرر استخدامها للأسلحة النووية.

السبب الثاني: هو الردع الأمريكي، فإيران حذرة ومتيقنة جداً من ضعفها العسكري إزاء الولايات المتحدة، وتتجنب أي سيناريو للمواجهة العسكرية بينها وبين أمريكا. وكذلك قلق إيران من العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومعرفة إيران بالتزامات الإدارة الأمريكية بأمن إسرائيل. وتدرك إيران في المحصلة بأن أي هجوم نووي على إسرائيل قد يترتب عليه ردة فعل أمريكية قوية وخطيرة، لاسيما وأن الإدارة الأمريكية قد أوضحت ذلك بشكل صريح مسبقاً.

علاوةً على ذلك، فإن إيران ترى في إسرائيل قوة إقليمية قوية تمتلك ترسانة

كبيرة من الأسلحة النووية وبالتالي لديها قدرتها الردعية الحقيقية حيال إيــران. فقدرة إسرائيل على إطلاق صواريخ ذات رؤوس نووية من طراز "أرو" وقدرتها على إنــزال الضربة الثانية كردة فعل على أي هجوم نــووي إيــراني محتمــل يأخذها الإيرانيون على محمل الجد. وإن مثل هذه الاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى وضع حدّ لتوازن الرعب أو الردع النووي المشترك بين إيران وإسرائيل.

السبب الثالث: يتصل بالمدى البعيد، فقد مرت إيران في العقود الأخــيرة بتحولات داخلية كبيرة ومهمة نتيجة للمطالب الواسعة وبخاصــة بــين جيــل الشباب في إيران بالحريات السياسية والشخصية، فهذه التغييرات تجري بــبطء صعوداً وهبوطاً، على الرغم من انحسار أنصار التغيير في السنتين الأخيرتين. على أي حال، فإن مطلب التغيير في إيران متأصل ويأتي من الأسفل ومع ذلك سوف يستمر في التحليل النهائي إلى وقت غير معروف وربما قد يؤدي هذا التغيير إلى ظهور نظام حكم معتدل لديه الاستعداد لإجراء حوار مستمر مــع الولايــات المتحدة وربما مع إسرائيل أيضاً، وإذا ما حدث ذلك، فإن امتلاك إيران للأسلحة النووية سوف يصبح أقل تهديداً. وحتى لو تحولت مثل هذه التوقعات إلى حقائق - والتي يمكن رؤيتها - فإن إيران لن تحاول استخدام أسلحتها النوويــة ضــد إسرائيل أو أي بلد آخر.

فلا يزال الاهتمام الإيراني كبيراً في امتلاك القدرات النووية، أولاً: إن إيران النووية من الممكن أن تتصرف بعدوانية ضد بلدان مختلفة من بينها إسرائيل. وفي حالة إسرائيل، فإن العدوانية الإيرانية ربما تجد تعبيراً لها، على سبيل المثال، مــن خلال إطلاق صواريخ حزب الله باتجاه شمال إسرائيل عندما ترى إيران ضرورة في ذلك. ثانياً: من الممكن أن تعزز القدرة النووية مكانة إيران، وبالتالي تعزيــز العناصر الراديكالية داخل المنطقة وخارجها ومن المحتمل أيضاً أن يسبب في دفع الدول المعتدلة في المنطقة للتقرب كثيراً من إيران، وإن تقوية العناصر الراديكالية في مقابل ذلك من شأنه أن يلحق أضراراً كبيرة في علاقات السلام التي تســعى إسرائيل جاهدة لبنائها مع العالم العربي. ثالثاً: إن وجود أسلحة نووية في إيــران ربما يحفز دولاً أخرى في المنطقة، كمصر والسعودية وسوريا على تطوير أسلحة

نووية خاصة بها وهو من شأنه أن يسارع في حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة. وإيران نفسها قد تتحول إلى مصدر للحصول على التقنية النووية للدول الأخرى.

هذا يعني أن امتلاك إيران لأسلحة نووية سيخلق وضعاً غير مسبوق فيما يتصل بالقدرة على إلحاق الأذى والأضرار الكبيرة بإسرائيل. وربما يستحضر الكثير من المشكلات الأمنية لإسرائيل من خلال زيادة تعقيداتها وقدراتها على التعامل مع هذه المشكلات ومستوى عدم الوضوح الذي يحتم على إسرائيل التغلب عليها لمواجهة المشكلات ذاتها. على أي حال، فإنه ليس من المؤكد أن التهديد الإيراني سوف يتصاعد إلى الدرجة التي يصبح معها الوجود الإسرائيلي مهدداً بالفعل.

- هجوم مدروس على المنشآت النووية:

كان الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في عام 1981 عملية ناجحة من الوجهة العسكرية على الأقل، فقد تم تنفيذها بشكل مفاجئ، وتم تدمير المفاعل بشكل جدي، وعادت القوى الجوية المهاجمة إلى قواعدها دون خسائر، وكان العراق غير قادر بالفعل على القيام بخطوات انتقامية ضد إسرائيل، كما أنه لم يكن قادراً على توجيه رد مباشر، ما عدا إطلاق العديد من الصواريخ باتجاه إسرائيل بعد ذلك بعقد من الزمن، وحتى أن ردة الفعل الدولية على الهجوم الإسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي كانت معتدلة ومؤقتة في طبيعتها، وكان تأثير الهجوم على المفاعل النووي العراقي غير واضح على الرغم من أن الهجوم قد شوش على المدى القصير تطوير القدرات النووية العراقية، لكنه على المدى البعيد حفز العراق على مضاعفة جهوده في هذا الاتجاه.

الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية يجب أن يتحقق في ظل ظروف مختلفة ومعقدة جداً، بعض الصعوبات التي تواجه هذا الهجوم معروفة وواضحة، أهمها: إن المنشآت النووية الإيرانية هي أبعد عن إسرائيل من المفاعل النووي العراقي، إلى جانب كون هذه المنشآت محصنة جيداً والبعض منها

موجودة في باطن الأرض. من المستحيل تدمير القدرات النووية الإيرانية بالكامل من خلال مهاجمة منشأة واحدة كما هو الأمر في الحالة العراقية، فمن أجل تحقيق التدمير الشامل فإنه لابد من الهجوم الذي يستند إلى معلومات استخباراتية دقيقة، تتصل على الأقل بثلاث أو أربع منشآت لتخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم وإنه من المشكوك فيه ما إذا كان هجوم مفاجئ شبيه بالهجوم على المفاعل النووي العراقي سيحقق أهدافه طالما أن الإيرانيين يخشون أصلاً من أي هجوم إسرائيلي مفاجئ، وإن مثل هذا الهجوم قد أخذ بالحسبان عندما خططوا لبناء منشآتهم. فالهجوم على محطة المفاعل النووي التي يتم إنشاؤها في بوشهر – فخر المشروع النووي الإيراني الذي سيبدأ العمل في بداية عام 2006 – قد ينطوي أيضاً على صعاب مأساوية جمة: المئات من المهندسين والتقنيين الروس يعملون في المحطة من المحتمل أن يتعرضوا للأذى خلال الهجوم، وفي الوقت نفسه، فإن دور مفاعل بوشهر في امتلاك الأسلحة النووية لا يأتي في المقام الأول، فيما يتبين أن الهجوم على محطة الطاقة النووية هذه سيكون عرضة للانتقادات الدولية الحادة.

إحدى الاعتبارات العسكرية الإضافية في الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، هي أن العراق الآن هو بمثابة مسرح عمليات للقوات الأمريكية والبريطانية. إلى جانب وجود قوات أمريكية ضخمة منتشرة في دول الخليج العربي. فأي هجوم على إيران، على خلاف الهجوم على المفاعل النووي العراقي – يتطلب في الأساس تنسيقاً وتعاوناً مسبقاً مع الولايات المتحدة ومن أجل تجنب أي صدام محتمل مع القوات الأمريكية. وسيكون هذا التنسيق أو التعاون شرطاً مطلوباً بسبب إمكانية قيام إيران بهجمات انتقامية ضد أهداف أمريكية، وبالتالي من الأهمية بمكان إعلام الولايات المتحدة مسبقاً بهذا الهجوم.

على أي حال، هذه الصورة ربما تكون أكثر تعقيداً. خلافاً لما كان الوضع عليه إبان الهجوم على المفاعل النووي العراقي في عام 1981. فقد أظهر تطور القدرات النووية الإيرانية في مجالات واسعة وصولها إلى مرحلة أكثر تقدماً. ويبدو أن اعتماد إيران المبدئي على عناصر خارجية في امتلاك تكنولوجيا نووية

قد لا يطول كثيراً. وأن إيران تمتلك الآن المعرفة والتقنية اللازمة للمواد القابلة للانشطار، وهي تمتلك المواد الخام النووية وتنتج أنابيب الطرد لتخصيب اليورانيوم وقد اكتسبت خبرات في تخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم وباتت على ما يبدو تمتلك عدداً كبيراً من الاختصاصين والطاقة البشرية الماهرة والمؤهلة كماً وكيفاً. وهذا يعني بأنه حتى لو تمّت مهاجمة بعض المنشآت النووية الإيرانية العامة كمنشآت أنابيب الطرد لتخصيب البوراتيوم في ناتاز، فإن إيران ستكون قادرة على بناء منشآت بديلة في فترة زمنية قصيرة. فقد أخذت بناء هذه المنشآت في ناتاز فترة زمنية امتدت لسنوات ثلاث أي منذ بداية عام 2000 وحتى نهاية عام 2003 ومن خلال تجربة الإيرانيين في هذا المجال، فإن مسألة بناء منشأة جديدة، إن لم يتم التشويش عليها قد تحتاج إلى فترة زمنية أقل.

علاوة على ذلك، ينبغي عدم تجاهل إمكانية كون إيران قد أقامت منشآت نووية إضافية لم يتم التعرف عليها أو اكتشافها حتى الآن. وما يمكن التذكير به أن جزءاً من المنشآت النووية العامة - ومن ضمنها منشاة أنابيب الطرد، أي المصنع الذي ينتج أنابيب الطرد ومصنع اليورانيوم والمصنع الذي يتم فيه تصنيع المياه الثقيلة في أراك، لم تكن جميعها معروفة قبل عام 2000 - 2001 طالما أن منشآت أنابيب الطرد والمصنع الذي يتم تصنيعها فيه يمكن أن يكون بناء صغيراً فهو أمر يسهل من إنشائها ووجودها على نحو سري، كما أنه يتيح لإيران الاحتفاظ بهذه المنشآت دون أن يصرفها أحد ودون أن يتمكن من مهاجمتها.

الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية من شأنه أن يضع إيران على مفترق طرق فيما يتعلق باستمرارها في برنامجها النووي. وأن الهجوم ربما يقنع الإيرانيين بأن إسرائيل أو الولايات المتحدة مصممتان على كبح جماح هذا البرنامج، حتى لو تطلب الأمر معاودة الهجمات على المنشآت التي يتم اكتشافها وتلك التي يعاد بناؤها. على أي حال، فإن هناك احتمالاً معقولاً بأن الهجوم على المنشآت النووية قد لا يشكل سبباً لمنع إيران لمحاولاتها في امتلاك الأسلحة النووية. على الأقل، طالما أن العلاقة العدائية بين النظام الإيراني الحالية والولايات المتحدة قائمة. فالبرنامج النووي الإيراني أضحى مشروعاً قريباً وأن هناك إجماعاً داخلياً

إيرانياً واسعاً على استمراره، وطالما أن إيران قد خطت خطوات مهمة وأحرزت تقدماً كبيراً باتجاه امتلاك الأسلحة النووية، فالهجوم على منشآتها ربما يدفعها إلى مضاعفة جهودها، كما حصل بعد الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي.

إن عملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية من شأنها أيضاً أن تجعل إيران ضحية للعدوان وبهذه الطريقة تتمكن من تجنب الضغط الدولي ومطالبة هيئة الطاقة النووية الدولية بمراقبة منشآتها. وربما تتيح لإيران أيضاً التنصل من التزاماتها بمعاهدة "انتشار الأسلحة النووية" دون أن تدفع ثمناً باهظاً لقاء ذلك.

إن التوقع بألا تكبح إيران جماح برنامجها النووي حتى بعد الهجوم ربما يقود إلى استنتاج بأن التوقع الأفضل هو أن الهجوم سيؤخر استمرار هذا البرنامج لعدة سنوات فقط على الأقل، على أمل أن ينشأ بعد ذلك نظام حكم أكثر اعتدالاً يبدي رغبة للتخلي عن هذا البرنامج في سياق حوار مع الولايات المتحدة والنظام الجديد.

قدرة إيران على القيام بهجمات انتقامية رداً على مهاجمة منشأتها النووية لا تزال في إطار القدرات المحدودة، وربما تستهدف حالياً ثلاث مناطق في إسرائيل:

إطلاق صواريخ شهاب3 على مناطق في إسرائيل، هذا الصاروخ ليس دقيقاً حتى الآن، لكنه يحدث تدميراً فعالاً في مناطق واسعة إذا لم يتم اعتراضه من قبل صواريخ "الأرو" فقد صرحت إيران بوضوح أنها ستثأر بإطلاق صواريخ ضد إسرائيل في حال قيامها بهجوم على منشآتها النووية وتقوم تشجيع حزب الله على استهداف شمال إسرائيل بإطلاق سيل من الصواريخ وكذلك الأمر بتشجيع إيران المنظمات الفلسطينية بتصعيد هجماتها الإرهابية ضد إسرائيل بالإضافة إلى التحضير لسلسلة هجمات إرهابية واسعة ضد أهداف إسرائيلية وأهداف يهودية خارج إسرائيل.

إلى جانب ذلك كله، فإن الهجوم على المنشآت النووية الإسرائيلية قد يشعل شرارة صراع طويل ودام بين إسرائيل وإيران، لذلك فإن الرد الإيراني سيأتي سريعاً أو بعد ذلك بفترة وجيزة.

أخيراً، الهجوم الإسرائيلي الذي قد يترتب عنه إلحاق أضرار كبيرة بالبرنامج النووي الإيراني سيخدم مصالح العديد من البلدان، الولايات المتحدة إضافة إلى الدول الغربية وحتى دول عربية وإسلامية تعتبر نفسها تقع في مجال التهديد الإيراني. ومع ذلك، فإن كثيراً من الانتقادات الحادة من المتوقع أن توجه لهذا الهجوم حتى من قبل دول تبدي قلقاً حيال الطموحات النووية الإيرانية. الدول الإسلامية ستعتبر هجوماً كهذا عملاً عدوانياً ضد العالم الإسلامي برمته، وهذا من شأنه أن يترك تأثيراً بالغاً على ما تبقى من علاقات بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية. علاوةً على ذلك، فإن هجوماً من هذا القبيل سيعتبر هجوماً مشتركاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل، خُطط وأُعد له مسبقاً، وهو من شأنه أيضاً أن يساهم كثيراً في تصعيد العداوة في العالم العربي والإسلامي ضد الولايات المتحدة.

استخلاصات عملية:

إن تقديراً عاماً يوحي بأن المخاطر التي ينطوي عليها الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية ترجح أيضاً مزيداً من الفرص، فالهجوم ينبغي أن يأخذ عملياته ومشكلات أخرى بالحسبان حتى يتسنى له النجاح، بينما سيثير في الوقت نفسه ردة فعل إيرانية ودولية إذا كان الهجوم محدوداً. وبالتالي، فإن ما يمكن أن نستخلصه هو أن إسرائيل يجب أن تتيح للمجتمع الدولي بذل أقصى ما لديه من جهود دبلوماسية لكبح جماح المشروع النووي الإيراني، وإبقاء احتمال القيام بخطوات عسكرية لوقفه مفتوحاً. هذا الاستنتاج في هذه الظروف بالتحديد، مشروع في المرحلة الحالية طالما أن إيران تحترم الاتفاقيات المتعلقة بتعليق نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم، وطالما أنه في مثل هذه الظروف لا توجد أية مشروعية دولية لمهاجمة المنشآت النووية في إيران. ومن الواضح أن هذا التوجه صعب بمحدوديته: الجدول الزمني لاستئناف جميع الخطوات الدبلوماسية محدود لدرجة أنه قد يصبح من المستحيل تجنبه، فمعرفة الوقت الذي قد تستغرقه إيران لامتلاك الأسلحة

النووية، وكذلك الجدول الزمني للجهود الدبلوماسية الدولية غير معروفين مسبقاً.

هذا التحليل لا يحاول أن يرفض مقولة: إن خياراً عسكرياً إسرائيلياً هو وسيلة لكبح جماح المحاولات الإيرانية لامتلاك الأسلحة النووية، وإن وجود مثل هذا الخيار ربما سيكون مهماً لمضاعفة الضغوط الدبلوماسية على إيران. على أي حال، هناك حزمة من الشروط الأساسية لنجاح أية عملية عسكرية، وإذا لم تتوفر مثل هذه الشروط فإنه من الأفضل أن يتم الاستغناء عن القيام بها فهذه هي الشروط الأساسية العامة:

التوصل إلى تقدير استخباراتي دقيق لحالة البرنامج النووي الإيراني. فالفشل الاستخباراتي الذي منيت به الدول الغربية في الفترة التي سبقت غزو العراق يؤكد الحاجة الضرورية لعرض تقرير دقيق وواضح بأن إيران تقترب جداً من امتلاك الأسلحة النووية.

المعلومات الاستخبارية لا تتصل فقط بالمنشآت الإيرانية المعروفة، وإنما بمعرفة وجود منشآت أخرى غير معروفة. فهذه المعلومات ينبغي التحقيق منها عملياً مسبقاً لكي يتم ضمان أن الهجوم سيدمر البرنامج النووي لفترة معينة من الزمن. وإذا ما تبين أن هذا الهجوم قد استدعى تأخير هذا البرنامج لسنة أو سنتين فقط، فإنه من الممكن أن هذه النتيجة لا تبرر مثل هذه المخاطرة على الإطلاق وأنه من الضروري الأخذ بالحسبان أن الظروف التي ستنشأ عن الهجوم قد لا تسمح بتكرار هجوم آخر على المنشآت الأساسية التي لم تتضرر في الهجوم الأول أو تلك المنشآت التي يتم اكتشافها بعد ذلك.

وضع تقدير لاحتمالات عالية بنجاح العملية العسكرية هو أسوأ سيناريو ممكن لعملية عسكرية فاشلة، من شأنه أن يشجع الإيرانيين على مواصلة البرنامج على خلفية الشعور بالتحدي، وهذا من شأنه أن ينطوي على ثمن باهظ خارج حدود قدرة إسرائيل.

تحقيق التعاون والتنسيق بشكل مسبق مع الولايات المتحدة. مثل هذين الأمرين التنسيق والتعاون يعدان عنصرين مهمين بل وفعالين في تنفيذ العملية

العسكرية طالما أن الخطوط التي ستمر عبرهما تنفيذ عملية عسكرية كهذه موجودة في مناطق تنتشر فيها قوات أمريكية، ومن الأهمية بمكان تخفيف المخاطر عبر هذه المناطق. فالتعاون مع الولايات المتحدة هو إشكالي بحد ذاته. فليس من المؤكد حتى الآن أن الإدارة الأمريكية ستوافق على مثل هذا التعاون والذي من شأنه أن يسبب لها مزيداً من المخاطر ومن غير المؤكد أيضاً، فيما إذا كانت هذه الإدارة ستحبذ القيام بعملية عسكرية ضد إيران. ومع ذلك، فإنه من غير المستبعد أن تكون الإدارة الأمريكية معنية بقيام إسرائيل بهذا العمل القذر، لتعرض هذه العملية على أنها عملية إسرائيلية مستقلة وبالتالي تقليص ما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر.

ينبغي أن تكون الظروف الدولية مواتية بل ومساعدة لتبرير القيام بمثل هذه العملية العسكرية مثل إعلان إيران عن إلغاء توقيعها على معاهدة نشر أسلحة الدمار الشامل، أو اكتشاف مواقع إضافية مهمة متصلة بالمشروع النووي الإيراني بموازاة وصول الجهود الدبلوماسية إلى طريق مسدود.

ومن الأهمية بمكان ألا تتسبب العملية العسكرية الإسرائيلية في التشويش على الجهود الدبلوماسية الساعية لكبح جماح البرنامج النووي الإيراني.

بعد طرح المصاعب والمخاطر المتصلة بتنفيذ الخيار العسكري، على إسرائيل أن تتبنى موقفاً تلقي بموجبه العبء الأكبر في معالجة التهديد النووي الإيراني – الأعباء الدبلوماسية والعسكرية – على كاهل الإدارة الأمريكية وليس على كاهل إسرائيل. فهناك سببان لذلك: التهديد الإيراني ليس موجهاً ضد إسرائيل فحسب وإنما ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها وعلى الولايات المتحدة أن تستعد جيداً لتنفيذ عملية عسكرية في إيران وأن تستعد أيضاً للتعامل مع مخاطرها وتشعباتها. وفي التحليل الأخير، فإن مسؤولية التعامل مع هذه المشكلة الكبيرة ينبغي أن تكون مسؤولية الدول العظمى وليس الدول الإقليمية.

أخيراً، إسرائيل يجب أن تستعد مسبقاً لسيناريو امتلاك إيران أسلحة نووية على الرغم مما تبذله من جهود لتجنب ذلك. مثل هذا السيناريو سيرغم

إسرائيل على إعادة تحديد نظريتها الأمنية وإعادة النظر في سياسة الغمـــوض النووية التي تنتهجها حتى الآن، وكجزء من هذه الاستعدادات، ينبغي علـــى إسرائيل التوصل إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية، تعلن بموجبه هذه الإدارة، بأنه إذا ما امتلكت إيران أسلحة نووية، فإنها، أي الإدارة الأمريكية، ستعلن بوضوح وصراحة بأن أي اعتداء نووي إيراني على إسرائيل أو أي مَن حلفاء الولايات المتحدة سيعتبر هجوماً على الولايات المتحدة نفسها - وإن هـــذا الهجوم يستدعي رداً مناسباً. مثل هذا الإعلان يوضح بأن الولايات المتحدة لن تحتمل أي تهديد نووي إيراني ضد حلفائها ويفترض أن مثل هذا الإعلان المسبق سيشكل ردعاً جوهرياً ضد إيران ويساعد على تخفيف تأثير التهديد النووي الإيراني.

البروتوكول الإضافي
بين إيران ووكالة الطاقة الدولية
للأبحاث النووية

بقلم: "أفرايم إسكولاي"[*]

كل دولة وقعت على معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (NPT) ملزمة بالإيفاء بتعهداتها حيال اتفاقية التحقق من عدم نشر الأسلحة النووية التي عقدت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأبحاث النووية (IAEA). فبعد حرب الخليج وبسبب الوسائل والأنشطة التي اكتشفت في العراق والتي كانت سرية في السابق أصبح الشكل التقليدي لهذه الاتفاقية ناقصاً، لذلك شرعت الوكالة في صياغة نسخة أكثر شمولية لاتفاقية ما سمي بالبروتوكول الإضافي. ومن بين الإجراءات الأخرى، يتطلب البروتوكول الإضافي من الدول إعطاء المزيد من التفاصيل الجديدة حول نشاطاتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فرص وصول المفتشين إلى المنشآت والسماح للتقنيات الإضافية المعمول بها في تنفيذ عمليات التحقق. وعلى الرغم مما يضفي البروتوكول الإضافي من تحسن هام على نظام التحقق الأصلي، فلا تزال هناك نواقص كبيرة في بنود هذا البروتوكول وتنفيذه. علاوة على ذلك، فإن التصديق على البروتوكول الإضافي ليس ملزماً للدولة التي وقعت على اتفاقيات الحظر الجديدة مع الوكالة الدولية، فالعديد من الدول المهمة، وبخاصة تلك الدول التي تمتلك قدرة واستعداداً لتطوير الأسلحة النووية لم توقع على البروتوكول.

تطرح هذه المقالة تطور البروتوكول وتناقش أهم بنوده المتصلة بالكشف

(*) "مركز يافا للدراسات الاستراتيجية" – تاريخ: 2004/12/25.

عن المواد والنشاطات المسموح بها أو المحظورة في اتفاقية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن اتفاقية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والتي دخلت إلى حيز التنفيذ في العام 1970 تضمنت الالتزام الحاسم بمطالب التحقق من خلو جميع الدول التي وقعت عليها من أية أسلحة غير تقليدية، وبخاصة الدول غير النووية، وتوكل معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل تنفيذ هذه المهمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أن تأسست، وأوجدت آليات التحقق من عدم الانتشار في جميع الدول التي وقعت على الاتفاقية معها.

إن نظام التحقق الأصلي محكوم بوثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعروفة بـ (INFCI RCHF3) (أي الاتفاقية المعقودة بين الوكالة والدول التي وافقت على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل). وهذا النظام معروف أيضاً "بالنظام الشامل" أو "الحظر الشامل" كما هو منصوص عليه في الفقرة الثالثة من معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، فنظام تحقق الوكالة الدولية أُعد "لغرض التحقق الحصري من تنفيذ كلّ دولة لالتزاماتها المتعلقة بهذه المعاهدة والامتناع عن تحويل الاستخدامات السلمية للأسلحة النووية إلى استخدامات عسكرية".

عملياً، يعدّ هذا تفسير أكثر تحديداً، وفي الأساس، تُرجم إلى عمليات تحقق من أنشطة ومواد نووية تعلن عنها دول، مع التعهد بعدم تفعيل هذه الأنشطة والمواد. والشيء الوحيد الذي لم يفعله نظام التحقق، هو عدم طرح منظور أوسع يتصل بمساحة البلد المعني بالكامل من أجل التحقق من منشآته ومواقعه المعروفة والمواد المسموح له باقتنائها أو حيازتها. علاوة على ذلك، فإن نظام التحقق لم يحدد أياً من الإجراءات التي يجب أن يتم اتخاذها للبحث عن نشاطات ومواد ممنوعة أو غير مسموح بها. وكمثال على ذلك، زيارة المفتشين الدوليين لموقع "التوثيه" في العراق، إذ لم يستطع هؤلاء المفتشون الوقوف على أي نشاطات غير مصرح بها ولا التحقق من أية مواد محظورة وحتى لم يتمكنوا من التحقق من أية مواد محظورة قبل غزو العراق.

الاستثناء الوحيد في نظام التحقق كان "التفتيش الخاص" الذي كان على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تلزم به مجلس الحكام (BOC) بعد موافقة الدولة المعنية. وجاء هذا الاستثناء في الحالة الكورية عندما طُلب الوكالة إجراء عمليات تفتيش خاصة، التزمت به لمرة واحدة، في العام 1993، إلا أنه لم يتكرر بعد ذلك، فطالما لا يوجد اتفاقية لاستمرار مثل هذا التحقيق الخاص لا يمكن أن يتم إلزام كوريا الشمالية بذلك.

إن فشل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الكشف عن برنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل تجلى في العراق قبل حرب الخليج، وكذلك في فشل كوريا الشمالية للامتثال والوفاء بالتزاماتها بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي دفع بالوكالة للعمل باتجاه تحسين نظام التحقق الحالي، وأسفرت نتيجة هذا العمل عن البرنامج المعروف (بالبرنامج 93+2)، "الأمر الذي استغرق العمل لإنجازه في العام 1993 أكثر من سنتين حتى تم اعتماده)، أي إضافة تحسينات ممكنة للاتفاقية الموجودة والتي أدّت إلى ظهور ماسمي "بالبروتوكول الإضافي" المعروف رسمياً ببروتوكول (INFCIRC/450) وكان الهدف منه تحسين نظام وآليات التحقق الحالي بعيداً عن بعده الإقليمي (البلد الأصلي المعني) لكنه لم يشكل علاجاً شاملاً للمشكلة.

بنود البروتوكول الإضافي:

يتضمن "برنامج 93+2" جزأين، الجزء الثاني منه يشمل على نص البروتوكول الإضافي نفسه. أما الجزء الأول فإنه يركّز على تحديد إجراءات التحقق التي من الممكن اتخاذها أو تنفيذها في ظل نظام التحقق الحالي، والذي لم يخرج إلى قيد التنفيذ. هذا الجزء نال موافقة مجلس الخبراء في العام 1995 ويركز على نماذج الإجراءات المهمة التالية:

تتضمن الإجراءات الحصول على معلومات أوسع، وهذا من شأنه أن يجعل من البرامج النووية حالة أكثر شفافية، وبالتالي يحسّن من مستوى التحقق من الاستخدام السلمي للبرنامج. وتتضمن الإجراءات أيضاً، إعلاناً موسعاً، وأخذ

العينات البيئية من المناطق التي اختارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إليها والتوصل إلى تحليل المعلومات على نحو أفضل على أي حال فهذه الإجراءات تظل محدودة من حيث مجالها الأشمل.

إجراءات لتحسين النظام الحالي: وهذا يتضمن الاستخدام المتقدم في لتقنيات الوقاية، وزيادة التنسيق مع الدول، من خلال نظامها في الحوسبة والسيطرة (SSAC)، واستخداماً أفضل للوقت، وكذلك استخداماً فعالاً لباراميترات تطبيق الوقاية، حيث يتم التدقيق في عمليات التفتيش واستخدامها بشكل أكثر فعالية. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تسمح بالوقاية الشاملة في ظلّ عمليات التفتيش السابقة، يتطلب تنفيذها إعادة إيجاد "آليات مساعدة" بين الدولة والوكالة يتم من خلالها تنفيذ جميع نشاطات الحماية.

الجزء الثاني من الفقرة في البرنامج المعروف في البروتوكول (93+2) يعرض اقتراحات من أجل توفير نظام وقاية أكثر قوة وفعالية تحتاج إليه "الآليات المساعدة". والإجراءات المقترحة في الجزء الثاني المذكور أعلاه تتضمن:

- زيادة فرص الوصول المادي للمواقع.
- تحسين الترتيبات المساعدة.

بالنسبة لحالات الإخفاء الموجودة حيث يُطلب من الدولة فقط تسمية "المنشآت" المخفية من خلال عرض معلومات صحيحة ومفصلة عن هذه المنشآت، ومناطق وجودها. علاوة على ذلك، يُطلب الإعلان عن جميع البرامج والنشاطات المتصلة بها (سواء أكان تخصيب اليورانيوم أم فصل البلوتونيوم) إن كانت الدولة تمتلكها أو موجودة في حيازتها أو مواد تحويل تتعلق بأنشطة دورة الوقود النووية (مع التأكيد الخاص على الوقود المشع، أو عملية تخصيب اليورانيوم) وكذلك الإعلان عن حالة هذه المنشآت أيضاً. إن المعلومات أو الإعلان الصريح يشمل معلومات حول الإنتاج، والاستيراد والتصدير لأية أجهزة أو مواد غير نووية.

إن عملية الوصول الطبيعي إلى المنشآت أُعدّت من أجل التحقق من المعلومات التي أعلنت عنها الدولة. وهذا يتطلب الوصول إلى منشآت يتعذر

الوصول إليها سابقاً، أو الوصول إلى أي موقع يوجد فيه منشأة، وكذلك الوصول المحدد وبالتواريخ إلى المواقع المصّرح عنها أو غير المصرح عنها أيضاً، إلى جانب تسهيل أخذ عينات بيئية. وما ينبغي ملاحظته أن ما هو مطلوب هو الوصول المتعدد وطويل المدى الذي يقترن بموافقات منصوص عليها في الجزء الأول من نظام التفتيش والمراقبة، وهذا هو أمر جوهري بالنسبة لعمليات التفتيش التي لا يعلن عنها.

تتضمن "الآليات المساعدة" عديداً من الإجراءات التي تسهل عمل المفتشين وتشمل كذلك استخدام الإجراءات المبسطة لتعيين المفتشين، واستخدام أجهزة الاتصال المستقلة بين الحقل (الموقع) ومقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن توصيات البرنامج المعروف "93+2" مدمجة في فقرة تدعى (INFCIIRC/540) تم اعتمادها من قبل مجلس الحكام (BOC) للعام 1997. وبالنسبة للوكالة للطاقة الذرية للأبحاث النووية فإن البروتوكول الإضافي يذهب بعيداً باتجاه التحقق من صحة ما تعلنه الدولة المعنية، والتحقق من شموليته للمسائل الأخرى.

العقبات: محاولة التحقق من المسائل غير المعلن عنها أو المخفية.

إن الالتزام الأساسي بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (NpT) هو: "أن يتعهد كل طرف في المعاهدة بأن يلتزم بعدم تصنيع أو امتلاك أسلحة نووية أو أية مواد متفجرة نووية أخرى"، وإن شهادة الالتزام بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل هي مهمة جداً بالنسبة للدول التي لديها طموحات بامتلاك أسلحة نووية أو تلك التي تحتاج لمثل هذه الشهادة لأسباب سياسية أو تجارية مختلفة.

تعرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمأزقين في التاريخ المعاصر، أولها: إعطاء شهادة "السلامة البيئية والصحية" للعراق، قبل حرب الخليج، ولإيران كذلك. لذلك فإن أهمية البروتوكول الإضافي تكمن في الخطوات الواسعة باتجاه تحقيق الهدف النهائي وإعطاء الدولة شهادة بعدم خرقها لالتزاماتها، علاوة على

ذلك وعلى الرغم من أن الفرض السريع للبروتوكول الإضافي وهو: "تعزيز الفعالية وتحسين فاعلية نظام الحماية" فإن الهدف الحقيقي لبنوده هو تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من"التوصل إلى استنتاجات حول عدم وجود أية مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها".

فالبروتوكول الإضافي، وعلى الرغم من أن المشكلة لاتزال بعيدة عن الحل، فقد صرّح البرفسور "كارل بوير""بأن النظريات غير القابلة للإثبات لا يمكن تأييدها"على أي حال، ويستطيع المرء أن يؤيدها من خلال تقرير وجودها ولكن ليس غيابياً، فكيف يستطيع المرء أن يتأكد بأن هذه الدولة تقوم ببعض الأنشطة التي يحظر عملها، وهنا تكمن الأكاذيب الأساسية التي من الممكن أن تواجه نظام الحماية.

إنّ إجراءات التحقق من غياب المواد والأنشطة النووية في أي موقع تشمل مرحلتين: إمكانية الوصول إلى الموقع المحدد، وتفتيش هذا الموقع بحثاً عن مواد وأنشطة محظورة غير معلن عنها.

أما بالنسبة للوصول إلى المواقع المعلن عنها، فإن البروتوكول الإضافي ينص على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مخولة في الوصول إلى (أي موقع آخر معلن عنه) على قاعدة الانتقائية، من أجل التأكد من عدم وجود أي مواقع غير معلن عنها. على أية حال، فإن هذا السماح مشروط بالفرضية: "هذه الوكالة لن تسعى بشكل أوتوماتيكي أو منهجي أو منظم للتحقق من معلومات تمت الإشارة إليها في إعلان الدولة المعنية. ببساطة لم يسمح للوكالة بالذهاب إلى أي موقع وإجراء عمليات تفتيش، وبشكل أكثر وضوحاً، فإن هذا يعني أن الوكالة يجب عليها أن تتصرف "بشكل صحيح" أو بمعنى أخر أن تتحرى كل معلومة جمعت وأن تقلب الموقع رأساً على عقب في محاولة للتحقق من هذه المعلومة.

وماذا عن الموقع أو المواقع الغير معلن عنها، أو غير المصرّح بها؟ إن التحدي الأول الذي يواجه الوكالة هو ببساطة عدم السماح لها بالذهاب إلى أي موقع وإجراء تفتيش له، حتى لو تقرّر بأن هذا الموقع يضم منشأة لوسائل نووية، وهو أمر من شأنه أن يشكل مصدر إزعاج بالنسبة للحالة المراد تفتيشها. وفي سبيل

زيادة احتمالات التحقق من الحالات أو المدافع التي تحتوي على مواد وأنشطة نووية غير مصرح بها فإنه يفترض بوكالة الطاقة أن تعمل الوكالة الدولية على إقامة نظام لجمع المعلومات وتحليلها، بعد تقييم المعلومات ذات المصدر المفتوح والتي تزودها بها الدول الأعضاء المعنية. إضافة إلى ذلك، فإن بإمكان الوكالة أن تشغل مواقع محددة ومناطق شاسعة من أجل أخذ عينات بيئية.

تستخدم تقنية أخذ العينات لاكتشاف المواد الملوثة للبيئة من عمليات نووية وذلك"لأغراض مساعدة الوكالة في التوصل إلى استنتاجات بعدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير مصرح بها" إن عملية أخذ العينات البيئية يمكن أن تتم وفقاً للبروتوكول الإضافي على مستوى المواقع المحددة وعلى مستوى أخذ عينات من مناطق شاسعة (على الرغم من إن استخدام الطريقة الأخيرة لم يصدق عليها حتى الآن من قبل مجلس حكام الوكالة BOC).

ما يجب التشديد عليه، هو أخذ عينات بيئية محددة بوسائل كشف متميزة وهذا ليس برهاناً حاسماً لارتكاب الذنب، طالما أن النتائج قد تعطي تفسيرات تشكل البراءة، وفي الحقيقة أن أي دليل "خاطئ سلبياً" لا يمكن أن يؤدي إلى اكتشاف شيء موجود في الواقع العملي، بل إنه محاولة للتأكد مما هو غائب أو يسمى "بالتحقق السلبي".

إن مراقبة المناطق الشاسعة بيئياً مسألة مختلفة تماماً، وبالإمكان إتباع طرق فعالة لاكتشاف المواد الواسعة الانتشار بيئياً. وفي حالات محدودة فإنها لا تشمل مواد أو منشآت غير معلن عنها وتستخدم أمكنةً للتمويه على أمكنة تُمارس فيها أنشطة أو مواد مشعة غير مصرح بها. على أي حال، فإن إنشاء نظام مراقبة للمناطق الشاسعة في الدول المترامية الأطراف والذي يعتمد على برنامج صغير في نطاق محدود سيكون مكلفاً وغير فعال وينطوي على احتمالات ضئيلة في اكتشاف النشاطات والأمكنة المخفية جيداً.

إذن فإن اكتشاف مواقع ونشاطات غير معلن عنها، ستكون خطوة أولى على طريق تحديد مواقعها الأصلية بدقة، بمعنى آخر أن مصدر اكتشاف الإشعاع يتم بوساطة نظام المراقبة والذي بحد ذاته يعتبر تحدياً ضعيفاً.

عندما يتم التحقق من الموقع، كمنشأة غير معلن عنها أو مصرّح بها، فإن الوكالة تواجه صعوبة في الوصول إلى هذا الموقع. وبعيداً عن البند الحالي بالتفتيش الخاص، فإن البروتوكول الإضافي باستطاعته فقط أن يشجع على إظهار الدول نفسها لنواياها الحسنة، "فلا شيء في هذا البروتوكول سيمنع (الدولة) من تمكين الوكالة للوصول إلى المواقع، إضافة إلى الإشارات إلى البنود المتصلة بمواد البروتوكول الخاصة". وعندما يُضمن الوصول إلى الموقع المحدد فإن المهمة الأخيرة ستكون كشف الأنشطة والمواد المحظورة، والأماكن أو المنشآت أو الأنشطة المخفية جيداً التي تكون في وضع محدد والتي ينبغي تفتيشها. وعلى الرغم من احتمال عدم اكتشافها، فإن ذلك يشكل مصدر قلق وإزعاج للمفتشين والوكالة الدولية.

البحث عن حل:

إن مصارحة الوكالة للطاقة الذرية من قبل الدول الأعضاء والإعلان عن أي خرق أو انتهاك لالتزاماتها بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (N.T.P) بالإضافة للعقبات الموضوعية في عمليات التحقق في ظل عدم الإعلان أمور تشكل بحد ذاتها مهمة صعبة.

أما الطريقة التي تأمل الوكالة الدولية باستخدامها فهي: "مفهوم الفعالية"، أو بمعنى أن تقرر الوكالة بأنها "مكتفية بالقرائن" وإن هذه الطريقة كافية للتحقق. وفقاً لهذه الطريقة، فإن الوكالة ستعلن الالتزام الكامل بالحالة عندما تتيقن من أن الدولة المعنية فعلت بما فيه الكفاية لتطمين الوكالة، أي أن جميع التصريحات بشأن الحالة التي خضعت للتفتيش هي تصريحات صادقة وكاملة، فالدولة المعنية تساعد في مثل هذه الحالة الوكالة على الحصول على معلومات إضافية من المصادر المفتوحة. وفي الحالات الأخرى التي يتم فيها اللجوء إلى مثل هذه الطريقة، فإن الوكالة تسلك طريقاً مختلفاً، ابتداء من الهدف السابق للتقديرات الشاملة إلى الهدف الأكثر سهولة الذي يمكن تحقيقه بشكل أدق من التقديرات الشخصية كوسيلة وحيدة لتحقيق الهدف النهائي.

وليست هناك أية فرصة لنجاح مثل هذه الطريقة التي يتم تقديرها بشكل مسبق.

من ناحية ثانية يمكن أن يتم استخدام هذه الطريقة، وحتى أنها يمكن أن تحقق فائدة مرجوة.

إذا حصلت الوكالة أو نجحت في الحصول على معلومات ثم أخضعتها للتقييم، فإنها من جهة أخرى، قد تفشل فشلاً ذريعاً على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها في عمليات التحقق. وهو أمر سيكون كارثياً بالنسبة للوكالة الدولية والعالم. وفي حالة العراق يمكن أن تستعرض مثل حالات الفشل الذريع هذه بشكل واضح. فقد خوّل نظام التحقق في العراق مجلس الأمن أكثر بكثير مما خوّله "البروتوكول الإضافي"، وعلى الرغم من أن هناك عديداً من الحالات التي نجح العراقيون في إخفائها وتمويهها، ومنعوا من خلالها الوصول إلى بعض المواقع وعلى الرغم من إنكارهم لوجود سجلات لها وعرقلتهم عمل المفتشين. واستناداً إلى ما هو معروف، فإن الوكالة الدولية كانت على استعداد للإعلان بأنها "أزالت أو دمرت أو قضت على أي أذى أو مخاطر للطموحات النووية العراقية" حتى قبل هروب الجنرال حسين كامل في تموز 1995. والمعلومات الإضافية التي زودّها هو وغيره من العراقيين أثبتت أن استعداد الوكالة كان خاطئاً تماماً. فهذا الأمر يمكن أن يحدث مرة أخرى وفي دولة أخرى إذا حكمت الوكالة على الأمور بشكل غير موضوعي ودون أية معلومات معتمدة وموثوقة. ثم هل من مخرج لهذه المشكلة؟ يجب ألاّ يكون هناك شك بأن البروتوكول الإضافي قد طرأ عليه تحسن إضافي كبير في نظام الحماية الشامل وبالإمكان الاستفادة بالكامل من فوائده ولو أنه بدون هذا النظام فإن الوكالة غير مخوّلة بعمل أي شيء، كما وأن الوكالة والدولة المعنية عليهما أن يدركا بأن شهادة "السلامة الصحية البيئية" يمكن أن تُعطى موضوعياً في الحالات المحددة التي يتم التحقق منها. ومثال على ذلك، عندما تكون الحالة صغيرة جداً وليس لها بنى تحتية علمية أو تقنية وغير قادرة اقتصادياً على تكريس الوسائل الضرورية للأبحاث النووية بما لديها من إمكانية العمل بكل ما تمتلك من وسائل تحت بنود البروتوكول الإضافي، يجب

أن تطرح الحقائق بشكل واضح، بالإضافة إلى إعلانها بأنها لم تكتشف أي شيء يتناقض مع الحالة المعلن عنها. فهذه هي الطريقة المثلى التي يجب على الوكالة أن تعمل أو أن تتقيد بها.

مع ذلك، يجب على المرء ألاّ ينسى الفوائد الإضافية التي ينطوي عليها البروتوكول الإضافي، وبخاصة تأثير الردع الذي يمارسه البروتوكول بسبب قابليته الكبيرة في عمليات الاستقصاء الموسعة في حالة يتم خلالها إخفاء أنشطة ومواد نووية تأخذ الدولة على عاتقها إمكانية القيام بمخاطرة كبيرة بإخفائها عندما تسمح بإجراءات التفتيش على أرضها. فقبول هذا النظام هو التزام بالإجراءات المتبعة حالياً وفي المستقبل على السواء. وهذا يمكن أن يكون سبباً لإجبار دول مهمة (خارج الاتحاد الأوروبي) للالتزام به، لتوضيح إمكانياتها في تطوير قدراتها النووية. وإنّ ما يُثبت صدق البروتوكول الإضافي في الشرق الأوسط، بأنه، باستثناء الأردن، لم توقع أي من الدول المهمة في المنطقة على البروتوكول الذي أُعلن في تشرين الأول 2002 والخاص بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، مثل مصر وليبيا وإيران والعراق وسوريا، وإنه ليس هناك مؤشرات بأنها ستفعل ذلك مستقبلاً. علاوة على ذلك، فإن المملكة العربية السعودية لم تستنتج "البعد الشامل" لاتفاقية الحماية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلافاً لانتهاكها لتعهداتها بالتزامها بمعاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل (N.T.P).

وفيما يمكن استنتاجه، فإن البروتوكول الإضافي هو بمثابة تحسن هام يطرأ على النظام الأصلي. فهو على أي حال، ليس إجراءً مطلقاً، ويجب ألا تنسب إليه قوة ليست موجودة فيه. بوضوح، من خلال معرفة وفهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصلاحياتها، فإن بإمكان المرء أن يستفيد من فوائدها أكثر من أن يبالغ بقوتها.

الرد على التطور النووي الإيراني
وزن الخيارات

بقلم: "إميلي لنداو"(*)

تتزايد الشكوك في الأسابيع الأخيرة حول البرنامج النووي الإيراني، على الرغم من التصريحات الرسمية الإيرانية المتكررة بأن هذا البرنامج معد للأغراض غير العسكرية.

ففي مطلع تموز نشرت صحيفة "لوس أنجلس تايمز" بعد تحقيق استمر ثلاثة أشهر، مقالة تحت "إيران تقترب من امتلاك قنبلة نووية" المقالة تقدم كثير من المعلومات بأن برنامج إيران النووي ينطوي على أبعاد تجارية تمكّن إيران من أن تكون قوة نووية جديدة. علاوة على ذلك، تتضمن المقالة اقتباسات عن مصادر أوروبية مطلعة تقول: إن إيران تسعى في الشهور الحالية إلى شراء مواد مزدوجة الاستخدام متوسطة التقنية، وهذا يعني أن إيران قد انتقلت إلى مرحلة متقدمة في تطوير أسلحة نووية. وأن التقارير المختلفة تطالب السلطات الألمانية والفرنسية بالعمل لوقف صفقات ذات أهمية كبيرة بهذا الخصوص تضع قضية تطوير السلاح النووي الإيراني في وضع مختلف عما كان عليه الوضع في الحالة العراقية. الحذر الكبير حول تطوير سلاح نووي إيراني كان حاضراً في حسابات رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون خلال لقائه بالرئيس "بوش" قبل عدة أسابيع، وحين طرح أمامه معطيات حول قدرة إيران بالفعل على إجراء عمليات تخصيب اليورانيوم بحيث يوصلها إلى نقطة اللاعودة في مسألة امتلاكها للسلاح النووي، وهو أمر يمكن أن يكون قد تجاوز التوقعات الأمريكية.

(*) "مركز يافا للدراسات الاستراتيجية" - تاريخ: 2003/8/22.

ومع تزايد المعلومات حول نوايا إيران في متابعة برنامج نووي عسكري سري وفي مرات كثيرة، ظهر قلق حقيقي، حول كيفية التعامل مع هذا التهديد الذي بات يشكل أحد البؤر الخطيرة. فعلى المستوى الدولي انتقدت وكالة الطاقة الدولية للأبحاث النووية إيران بشدة قبل شهرين من جراء الاستمرار في أنشطتها النووية السرية وحثت إيران على توقيع بروتوكول إضافي مع الوكالة. وعلى الرغم من إن الوكالة لم تتخذ أي عمل ضد إيران، فإن مجلس الخبراء التابع للوكالة سيؤكد على هذه المسألة عندما يجتمع في فيينا في أوائل أيلول لمناقشة تقرير مدير عام الوكالة محمد البرادعي، وفي هذه الأثناء، يبدو أن الولايات المتحدة قررت على أساس هذه النقطة اعتماد العمل العسكري ومتابعة الجهود الدبلوماسية في الوقت نفسه من أجل تحسين الدعم الدولي لمنع إيران من الاستمرار بخططها في هذا المجال أو يقنعها بالتراجع عن طموحاتها النووية. فقد أسفرت جهود الولايات المتحدة عن كسب تأييد كل من أوروبا وروسيا. وأخيراً، ما يجدر ذكره أن الخيار العسكري قد تراجع بالنسبة للإدارة الأمريكية بشكل مؤقت وتم تأجيله حتى منتصف تموز القادم، كما ذكر "تيم هوغلاند" في صحيفة "واشنطن بوست" في أعقاب لقاء شارون بوش. وبخاصة في ضوء تأكيد رئيس الحكومة الإسرائيلية "شارون": "بأن إسرائيل لن تسلّم بإمكانية امتلاك إيران لأسلحة نووية"، "وإن اهتمام إسرائيل منصب الآن حول إمكانية قيام إسرائيل بضربة استباقية ضد المفاعل النووي الإيراني في بوشهر".

الخيارات السياسية المشار إليها تمثل اتجاهين أساسيين للعمل ضد البرنامج النووي الإيراني: طرق مختلفة من المبادرات الدبلوماسية، أو ضربة استباقية عسكرية، وفي تفحص الاستحقاقات النسبية لهذين الخيارين يُبرز العديد من المحللين العسكريين العوائق الجوية والكبيرة لأي عمل عسكري من قبل الولايات المتحدة، وعوائق أكثر صعوبة بالنسبة لإسرائيل أيضاً. وربما انعكس ذلك على استعداد شارون بل وقراره في إتاحة الفرص أمام الرئيس بوش لإعطاء الجهود الدبلوماسية فترة زمنية، ولذلك فمن المحتمل أن تبقى الولايات

المتحدة على هذا الخيار لمدة أطول وهو أمر يتيح لها الحصول على المزيد من الدعم الدولي على الأقل. على أي حال، هناك بعد مهم في نقاش هذه السياسة يظهر بأنه قد أشرف على نهايته، وأن هذا النقاش يركز على جانب أساسي وهو أن هذين الخيارين يشكلان وجهين لعملة واحدة، بمعنى أن هذين الخيارين يستهدفان الحيلولة دون استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي دون إعطاء أي اعتبارات لمخاوف إيران الأمنية ومصالحها القومية، فالاختلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل يتدنى إلى مستوى اختيار الوسائل الممكنة التي تؤدي إلى تفكيك البرنامج النووي الإيراني. لكن هناك جوانب من التفكير تعطي مساحة أكبر للمبادرات الدبلوماسية الساعية لاحتواء البرنامج النووي الإيراني دون أية محاولات جدية لاستثارة الدوافع الإيرانية للاستمرار في خيارها النووي. يقول بوش: أنه يريد إقناع إيران بالتخلي عن محاولاتها في تطوير أسلحة نووية، وفي كلامه إشارة واضحة للنظام الإيراني على أن جهودها في هذا الإطار ليست من اهتماماته. لكن الجهود الدبلوماسية في ذلك تعتمد أولاً على الاستمرار في الضغوط من أجل إقناع إيران وإجبارها على الوصول إلى مثل هذه النهاية.

وفي مقالة كتبها "جورج بيركوفيتشي" في صحيفة "لوس أنجلس تايمز"، يقول: إن الجهود الدبلوماسية يجب أن تقنع السياسات الإيرانية بإتباع الخيارات الأفضل لاستخدام مفاعل "بوشهر" وبالتالي التخفيف من المخاوف الأمنية التي تضع الإيرانيين على عتبة صنع القنبلة النووية. في هذا السياق، اقتبس من كلام البرادعي قوله: بأن حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، يعتمد بدرجة كبيرة على إزالة جوائز الدول لامتلاك مثل هذه الأسلحة مثل هذه المخاوف كانت في مقدمة جهود الولايات المتحدة وهي تجري حواراً مع دول الشرق الأوسط حول الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الأمن الإقليمي خلال النصف الأول من التسعينات ضمن جهودها في الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية قد تبنت "استراتيجيات مختلفة تتعلق بتهديدات مختلفة".

فيما يتصل بمسألة الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل وهو أمــر قــد يضعها في حل من السياسات الحالية حيال إيران.

حتى الآن، فإن جملة المخاوف الأمنية والمصالح القومية الإيرانية لاتزال غير واضحة، فالإيرانيون قد يندفعون على قاعدة تطلعاتهم الإقليمية والقومية ومــن منطلق رغبتهم إلى إحداث توازن في مواجهة التفوق الاستراتيجي الإســرائيلي، وعلى أساس المخاوف من زيادة الحضور الأمريكي في الجوار الإيراني وغيرهمــا من الاعتبارات المختلفة.

ومهما تكن التفسيرات، فإن استمرار الجهود الدبلوماسية الكبيرة سيكون أمراً مهماً لإفهام إيران بالكف عن محاولاتها لتطوير أسلحة نووية. وإن استمرار الضغط الدولي لوقف محاولاتها هذه قد يكون ناجحاً بشكل كاف وبالتزامن مع إيجاد منتدى للحوار الأمني الإقليمي قد يساهم في تخفيف الدوافع الإيرانيــة "في امتلاك أسلحة نووية" ويراعي مصالحها الإقليمية، ومخاوفها الأمنية من خــلال وضع الترتيبات الأمنية الإقليمية المناسبة.

تقييم إسرائيلي للتهديد النووي الإيراني

بقلم: "افرايم كام"(*)

دفع عدد كبير من الأحداث في الأسابيع الأخيرة صناع القرارات السياسية الإسرائيليين لرفع مستوى تقييم التهديد النووي الإيراني. وكان من ضمن هذه الأحداث إلقاء القبض على السفينة "كارين" وهي تحمل كمية كبيرة من الأسلحة تتجه إلى السلطة الفلسطينية والبيان الذي أدلى به أحد حاخامات يهود إيران والذي ترجم في إسرائيل بأن لإيران الحق في استخدام القوة رداً على التهديدات الإسرائيلية المتكررة ضد إيران.

لكن التهديد الأكثر صرامة جاء على لسان الرئيس الإيراني السابق "علي أكبر هاشمي رافسنجاني" الذي اعتقد بأن العالم الإسلامي سيبيد إسرائيل إذا استخدمت الأسلحة النووية، طالما أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك مثل هذه الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة يمكن أن تلحق أضراراً بالعالم الإسلامي لكنها لن تتمكن من القضاء عليهما. ثم أن "رافسنجاني" حاول أن يخفف من وقع تصريحه، على الرغم من رؤية إسرائيل لهذا التهديد بأنه تهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

هذه التطورات جاءت معاكسة للميل الأساسي الذي دفع بالزعماء الإسرائيليين لتعريف التهديد الإيراني بأنه تهديد جدّي لعقد من الزمن والذي أصبح يشكل بالنسبة لبعض منهم تهديداً وجودياً حقيقياً. فأول التوجهات التي تكمن خلف التهديد الإيراني، هي توجهات أيديولوجية دينية على اعتبار أن النظام الإسلامي في إيران يتخذ نظرة أكثر تطرفاً إزاء إسرائيل من أي نظام عربي

(*) "مركز يافا للدراسات الاستراتيجية" – تاريخ: 2002/12/10.

أو إسلامي آخر. فهو ينكر حق إسرائيل في الوجود، ويرى في هذا الوجود جسماً غريباً زرعته الإمبريالية، ويؤيد قيام دولة فلسطينية على أنقاض إسرائيل، وهذه النظرة تقوم على أن إسرائيل تحتل أرضاً إسلامية، وأماكن مقدسة إسلامية، وتضطهد سكانها المسلمين، وأنّ إسرائيل ترتبط بشكل مباشر برموز الشر التي تستهدف الجمهورية الإسلامية في إيران وبخاصة بالولايات المتحدة وبقايا نظام الشاه. علاوة على ذلك يدرك النظام الإيراني بأن إسرائيل باتت تشكل تهديداً أمنياً له. فإسرائيل، كما يرى هذا النظام، تحرض الولايات المتحدة على الدوام ضد إيران، وتطلق التهديدات المستمرة بتوجيه ضربة جوية ضد الأهداف الاستراتيجية في إيران، ومن ضمنها المفاعل النووي في مدينة "بوشهر"، وتتعاون مع الولايات المتحدة وتركيا لكي تطوق إيران من الشرق والشمال. ويتعلق البعد الثاني بقدرة إيران العسكرية، فمنذ مطلع التسعينات انشغلت إيران ببناء قوة عسكرية كبيرة، وأكثر ما يقلق إسرائيل في ذلك تطوير إيران لبرنامج نووي علاوة على أن إيران اقتربت من تطوير صاروخ "باليستي" من طراز "شهاب" يمكن أن يصل مداه إلى إسرائيل. وهو يعمل بالوقود النووي، وسيكون قادراً على حمل رأس نووي خلال عقد من الزمن، فقدرة إيران النووية من شأنها أن تعدّل بشكل جوهري من موازين القوى في الشرق الأوسط، وهو أمر يشكل تهديداً استراتيجياً لإسرائيل.

ويشير البعد الثالث إلى تورط إيران في الإرهاب، فقد شجعت إيران لسنوات استخدام الإرهاب ضد أهداف إسرائيلية ويهودية، وخصوصاً في السنتين الأخيرتين. فقد استخدمت حزب الله كأداة أساسية منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. وصعّدت مساعداتها العسكرية إلى الحزب من خلال تزويده بصواريخ ذات آماد بعيدة قادرة على الوصول إلى عمق المناطق الشمالية في إسرائيل. وزادت إيران، منذ التسعينات أيضاً، من مساعداتها العسكرية للمنظمات الإسلامية الفلسطينية التي اتسمت بالبرودة إن لم تكن عدائية عموماً. إلى جانب أن إيران قد اعترضت بقوة على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام مع إسرائيل، وحاولت تخريب هذه العملية

من خلال تشجيع العمليات العسكرية داخل إسرائيل.

إن شحنة الأسلحة الفلسطينية التي وجدت على ظهر السفينة "كارين" تشكل ظاهرة جديدة، بل إنها تدل على نوع من التقارب الذي حصل بين السلطة الفلسطينية وإيران من جهة، وعلى رغبة إيران في زيادة تدخلها في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وتأثيرها على مجرياتها من جهة ثانية، خصوصاً على ضوء قدرات حزب الله في توجيه ضربات عسكرية لإسرائيل أدّت إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، وفي إيقاف عملية السلام (ولو بشكل مؤقت) واندلاع انتفاضة الأقصى، وهو أمر يجعل من السلطة الفلسطينية سلطة شرعية بالنسبة لإيران، ويجعلها أكثر فعالية لتلعب دوراً أكبر في عملية الصراع المسلح مع إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن شحنات الأسلحة التي ضُبطت على السفينة "كارين" تتضمن صواريخ بعيدة المدى، مما يتناسب مع السياسات الإيرانية في بناء قدرات عسكرية عربية قادرة على ضرب المدن والبلدات داخل إسرائيل من جنوب لبنان ومن أراضي السلطة الفلسطينية. هذه القدرات من شأنها أيضاً أن تردع إسرائيل عن مهاجمة إيران، ولكن يمكنها أيضاً أن تضعف من تصميم إسرائيل وإصرارها، ويجبرها في نهاية المطاف على الانسحاب من طرف واحد من الأراضي الفلسطينية كما حصل في جنوب لبنان.

المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بالتهديد الإيراني لإسرائيل تكمن فيما إذا امتلكت إيران في المستقبل أسلحة نووية، فإنها ستشكل آنئذ تهديداً خطيراً ليس على إسرائيل فحسب، وإنما على العديد من الدول العربية والمصالح الأمريكية في المنطقة. فحتى الآن لم تنجح أيّ من الدول المتطرفة في بناء قدرات نووية، وإذا نجحت إيران في اختراق هذا الحاجز الناري فإنها ستسبب في حصول توتر كبير وتزيد من عدم استقرار المنطقة، حتى ولو أتضح بأنه ليس في نية إيران استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها. فالنظام الإسلامي في طهران، بامتلاكه أسلحة نووية، سوف يسلك بصورة أكثر عدائية على العديد من الجهات، فيما يتصل بجيرانها وكذلك فيما يتصل

بإسرائيل والولايات المتحدة وفيما يتصل أيضاً بسياساته النفطية. ومثل هذا التطور من شأنه أن يسرّع من سياق تسلح نووي في الشرق الأوسط، لأن العديد من اللاعبين الأساسيين في المنطقة، وبخاصة في العراق وربما في مصر وسوريا، لن يقفوا موقف المتفرج من هذا التطور.

مثل هذه الإمكانيات توضح التغيير في المواقف الأمريكية حيال إيران في الأسابيع الأخيرة. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول امتنعت الإدارة الأمريكية عن إشراك إيران في الحرب المفتوحة على الإرهاب، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت حددت إيران بأنها دولة راعية للإرهاب منذ العام 1984، إلى جانب حذرها الواضح من المساعي الإيرانية لتطوير أسلحة دمار شامل. وتفضل الإدارة الأمريكية الاحتفاظ بذلك كله، على أمل أن يقود الحوار مع إيران إلى تغيير سلوك النظام الإيراني ويصبح أكثر تعاوناً. لكن هجوم الرئيس بوش على إيران ووصفها بشكل واعٍ بأنها تشكل جزءاً من "محور الشر" يدل على أن آمال الإدارة الأمريكية في الحوار مع إيران قد تلاشت وأنها ستتبنى موقفاً أكثر قوة من شأنه أن يحتوي التهديد الإيراني.

مواجهة طموحات إيران النووية:
بناء تحالف سياسي عالمي

بقلم: "إميلي لنداو"(*)

في الأسابيع التي سبقت اجتماع مجلس خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول، طرح اقتراح حل وسط من قبل هذا المنتدى النووي العالمي على إيران. وبحسب هذا الاقتراح سيسمح لإيران بمواصلة نشاطاتها في تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان في مقابل نقل نشاطات جميع عمليات تخصيب اليورانيوم إلى روسيا.

وكانت هذه الفكرة قد طرحت من أجل التأكد من أن كميات اليورانيوم المخصب التي يتم شحنها ثانية إلى إيران هي بالمستوى الضروري للأغراض السلمية وليس للأغراض العسكرية.

بادرت إيران إلى رفض الاقتراح مبدئياً لكنها عادت وقالت: إنها ستأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار.

الآن، أجّل مجلس الخبراء مسألة تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من أجل إفساح المجال لبعض الوقت أمام استمرار المفاوضات. وأن الاقتراح المذكور سيكون موضوعاً للمناقشات الإضافية. ولعل السمة الأكثر إثارة في هذا الاقتراح أنه نال موافقة الولايات المتحدة. وهو أن لا يتناقض مع خلفية المخاوف الأمريكية التي تعتقد بأن إيران تمضي قدماً في تطوير برنامج نووي عسكري سري، وخصوصاً على ضوء قبول أوروبا بالموقف الأمريكي الذي يرى بأن إيران لا تلتزم بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبأن ملفها النووي يجب أن ينقل إلى مجلس الأمن. وإن الموقف الأمريكي الذي دعم

(*) "مركز يافا للدراسات الاستراتيجية" – تاريخ: 2005/11/5.

الالتزام المذكور، جاء مفاجئاً باعتبار هذا الموقف الجديد سيمكّن إيران من مواصلة نشاطاها في تحويل اليورانيوم. لكن هذا الموقف لا يتعلق بسياسة الإدارة الأمريكية حيال إيران بالذات، وإنما في حاجتها المحسوبة لجذب روسيا قريباً إلى موقفها والموقف الأوروبي.

إن مواجهة الطموحات الإيرانية النووية العسكرية المشكوك فيها أصبحت الآن مسألة سياسية دولية أكثر من أي وقت مضى، وأصبح واضحاً أن هذه العملية تعتمد بشكل ملحوظ على قدرة كلا الجانبين على تأمين تحالفين متشابهين نقيضين لإيران وحلفائها، من جهة، وللولايات المتحدة والدول التي تشترك معها في الرؤية حيال الطموحات النووية الإيرانية من جهة أخرى.

هذان الحلفان يتبلوران حول موقفين أساسَينْ متناقضين، الموقف الأول يقول: بأن لإيران الحق في تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية دون أن توجه إليها أسئلة أخرى، والموقف الثاني لديه حقائق كافية لإبداء شكوكه حول نوايا إيران، وإن هذه النوايا ليست سليمة. ويرى هذا الموقف بأنه من الضروري التأكد من أن إيران لا تسعى لإتباع طرق عسكرية في برنامجها النووي. ففيما أن سياسة هذا الموقف الذي تتبناه دول الاتحاد الأوروبي هي المفاوضات مع إيران منذ البداية والشعور السائد حتى هذه الأيام، بأنه من الممكن التوصل إلى نوع من الدلائل الموضوعية على أن الإيرانيين لا يلتزمون بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، فيتوضح أخيراً سلوكهم الحقيقي، ويتضح فيما إذا كانت هناك أرضية لتقديم مطالب ملموسة قد تكون موضوعاً لفرض العقوبات.

على أية حال، فإن مثل هذه الدلائل كانت على الدوام موضوعاً للتفسيرات.

إن آخر نموذج لمثل هذا التفسيرات المهمة، موجود في تقرير مدير عام الوكالة الطاقة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي "الذي قدمه في منتصف تشرين الثاني والذي جاء بعد أقل من شهرين على قرار الوكالة الدولية الذي صيغ بعبارات قوية محذراً إيران من مغبة فرض عقوبات عليها. وفي تقاريره الأخيرة يشير "البرادعي" إلى أن إيران تبدي تعاوناً ملحوظاً مع الوكالة في وقت

يلوم فيه إيران لعدم إبدائها شفافية كافية حول بعض القضايا التي تحتاج إلى مراجعة. لذلك، وحتى بعد أن وجُدت إيران غير ملتزمة، نجحت الوكالة في إدارة المفاوضات في الأشهر الأخيرة حيث أطلقت إيران خلالها إشارات كافية للتعاون مع الوكالة (قبل السماح للمفتشين بزيارة منشأة "بار شين"، وأعربت في الوقت نفسه عن رغبتها في استمرار المفاوضات) للحيلولة دون إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فقد حققت إيران بذلك إنجازاً في حين واصلت نشاطاتها في منشأة "أصفهان" والتي رأت فيها كلّ من الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة خرقاً لاتفاقية باريس التي تم التوصل إليها في تشرين الثاني 2004. باختصار، أبدت إيران مرة أخرى مهارتها في إظهار تعاونها الكافي لتجنب فرض أيّ من العقوبات القاسية ضدها، فيما تستمر في استغلال الوقت لمواصلة برنامجها النووي. إن إيران حذرة بشكل حاذق من الطبيعة السياسية للعملية.

ونتيجة لذلك، فإنها تواصل الادعاء بأن أوروبا والولايات المتحدة تسّيسان بما يفترض أن تكون قضايا تقنية وتنكران حقها المشروع في تخصيب اليورانيوم. لكن إيران تستغل كل فرصة بصورة ذكية لاستغلال "الفجوات التي تظهر في التفسيرات" المتصلة بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل لصالحها.

والأهم من ذلك كله، أن إيران تدرك أهمية بناء تحالف بين الأصوات المختلفة في مجلس الخبراء التابع لوكالة الطاقة وفي مجلس الأمن. وهي بدورها تعمل لبناء تحالف من الدول التي تستطيع أن تحبط أي قرار في هذا الموضوع الذي يمكن أن يهدد مصالحها.

وثمة ملاحظة بسيطة وسط هذه الموجة من النشاطات خلال هذا الأسبوع والتي سبقت اجتماع الوكالة الدولية في تشرين الثاني. اجتمع الإيرانيون مع ممثلين عن ماليزيا وكوبا وجنوب أفريقيا، ووصف وزير الخارجية الإيراني هذه الاجتماعات بأنها إيجابية، وقد توصلت الأطراف إلى اتفاق ينص على حق الدول الأعضاء بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بممارسة نشاطات نووية للأغراض المدنية والسلمية.

هذه التطورات تنسجم مع التقارير التي تفيد بأن إيران نشطت خلال السنتين الأخيرتين في تقديم مساعداتها التقنية للعديد من الدول في العالم الثالث مقابل دعم هذه الدول للبرنامج النووي الإيراني.

تبدلت الجهود الإيرانية المثمرة في أواخر شهر أيلول عندما كانت الدول الأوروبية الثلاث مجبرة على تخفيف نص القرار الذي كانت تأمل أن يُطرح على اجتماع مجلس الخبراء التابع لوكالة الطاقة بسبب الإشارات بأنها لم تتمكن من تأمين الدعم الضروري لقرار أكثر قوة حتى أن نص أو صيغة القرار المخفف لم تستطيع أن تحشد له دعماً جماعياً (وهو أمر غير عادي في مثل هذه المرحلة)، أخيراً الهند صوتت مع الولايات المتحدة وأوروبا اللتين لم تترددا في تأييد اتخاذ إجراءات قاسية ضد إيران. أما الآن فإن الهند سوف تجد من الصعوبة بمكان الاستمرار في دعمها لموقف الولايات المتحدة وأوروبا بنفس الطريقة التي اتبعتها حتى الآن.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لمستقبل المفاوضات مع إيران؟ حتى الآن الأمور غير واضحة، ولكن طالما أن مواجهة إيران تعتمد على الأصوات التي تؤيد الموقف الأمريكي، فإن إيران ستجد طريقة للصمود أمام الولايات المتحدة وأوروبا لاسيما بعد أن أصبح الموقف الأمريكي والأوروبي واحداً. وإن الخطوة القادمة لهما ستكون جذب روسيا لطرفيهما.

إيران النووية
والتداعيات الإقليمية

بقلم: "كارولين جيليك"(*)

نشرت وسائل الإعلام الروسية في هذا الأسبوع، مقالاً يشير إلى أن هناك اعتقاداً بأن جزءاً من الترسانة النووية الأوكرانية في طريقها إلى إيران. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي توصل الأوكرانيون إلى استنتاج يشير إلى إمكانية الاستفادة من هذه الترسانة وتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، لاسيما بعد أن وافقت الحكومة الأوكرانية على نقل جميع الأسلحة غير التقليدية إلى روسيا. وتذهب بعض وسائل الإعلام الأوكرانية للقول:بان حوالي 250 رأساً نووياً قد اختفى ولا أحد يعرف إلى أين وصلت هذه الرؤوس النووية. وفي معرض رده على نشر مثل هذه التقارير وبخاصة ما نشرته مجلة "نوفيا جازيتا" الأوكرانية حول اختفاء الرؤوس النووية، قال رئيس الأركان ومعاون وزير الدفاع الروسي الجنرال "يوري بلوليفسكي": لا أساس من الصحة لما نشرته هذه التقارير حول اختفاء أي من الرؤوس النووية التي كانت موجودة في أوكرانيا". ومن الصعب جداً، تقدير مستوى صدق ودقة هذه التقارير، لاسيما وأن الحكومة الأوكرانية تنفي صحة هذه التقارير جملةً وتفصيلاً. بشكل أو بآخر، مما لا شك فيه أن المخاطر الكبيرة التي تحدق بإسرائيل والعالم الغربي في هذه الأيام مصدرها إيران وحلفائها، التي تحظى جميعها بالدعم العلني من قبل روسيا.

وفي معرض شهادته أمام الكونغرس، قال رئيس الاستخبارات القومية للولايات المتحدة جون نيغربونتي: "إن الخطورة الكبيرة التي تشكلها إيران في حال حصولها على أسلحة نووية، هي قدرتها على دمج مثل هذه الأسلحة في

(*) صحيفة: "مكور ريشون" - تاريخ: 2006/4/1.

منظومات صواريخ باليستية بعيدة المدى والتي أصبحت الآن في حوزة إيران وإن مثل هذه الخطورة مصدر قلقنا على المدى البعيد".

وبحسب تقرير إضافي صادر عن جهة استخباراتية غربية نشر هذا الأسبوع، يقول: إن المجلس الأمريكي للسياسات الخارجية نشر تقريراً مفاده: إن إيران قد أنتجت منظومة من الصواريخ أرض - أرض يبلغ مداها أكثر من 4500 كم وهي مهيأة لإصابة أي هدف في أوروبا الغربية، وتقول المصادر ذاتها: إن لدى إيران الآن قنبلة نووية واحدة على الأقل.

فحتى لو كان إعلان نغروبونتي وتقرير المجلس الأمريكي مستندين إلى تقديرات مبالغ فيها، فإن إيران ذاتها بذلت في هذا الأسبوع كل ما لديها من جهود لإقناع العالم بأن تقديرات من هذا القبيل يجب التعامل معها بحذر شديد. فقد أجرت إيران مناورة عسكرية ضخمة أطلقت عليها اسم "الرسول الأعظم" استمرت أسبوعاً كاملاً وفي مضيق هرمز في الخليج. وكانت القوات الإيرانية المشاركة في هذه المناورة تقدم كل مرة أنموذجاً جديداً من الصواريخ المتقدمة، أرض - أرض، وبحر - بحر، وجو - بحر، وأرض - جو وأرض - بحر. وعلى الرغم من ذلك، فإن سلوك إيران المالي في الأسبوع الأخير، يشير إلى أنها تستعد لحرب إعلامية شاملة، وتفيد تقارير غربية، بأن إيران سحبت كثيراً من أرصدتها المالية ورصيدها من الذهب من المؤسسات المالية الأوروبية وأودعتها في مصارف إيرانية وأخرى في مصارف تملكها أبو ظبي.

محور الشر الإسلامي:

الخطاب السياسي المتشدد للرئيس أحمدي نجاد، يدفع الغرب عامة، إلى اتخاذ خطوة إلى الوراء على صعيد علاقاته مع طهران، ولكنه على الرغم من ذلك، فمن الصعب جداً القول: إن إيران معزولة في هذه الأيام. بل على العكس، فهي اليوم تبرر لنفسها وللعالم بأنها تتزعم محوراً إسلامياً قوياً وذا إمكانات قوية. وفي تقرير نشرته صحيفة "غلوب أندميل" البلجيكية في شهر كانون الثاني، اعترف عضو مجلس النواب اللبناني عن حزب الله حسين حاج

حسن، بأنه قبل خمسة أيام من إجراء الانتخابات التشريعية في السلطة الفلسطينية تشكل رسمياً محور إسلامي في قمة دمشق برئاسة أحمدي نجاد ومشاركة الرئيس السوري بشار الأسد، وزعيم حزب الله حسن نصر الله، وخالد مشعل زعيم حماس، وعبد الله رمضان شلح زعيم الجهاد الإسلامي، والزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر وكذلك بقية المنظمات الفلسطينية.

إن تشكل مثل هذا المحور، بالإضافة إلى فوز حماس الكاسح في الانتخابات الفلسطينية، أدى إلى تشدد الموقف السوري حيال الغرب، حيث أخذت سوريا خلال الأشهر الأخيرة تنهج سياسة جديدة ضد الأصوات المعارضة الليبرالية في سوريا، والتي بدأت تعبّر عن نفسها في أثناء نشر تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتحقيق في مقتل الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق. من جهة أخرى، بدأ النظام السوري يتقرب مؤخراً من النهج الإسلامي أكثر. مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" في دمشق الذي تحدث في تقاريره للصحيفة عن تغيير كبير في الجو السائد في سوريا حيث يعكس هذا الجو جزئياً الشعور المتزايد بالثقة بالنفس من جراء التطورات المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط في الشهرين الأخيرين، وبخاصة فوز حماس في الانتخابات، والشلل السياسي في لبنان، والصعوبات الكبيرة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق وفي كبح جماح المشروع النووي الإيراني". يعني، أن الحلف الإسلامي، أو كما وصفته الصحيفة البلجيكية "التحالف المعادي لأمريكا وإسرائيل" يزداد قوة في الوقت الذي يشعر فيه أعضاؤه بمزيد من الثقة بالنفس، وتشعر كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بتراجع سياساتها في المنطقة بشكل عام، هذا إذا ما أضفنا إلى هذا الحلف، الكثير من خلايا القاعدة التي تعمل سراً في بلدان هذا الحلف، واستناداً إلى ما نشرته صحيفة "ديلي ميرور" البريطانية بأن هناك العديد من خلايا ووحدات تنظيم القاعدة تعمل في إطار الحرس الثوري الإيراني الموجود في العراق، وباعتراف أبي مازن "محمود عباس" بأن هناك المزيد من خلايا القاعدة تعمل في هذه الأيام في قطاع غزة والضفة الغربية، ثم إن مصادر حكومية لبنانية أفادت مؤخراً أن القاعدة قد وطدت وجودها العسكري في لبنان وفي المخيمات الفلسطينية بالتحديد.

مناورة واسعة في الشمال:

تحدثت مصادر عسكرية إسرائيلية لصحيفة "التلغراف" اللندنية في هذا الأسبوع، عن قيام وحدات من الحرس الثوري الإيراني بالسيطرة على كافة المواقع التابعة لحزب الله على طول الحدود مع إسرائيل. وإن هذه الوحدات تعد منظومة استخباراتية واسعة للتجسس على إسرائيل، وكما وصفت إحدى الجهات العسكرية الإسرائيلية الحدود الشمالية لإسرائيل "على أنها تمثل خط الدفاع الأول عن إيران ضد إسرائيل، فالإيرانيون يستخدمون حزب الله للتجسس علينا ولجمع المعلومات بهدف إمكانية شن هجوم ضد إسرائيل في المستقبل، وإن إسرائيل لا تستطيع أن تفعل شيئاً حيال ذلك كله".

ولكن رغبة في الرد على تلك المواقف، أجرت الجبهة الشمالية هذا الأسبوع مناورة عسكرية ضخمة استخدمت خلالها، بحسب ما صرح به ناطق بلسان الجيش "وحدات نظامية وقوات احتياط، وشملت هذه المناورة إقامة جسور ونقل قوات وإمدادات بالجو من الجبهة الداخلية، ونشر قوات في مواقع مختلفة، وتشغيل بعض الأجهزة والمراكز اللوجستية، وطرح بعض الردود العملياتية المتنوعة على العمليات العسكرية التي قد تقوم بها منظمات مسلحة عبر الحدود الشمالية". فقد أراد الجيش الإسرائيلي من وراء إجراء هذه المناورة في الحقيقة، التلويح لإيران بأن إسرائيل مستعدة لمواجهة ما هو قادم. وقد انعكس ذلك من خلال ما نشره الجيش من تفصيلات واسعة حول المناورة على شبكة الإنترنت الخاصة بالجيش. ولكن يبدو أن مثل هذه المناورات لم تعد تكفي بالنسبة لإسرائيل. فالجيش الإسرائيلي باعتباره جيشاً يخضع للمؤسسة السياسية فقد مصداقيته بالنسبة لأعداء إسرائيل، في أعقاب ما أظهرته القيادات القومية الإسرائيلية من ضعف كبير في السنوات الأخيرة. ففي الفترة التي تواجه فيها إسرائيل مخاطر وجودية كبيرة ليس لها مثيل في تاريخها، قرر شعب إسرائيل التحليق في الفضاء والاكتفاء بالانشغال بحقوق المتقاعدين، ونسي الأمن، والسياسة، وحتى الاقتصاد.

مفاوضات مع إيران:

اليوم، ومع ما يتم تسريبه عن تعيين عامير بيرتس لمنصب وزير الدفاع، فإننا نجد أنفسنا أمام حكومة ليس لدى أي من أعضائها علاقة أو خبرة بالشؤون الأمنية ولا حتى مجرد دراية بمرتكزات الأمن القومي. وإن الرجلين اللذين يتربعان على قمة الهرم القيادي الإسرائيلي - أولمرت وبيرتس - يمتلكان مفاهيم أمنية عفا عنها الزمن. فأولمرت يرى بأن الطريقة لمواجهة الحلف الإسلامي تكمن في الهروب إلى حدود غير قابلة للدفاع والتخلي عن جزء من المجتمع الإسرائيلي وتسليم المزيد من الأراضي لألد أعداء إسرائيل، فيما يعتقد بيرتس بأنه بالإمكان إجراء مفاوضات مع حماس وبالتالي التوصل إلى تسوية مع هذا العدو الذي يرى نفسه أنه يقف على بوابات النصر.

لأكثر من عامين والحكومات الإسرائيلية وكذلك وسائل الإعلام الإسرائيلية، توضح لنا ليل نهار بأنه مهما تكن المخاطر والتحديات المحدقة بنا، فإن الولايات المتحدة ستدافع عنا، ولذلك، فإنه ليس هناك من سبب أو داع للشعور بالقلق من تداعيات أي انسحابات إضافية يقوم بها الجيش الإسرائيلي، أو نقل مزيد من الأراضي إلى سيطرة حماس، المشكلة في هذه الدعاوى، بأنه لا يوجد ثقة أو قدر ضئيل من الحقيقة بأن إدارة بوش التي تغرق اليوم في المستنقع العراقي حتى أذنيها، والتي تعيش حالة من التشويش الاستراتيجي والحمّى السياسية الشديدة، قادرة على الدفاع عنا مستقبلاً، والحيلولة دون قيامنا نحن ببلورة سياسات واضحة في كل ما يتصل باستمرار الحرب وامتدادها لتشمل العالم. بالنسبة للفلسطينيين، ترى الإدارة الأمريكية، مترددة ومرتبكة، مرة تقول: إنها ستقطع الاتصالات مع الفلسطينيين وفي اليوم التالي تطلب من إسرائيل عدم إغلاق المعابر، وتعد بأنها ستستأنف تقديم المساعدات شريطة أن تنقل إلى طرف موثوق بعيد عن حماس.

أما في مواجهة سوريا، فقد تراجعت الإدارة الأمريكية عن موقفها المتشدد ضد الأسد والذي أظهرته الإدارة الأمريكية طوال فترة التحقيق في مقتل الحريري. أما اليوم فإن الإدارة الأمريكية تكتفي بإطلاق الإشارات إلى دمشق

فقط وإلى العراق، وصلت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية في زيارة على نحـو مفاجئ وغريب، وهاجمت على حين غرة، رئيس الحكومة المؤقـت، إبـراهيم الجعفري، الذي يصر على تشكيل حكومة برئاسته، ومارست رايس بالاتفاق مع نظيرها البريطاني جاك سترو، ضغوطاً كبيرة على الجعفري والطالباني من أجـل تعيين وزير المالية عادل عبد المهدي لمنصب رئيس الحكومة، على الرغم من كون عبد المهدي، رئيساً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وكونه وكيلاً للنظام الإيراني في العراق.

إلى جانب الإرباك الكبير الذي يشوب السياسات الأمريكية، بالإمكـان إضافة ما تم الإعلان عنه حول الشروع في إجراء مفاوضات سابقة بين الولايات المتحدة وإيران منذ قيام الثورة الخمينية في عام1979. وسـوف يبـدأ السـفير الأمريكي في العراق زلماي خليل زاده بمفاوضات مباشرة مـع معـاون وزيـر الخارجية الإيراني بهدف التعاون مع إيران لتعزيز الاستقرار في العـراق. وإذا لم يكن في ذلك ما يكفي من الدلالات على الضعف الأمريكي في مواجهة إيران، فإن موقف وزير الخارجية الألماني الذي حث نظيرته الأمريكية في واشنطن على البدء بمفاوضات مع إيران، ما يعزز هذا الضعف الاستراتيجي الأمريكي حيـال إيران.

لكن ما يبدو في هذه الصورة، أن حملة الجهاد العالمي مستمرة، وأن مخاوف إسرائيل الكبيرة لأن تصبح هذه الحملة أشبه بطوق سيلتف في الأيـام القادمـة حول عنق إسرائيل والولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن إدارة بوش وكـذلك الحكومات الإسرائيلية، لم تفعل بما فيه الكفاية لمواجهة هذه التحديات والمخاطر الكبيرة، لذلك فإن القيادات السياسية الإسرائيلية، مطالبـة الآن بأخـذ هـذه المخاطر والتحديات بعين الاعتبار على الفور، لأن أعداء إسـرائيل لا يعبـؤون بإرادتنا أو بوجودنا.

هل سلاح الجو الإسرائيلي مهيأ لتدمير المنشآت النووية الإيرانية؟

بقلم: "دانيال افراتي"(*)

الانشغال الجاري بتقليص أو منع الإرهاب الفلسطيني، يحرّف الإنتباه الشعبي عن تهديد يقترب على نحو بطيء وغير منظور - وهو مساعي إيران في تطوير سلاح نووي، فعندما يتحقق مثل هذا التهديد، فإنه يضع إسرائيل أمام تحد استراتيجي لم تعرفه في السابق، وبقدر كبير سوف يخلط أوراق اللعبة العسكرية السياسية المألوفة في منطقة الشرق الأوسط.

ترجع بدايات المشروع النووي الإيراني إلى سنوات السبعين. حينها قرر الإيرانيون إقامة أكثر من عشرين مفاعل نووي بكلفة عشرات من المليارات من الدولارات. الإعلان عن نيتهم بدأت في بناء محطة القوة النووية في بوشهر، واتخذت طابع التحول العملي عندما تسلم رجال الدين الإيرانيين السلطة في إيران.فقد كرس هذا النظام جل جهوده في تسريع هذا البرنامج.سواء على الصعيد التنظيمي أو على صعيد تجنيد الطاقات البشرية. العلماء الإيرانيون تم استدعائهم مقابل وعود سخية، وكان المشروع الإيراني بالنسبة لكثير من العلماء في هذا المجال من دول الاتحاد الروسي الذين وجدوا أنفسهم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عاطلين عن العمل، فرصة للحصول على وعود مغرية. طلاب إيرانيين أرسلوا لاستكمال تحصيلهم العلمي في الفيزياء والكيمياء والهندسة النووية في أفضل الجامعات في الغرب. ومن أشرف شخصياً على البرنامج النووي الإيراني، هو الرئيس الإيراني نفسه، هاشمي رافسنجاني، وعندما نضجت فكرة المشروع بشكل جيد، عين نائبه في منصب

(*) عن صحيفة: "مكور ريشون" - تاريخ: 2005/4/5.

رئيس إدارة مشروع الطاقة النووية في إيران.

أحد الخطوات الأولية والذكية التي اتخذتها إيران في هذا المجال، هي إقامة العديد من المواقع لهذا المشروع، ومن ثم الانضمام لميثاق منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وهو أمر ساعد كثيراً في الحصول على معلومات وتجهيزات ضرورية للمشروع من السوق الحر. في حين سمحت لمفتشي وكالة الطاقة النووية الدولية بزيارة منشأتها كما فعلوا في عراق صدام حسين. فهم لا يزالون يكتبون تقارير سميكة ويعقدون المؤتمرات الصحفية، فيما يواصل الإيرانيون تحويل هذه المفاعلات إلى مفاعلات ذات قدرة على إنتاج الأسلحة النووية.

انشغلت إيران خلال العقد الأخير، في إقامة عدد كبير من المواقع المعدّة لتطوير أسلحة نووية - على خطين متوازيين: تخصيب اليورانيوم، وإنتاج البلوتونيوم ففي مركز البحث النووي في جامعة طهران، يوجد مفاعل أبحاث صغيرة، بواسطته بالامكان القيام بعملية فصل البلوتونيوم عن الوقود النووي.وكذلك فإن الكميات الموجودة في هذا المفاعل أبعد من إنتاج كمية صغيرة كافية وضرورية لإنتاج قنبلة نووية.فهذا المكان مهم جداً للباحثين الإيرانيين لاكتساب العلم والمعرفة حول عملية فصل البلوتونيوم عن الوقود النووي.

كما الفطر بعد المطر، أخذت المواقع النووية الإيرانية تطل برأسها في أنحاء مختلفة من إيران معدّة لإنتاج فطر من نوع مختلف بشكل مطلق.فعلى بعد كيلو مترات معدودة من مدينة أصفهان يوجد الآن الموقع الأكبر من جميع هذه الأماكن حتى الآن، توجد فيه أربع مفاعلات لتخصيب اليورانيوم، المادة المنشطرة في القنبلة النووية، وفي مكان يبعد عشرات الكيلو مترات يوجد موقع آخر لإنتاج الوقود النووي، في بلدة "بارباك" على بعد 200 كيلو متر من طهران.حيث يوجد مشروع لإنتاج المياه الثقيلة.مواقع إضافية أخرى موجودة في "كاراج" في الشمال الغربي من طهران، وفي مدينة "يزد" وسط إيران وفي "بورغان" شمال إيران. قبل أكثر من سنة، عيّن الرئيس الأمريكي، جورج بوش

الابن، لجنة لفحص قدرة إيران على إنتاج القنبلة النووية، وتتهيأ اللجنة هذه الأيام لتقديم استنتاجاها الأسبوع القادم. صور الأقمار الصناعية الأمريكية تثبت أن إيران قد أهت بناء منشآت لإنتاج المياه الثقيلة لإنتاج البلوتونيوم. لكن هذه الصور تكشف صورة جزئية فقط. وأوردت صحيفة "نيويورك تايمز" أنه في هذه المرحلة ليس لدى الاستخبارات الأمريكية أية معلومات لتقدير وضع البرنامج النووي الإيراني.

ضرب أهداف في إسرائيل:

يواصل العاملون في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وكذلك المستوى السياسي في إسرائيل في نشر التقديرات الخاصة بهم. رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء أهارون زئيفي، يقدّر بأنه خلال الأشهر الستة القادمة ستكون إيران قادرة على تخصيب اليورانيوم وهو ما يمكنها من إنتاج القنبلة النووية عام 2008. لكن وزير الخارجية سلفان شالوم يحاول عبثاً الإصرار على رأيه، عندما أعلن خلال زيارته لبريطانيا بأن إيران ستمتلك قنبلة نووية خلال نصف عام. الدكتور أفرايم كام، معاون رئيس مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، والذي شغل في السابق رئيساً للواء البحث في شعبة الاستخبارات العسكرية.أهى مؤخراً بحثاً موسعاً حول قدرة إيران النووية: "خلافاً للعراق، فإننا نعرف الصورة جيداً في إيران، وما هو معروف بالنسبة إلينا يثير قلقاً كبيراً".

يقول الدكتور كام: "في السنتين والنصف الأخيرتين، تم اكتشاف سلسلة من المواقع النووية في إيران، وأن الإيرانيين قد اعترفوا فعلاً بوجود هذه المواقع، جزء من هذه المواقع فعالة والجزء الآخر على حافة القدرة العملية، وهناك خمسة مواقع قيد التفعيل، ومعنى ذلك، أن إيران تستطيع خلال نصف عام إنتاج المادة المنشطرة من اليورانيوم المخصب وهو ما يضعها في نقطة اللا عودة، ويتطلب منها سنتين ونصف فقط لتطوير القنبلة ذاها". فعلى الرغم من الخلافات في الرأي حول الموعد الدقيق التي سيمكن لإيران

فيه أن تمتلك سلاحاً نووياً، فإن المسألة الغير مشكوك فيها بأن امتلاكها لهذا السلاح هو مسألة وقت.

يد بيد، مع تطوير التقنية النووية انشغل الإيرانيون أيضاً بتطوير قدراتهم "الصاروخية" البالستية التي تمكّنهم من حمل رأس نووي يصل إلى إسرائيل وإلى الدول العربية والأوروبية كذلك. في أعقاب الهجمات الصاروخية العراقية على إسرائيل، ابتاع الإيرانيون خطوط إنتاج صواريخ "سكاد B" (شهاب 1)، "وسكاد C" (شهاب 2) وكذلك خطوط إنتاج لصواريخ كورية شمالية من طراز (NODANJ). وأيضاً روسيا والصين والباكستان ساعدوا إيران في هذا المجال، فقد أثمرت هذه الجهود في عام 1988 عندما أجرى الإيرانيون التجربة الأولى في هذا المجال.

وفي تشرين أول 2002، قال رئيس هيئة الصناعات الجوية في إيران، أحمد وحيد للصحيفة اللندنية "الحياة" بأن مدى صاروخ شهاب 3 يصل إلى 1300 كلم، وأن في نية إيران زيادة هذا المدى ليصل إلى 1500كلم، من أجل إصابة أهداف في إسرائيل. وتقول مصادر أخرى أن إيران بصدد تطوير نوع آخر من عائلة هذه الصورايخ، وهو شهاب 4 الذي يبلغ مداه 2000 كلم، ولدى صاروخ شهاب محرك صاروخي قوي جداً وهو قابل أيضاً لزيادة المواد المتفجرة، ويمتلك أيضاً القدرة على إصابة أهدافه بدقة.

الدافع الديني والشعور القومي:

إن دمج هذه الصورايخ مع القدرة النووية، يخلق تهديداً لم يسبق له مثيل حتى الآن، وهو أمر مرتبط أيضاً بتخطيط النظام الإيراني بإقامة المشروع النووي عامة، والقدرة على استخلاص العبر والدروس من التجربة العراقية خاصة في أعقاب تدمير المفاعل العراقي عام 1981 نشر النظام الإيراني منشآته النووية في كل أنحاء إيران، وأقام منشآت مختلفة تغطي بعضها البعض وأنشأ غطاء دفاعياً لها مثل مخابئ مؤقتة محصنة في باطن الأرض ومنظومة دفاع جوي متكاملة.والأغرب من ذلك كله، هو إصرار الإيرانيين وحرصهم في

تصريحاتهم على الكشف عن نواياهم في مهاجمة إسرائيل، المستشرق يهوشع طايخر، الذي كان مسؤولاً عن القسم الإيراني في فرع البحث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية، يعتقد: "أن النظام الإيراني يدمج سياساته بين الدين والقومية، فالميراث التاريخي القومي الإيراني يلعب دوراً مهماً في تشكيل المفهوم الأمني الإيراني، ويجب أن لا ننسى أن إيران ليست دولة إسلامية فقط، فهي دولة وريثة لحضارة قديمة جداً، فالنظام الإيراني ينطلق من الدافع الديني الإسلامي ومن الخلفية القومية الفارسية، وعلى خلفية هذين العاملين تحولت إيران من دولة الأمر الواقع إلى دولة ثورية تحاول أن تصدر الثورة وتقلب حكم أنظمة أخرى" وعلى قاعدة هذه العوامل يرى طايخر، أن التهديد الإيراني الحالي هو تهديد خطير جداً: "النظرية المعادية لإسرائيل التي يتبناه "آيات الله" في إيران لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود وأصبحت هذه النظرية جزء من هوية النظام الإيراني" يقول طايخر.

ما هي دلالات أن تصبح إيران دولة نووية؟

"إن تداعيات تحوّل إيران لدولة نووية بعيدة المدى، قد يعزّز من شعور الهيمنة الإيرانية، وسيكون في ذلك تهديداً على استقرار الأنظمة العربية في الشرق الأوسط، أما فيما يتصل بإسرائيل، فإن هذا السلاح سيشكل مظلة لإرهاب حزب الله. بعيداً عن التهديد المباشر، فإن امتلاك إيران للسلاح النووي سيجعل من إيران عصا الرحى بالنسبة للمعسكر الراديكالي، وهو سيمكنها من أن تسلك بعدوانية أكثر مما تشكله هذه الأيام.وهذا السلاح يمنحها شبكة دفاع تستخدمها بوسائل أخرى، مثل زيادة أسعار النفط وتشجيع حزب الله. سلاح من هذا القبيل من شأنه أن يشجّع سباق تسلح جديد، سباق تسلح نووي تشارك فيه دول مثل مصر والسعودية وحتى سوريا".

خيارات سياسية وعسكرية:

لا تزال الجهود مستمرة لإقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي، ففي

الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في كلية الأمن الوطني في واشنطن، أشار رئيس الولايات المتحدة إلى أن السلاح النووي يهدد التقدم في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة شأنها شأن أوروبا توجهت إلى إيران لوقف برنامجها النووي.الاتحاد الأوروبي عرض على إيران حوافز اقتصادية، وخاصة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية وبيع قطع الغيار التي تحتاج إليها إيران في مجال الطيران المدني. فهل هناك فرص، حتى لو كانت ضئيلة، بأن هذه الخطوات قد تنجح في وقف المشروع النووي الإيراني؟ وهل الحديث لا يدور عن مبادرة لإفشال هذا المشروع؟ البروفسور كام يعتقد بعدم وجود مثل هذه المبادرة: "الإيرانيون يظهرون حساسية للضغط، وفي هذا الجانب من غير الممكن مقارنتهم بصدام حسين" يتابع كام: "في تشرين أول 2003 وقّع الإيرانيون على اتفاق، التزموا خلاله بأن لا يعملوا على تطوير أسلحة نووية، وخرق مثل هذا الاتفاق قد يجرّ عليهم فرض حصار من جانب السوق الأوروبية، وإذا لم تجد مثل هذه الحوافز، سيكون بالامكان فرض حصار اقتصادي شامل على إيران".

الخبراء المختلفون الذين تحدثت معهم، يتفقون فيما بينهم أن مسألة فرض الحصار الاقتصادي على إيران سوف يبطئ من المشروع الإيراني، لكنه لن يتمكن من إيقافه، سكرتيرة مشروع مراقبة أسلحة الدمار الشامل في مركز الأبحاث الاستراتيجية، في جامعة تل - أبيب تعتقد: "بأن للولايات المتحدة وأوروبا مصالح مختلفة، فهما يشبهان فيلين في مصنع للفخار، إيران في مقابلهما، دولة صغيرة لها مصلحة مختلفة ومحدودة، وإيران تعتقد بأن من حقها تطوير أسلحة نووية لاعتبارات أمنية قومية وفي هذا الخصوص، هناك إجماع قومي لدى كافة شرائح المجتمع الإيراني".

"تطوير السلاح النووي الإيراني يرتبط برغبة إيران التقليدية بأن تصبح قوة عظمى إقليمية" يقول عوزي روربين الخبير في الصورايخ ومسؤول مشروع صورايخ "الحيتس" سابقاً: "من المهم التذكير أن إيران ترى نفسها تتعرض لأكثر من تهديد، فقد تعرضت للاحتلال مرتين، الأولى في الحرب

العالمية الأولى والثانية خلال الحرب العالمية الثانية، هذا بالإضافة إلى الثمن الباهظ الذي دفعته إيران في الحرب في مواجهة العراق الذي بلغ ربع مليون قتيل، وعشرات آلاف الجرحى وخسائر اقتصادية ضخمة" في مقابلة للتلفزيون البلجيكي، أعلن رئيس الولايات المتحدة بأن المسار السياسي يحتل رأس قائمة الأوليات بالنسبة له، لكن الولايات المتحدة لن تستبعد استخدام الخيار العسكري، وفي لقاء مع طلاب معهد وزارة الخارجية الإسرائيلية، أوضح قبل عدة أيام سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، دان كريستر، بأن الولايات المتحدة معنية باستخدام الصواريخ البالستية لإحباط مساعي إيران لتطوير الأسلحة النووية.وفي كانون الثاني الماضي، أعلن قائد سلاح الجو الإسرائيلي، اللواء اليعزر شيكدي، إذا ما قررت الحكومة إتباع الخيار العسكري سيعرف سلاح الجو كيفية التعامل مع المشروع النووي الإيراني. وبعد ذلك بأسابيع نشرت صحيفة "ساندي تايمز" أن الحكومة الإسرائيلية صادقت على القيام بهجوم على المنشآت الإيرانية إذا ما فشلت المساعي الأمريكية لردع الإيرانيين عن تطوير أسلحة نووية. بعد ذلك أعلنت كوندا ليزارايس بأن الولايات المتحدة لم تعط الضوء الأخضر لمهاجمة إيران.

من غير الممكن تدمير العلم والخبرة بأسلحة الدمار الشامل:

الدكتور أفرايم كام، يوضح العقبات التي تواجه إسرائيل في استخدام الخيار العسكري ضد إيران مقارنة بتدمير المفاعل النووي العراقي: "المنشآت النووية الإيرانية أبعد عن إسرائيل أكثر من المفاعل النووي العراقي" ويضيف: "الإيرانيون استخلصوا العبر من تجربة العراق وخاصة تدمير المفاعل العراقي، ولذلك وضعوا جميع منشآتهم النووية عميقاً في باطن الأرض وحصّنوها جيداً. إلى جانب أن عدد المنشآت النووية الإيرانية كثيرة نسبياً، ففي العراق هاجمت إسرائيل منشأة نووية عراقية واحدة، بينما يتطلب الهجوم على خمسة منشآت نووية إيرانية كحد أدنى في وقت يتعذر فيه القيام بهجوم مفاجئ على هذه المنشآت. هجوم من هذا القبيل يتطلب تنسيقاً مسبقاً مع القوات الأمريكية الموجودة في منطقة

الخليج، ومن المشكوك فيه أن يوافق الأمريكيون على مثل هذا التنسيق والـذي يعتبر بمثابة موافقة على الهجوم، إضافة إلى ذلك، فإن لدى إيران منشآت نووية سرية غير معروفة بالنسبة لإسرائيل" وحتى إذا ما نجح أي هجوم عسكري، يقول الدكتور كام: "من غير الممكن القضاء على العلم والخبرة التقنية والتكنولوجية الإيرانية، ويمكن للإيرانيين أيضاً بناء منشآت نووية مجدداً في زمن قصير نسبياً أقصاه ثلاثة سنوات. وإن نجاح أي هجوم عسكري سيسرّع في الجهود الإيرانية لإنتاج القنبلة النووية، ويعزز من إصرارهم ومن مستوى عداوهم بدرجة كبير" ويرى يهوشع طايخر، الأمور بشكل مختلف كلياً: "إيران ليست ألمانيا النازية يقول، لكنها أقل استقراراً من دول مثل الهند والباكستان اللتان تمتلكان أسلحة نووية، في الحالة الإيرانية فإن مفعول الردع الإسرائيلي قليل نسبياً وهو الخيار المرغوب إسرائيلياً" ويؤكد: "بشكل واضح، يجب منع إيران من تطوير أسلحة نووية".

يبدو أن لسلاح الجو الإسرائيلي قدرة عملياتيه لمهاجمة إيران، وكحل لمسألة المسافة الطويلة، بالامكان استخدام طائرات F16 التي تمتلك خزانات وقود من طراز CFT ذات سعة ثلاثة ألاف ليتر من الوقود. وكذلك منظومة رادارية من طراز "ساعار" يمكنها من امتلاك رؤية ليلية وفي ظروف جوية صعبة والتعامل مع أهداف عديدة في آن معاً، وقد طورت هيئة تطوير الوسائل القتالية "رفائيل" منذ مدة منظومة أطلقت عليها اسم "ريتا" تمكن الطائرات من التحليق على علو منخفض جداً، والطائرات المزودة بهذه المنظومة مجهزة أيضاً بصواريخ من طراز بيتون 4 - 5 وصواريخ جو - طراز "أمرام" الذي يمكن هذه الطائرات من ضرب أهدافها وحمايتها في الوقت نفسه من أي هجمات جوية إيرانية.

من المعقول الافتراض أن طائرات مقاتلة من طراز F15 ستشارك في هذا الهجوم وأيضاً بقية أنواع الطائرات المقاتلة الموجودة بحوزة سلاح الجو الإسرائيلي، كل ذلك، يمكّن إسرائيل من الناحية العملياتية من مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية سواء لجهة الطائرات المهاجمة أو لجهة الطائرات

المرافقة للقوة المهاجمة. ولدى إسرائيل منظومة قادرة على تزويد جميع الطائرات المستخدمة في أي هجوم جوي، ومنظومات جوية "طائرة" للسيطرة والمراقبة قادرة على إدارة هذا الهجوم بشكل قريب جداً من الأهداف، ولكن هذه الفرضية تقوم على أن لدى إيران عدد محدود من المنشآت النووية، غير انه إذا ما تم اكتشاف أن لدى إيران عدد كبير من هذه المنشآت أكثر مما هو معروف لدينا فإن الأمر سيكون صعباً جداً، في ظل غياب الكمية المطلوبة من الطائرات الهجومية المقاتلة.

الردع الإسرائيلي:

إذا ما نجحت إيران، مع ذلك، من إنتاج سلاح نووي، فإن قواعد اللعبة تتغير استراتيجياً، والشيء الوحيد الذي سيكون بمقدور إسرائيل الدفاع عن نفسها في هذا الإطار، هو قدرة الردع النووي، المجتمع الدولي، وكذلك إيران، يعتقدون بأن لدى إسرائيل سلاحاً نووياً، وأن لديها القدرة لإطلاق هذا السلاح من البر بواسطة صاروخ "يريحو" ومن الجو بواسطة سلاح الجو، وكذلك من البحر بواسطة الغواصات الإسرائيلية. وبحسب مصادر أجنبية فإن هذه الغواصات تمتلك إمكانية حمل صواريخ نووية، مصادر غربية لا تزال تبحث مسألة كمية الأسلحة النووية التي تمتلكها إسرائيل، ولكن من الأهمية التأكيد على أن أهم ما في ذلك هو صورة إسرائيل النووية، وأن ما يحسم في هذا الأمر، هو قناعة العدو في وجود هذه الأسلحة لدى إسرائيل، لكن التفاصيل التقنية أهم من ذلك أيضاً، فصورة إسرائيل النووية القوية يتم التعبير عنها من خلال التصريحات الغير مباشرة التي يدلي بها صناع القرار في إسرائيل، فقد صرح شمعون بيرس مثلاً: "بأن هناك شيئاً في ديمونا" وكذلك حديث يوبال نئمان المكشوف حول ذلك، إلى جانب استغلال قضية فعنونو إعلامياً ساهمت في تقرير مثل هذه الصورة.

حجز الزاوية في نظرية الردع النووي الإسرائيلي، هي "القدرة على توجيه الضربة الثانية" والحديث يدور حول قدرة أي طرف على الاحتفاظ

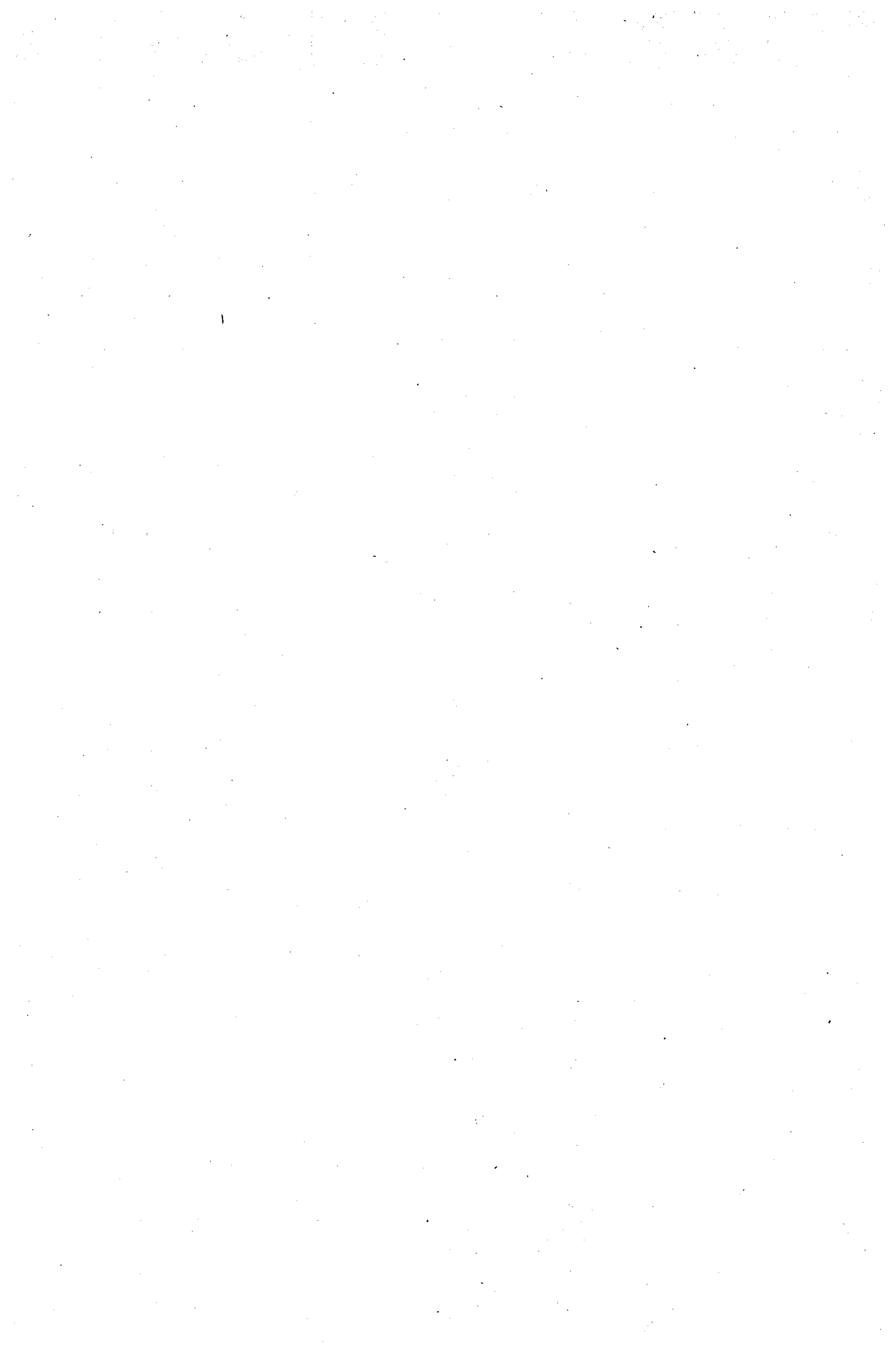
بالأسلحة النووية والقدرة على وسائل إطلاقها في حال تمت مهاجمته في الضربة الأولى من قبل العدو. والقدرة على إنزال الضربة الثانية هي التي تؤمن بأن لا يقوم أي من الطرفين بمهاجمة طرف بالضربة الأولى، وذلك شرط ضروري للردع. مصادر أجنبية تقدر أن المثلث البري - الجوي - البحري الذي بواسطته بَنَت الدول العظمى قوتها الردعية في فترة الحرب الباردة اعتمد على قدرتها على القيام بالضربة الثانية فهذا المثلث موجود الآن في إسرائيل، وأكثر من ذلك، فإن الاعتقاد بأن الغواصات الإسرائيلية التي تجوب أعماق البحار مسلحة هي الأخرى بصواريخ ذات رؤوس نووية وهو أمر يعزز من قوة الردع الإسرائيلي.

عوزي روبين، الذي أصدر بحثاً حول هذا الموضوع، يشير إلى العديد من مواقع الانترنيت التي تعتبر ذات صدقية بالنسبة للرأي العام الدولي، ويقول: "بأنه يظهر من خلال هذه المواقع أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية تستطيع إطلاقها عبر الطائرات المقاتلة، ويقول، بأنه يظهر أيضاً بأن إسرائيل تمتلك أكثر من عشرة قواعد جوية، تشمل خمسة منها طائرات نوعية من طراز F15 وF16 فمن أجل تلافي ردة فعل إسرائيلية قد يضطر الإيرانيون لمهاجمة هذه القواعد في آن معاً. وعلى افتراض أن نجاح صواريخ الحيتس هو نجاح مؤكد، ففي مواجهة كل صاروخ شهاب إيراني سيطلقه الإيرانيون هناك صاروخ حيتس إسرائيلي ولذلك ربما سيتم تدمير الصواريخ الإيرانية في الجو. هذا إذا ما أطلق الإيرانيون ثلاثة صورايخ على كل قاعدة جوية إسرائيلية فإن أكثر من نصف هذه الصواريخ ستدمر قبل وصولها إلى أهدافها. من هنا يبدو من زاوية المفهوم الإيراني، فإن إسرائيل حتى الآن تفضل عدم الرد.

من الأهمية بمكان الإشارة، بحسب ما نشر في جميع الوكالات ووسائل الإعلام، فإن نظرية الردع الإسرائيلية تقوم على أساس إطلاق صاروخي حيتس مقابل إطلاق كل صاروخ إيراني باتجاهها وأن لدى إسرائيل الآن ثلاثة بطاريات من هذه الصواريخ، وتحتوي كل بطارية على ستة أجهزة إطلاق وفي كل جهاز إطلاق ستة صواريخ، ومن خلال حسبة بسيطة يستنتج

بأن لدى إسرائيل ما يكفي من الصواريخ يمكنها من تشويش أي هجوم إيراني على قواعدها الجوية.

بشكل أو بأخر، فإن شرق أوسط نووي سيكون شرق أوسط مختلف عما نعرفه حتى الآن على نحو متناقض ظاهرياً، وأن سير منطقة الشرق الأوسط باتجاه التسلح النووي من شأنها أن تسرّع في إيجاد نظم أمنية إقليمية وزيادة الميول لدى الأنظمة العربية المعتدلة للتعاون مع إسرائيل. ومن المشكوك فيه منع هذه العملية "التسلح النووي في المنطقة" فما ينبغي لنا نحن الإسرائيليون هو الاعتماد على حكمة السياسيين الإسرائيليين الذين أظهروا حتى الآن، حكمة وطول نفس في هذا المجال.



التهديد الإسلامي، الإرهاب، والملف النووي الإيراني جدول أعمال قمة صقلية

بقلم: "أمير أورن"(*)

الضيوف والمضيفون في صقلية، وعلى رأسهم، دونا درامسفيلد، استذكروا هذا الأسبوع، لورنس العرب، ومؤامراته لترويض الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى، وكيفية تقليد تجربة لورانس في هذه الظروف. الجيش الأمريكي يكثر من التدقيق في مذكرات لورانس وأوراقه ويحب بوجه خاص ما اقترحه على الأوروبيين في حينه: "بألا يحتسوا الشوربة بالشوكة". رامسفيلد أمر البنتاغون بنشر مخطط على مدى أربع سنوات لإدارة المعركة الحالية في العالم والاستعداد "لحرب طويلة" ويذكرنا هذا المخطط بقصص لورانس أيضاً.

الأمريكيون، هكذا يتضح رويداً رويداً، لن يغادروا العراق طالما أن جورج بوش رئيساً لهم وبالتأكيد، طالما أن رامسفيلد نائب الملك، يعسكر في البنتاغون، ووزيرة الدفاع الفرنسية، ووزير الدفاع الروسي والبريطاني والألماني وحتى العشرات من نظرائهم من دول الشرق الأوسط والخليج الذين توافدوا على مدينة طراوفيا لهذا الاجتماع العاجل.

لم ينقص وزير الدفاع، رامسفيلد أياً من الفرص لطرح وجهة نظره، أمام مختلف لجان الكونغرس وخلال رحلاته المتكررة جيئة وذهاباً إلى أوروبا وبخاصة تلك الرحلة الأهم التي اجتمع خلالها بنظرائه من الأوروبيين في مدينة ميونخ في ألمانيا، حيث أكد خلال هذا اللقاء، بأن الدولة الوحيدة التي ألحقت بها أضرار

(*) عن صحيفة: "هآرتس" - تاريخ: 2006/2/14.

كبيرة من جراء "الإرهاب الإسلامي" هي إسرائيل، مذكراً بالاعتداء الذي حصل في هذه المدينة ضد الرياضيين الإسرائيليين.

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن الشيء الجديد لم يكن عبر التصريحات الرسمية وإنما في دعوة موفاز للمشاركة في اجتماع صقلية جنباً إلى جنب مع مسؤولي المؤسسات الأمنية في تونس والجزائر والمغرب ومصر، بالمناسبة مصر اعتذرت عن المشاركة. وخصص لموفاز سبعة دقائق لإلقاء كلمة مختصرة وبسيطة للغاية شرح فيها الموقف الإسرائيلي مؤكداً دعمه (لقوات سلام فلسطينية في مواجهة حماس).

الواحدة تلو الأخرى، هبطت طائرات وزراء الدفاع في القاعدة الجوية "سيغونيلا" حيث الإجراءات المشددة لحماية الوزراء ومرافقيهم وبخاصة خلال الطريق الموصلة إلى مدينة طراوفيا شرقاً، العاصمة السياسية لوزير الدفاع المضيف أنطونيو مارتينو، مارتينو صديق في حكومة سلفيو برلسكوني التي تتهيأ للانتخابات في الشهر القادم، وهي بالنسبة له فرصة للتأكيد على عضويته في نادي الكبار. وفي خضم ضجة هذا الاجتماع، نسي الجميع الوصمة المربكة المرتبطة بقاعدة سيغونيلا والتي تشكل ممراً إجبارياً باتجاه إيطاليا. ففي تشرين الأول من عام 1985 خضعت حكومة بتينو كرايسكي، لخاطفي سفينة (أكيلا لا ورو) وهم قتلة "ليون كينغ هوفر" من الفلسطينيين، ورفضت في الوقت نفسه مساعدة الإدارة الأمريكية لاعتقالهم. مصر بقيادة حسني مبارك، منحت القتلة حماية سياسية. وإسرائيل عبر قنوات شعبة الاستخبارات العسكرية بقيادة أيهود باراك في حينه والملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن أوري شمعوني، أرسلت لواشنطن معطيات وصور عن الطائرة المصرية التي أقلت الخاطفين الفلسطينيين إلى مصر. الطائرات الحربية الأمريكية اعترضت الطائرة المصرية وأمرتها بالعودة إلى قاعدة سيغونيلا، ووحدات من القوات الخاصة الأمريكية بقيادة الجنرال كارل ستاينر طوقت الطائرة وكانت على وشك اعتقال ركابها لكنهم تفاجئوا عندما اصطدموا برفض الجيش الإيطالي الذي أصدرت إليه حكومة كرايسكي أوامر بعدم

السماح للقوات الأمريكية باعتقال ركاب الطائرة، والدفاع عن السيادة الوطنية للأراضي الإيطالية وعدم السماح للأمريكيين بإيقاف أي من ركاب الطائرة المذكورة، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى عودتهم إلى مصر جميعاً.

مدينة طراوفيا في عام 2006 تختلف كلياً عن قاعدة سيغونيلا في عام 1985. وذلك لأن الأعمال التخريبية بأيد إسلامية تجتاح المدن الأوروبية المركزية على ضفتي الأطلسي، إلى جانب المحاولات الإيرانية للحصول على أسلحة نووية، والتوالد السكاني الطبيعي الإسلامي المتزايد في أوروبا، وبخاصة بعد الضجة الكبيرة التي أحدثتها الرسوم الكاريكاتورية، وهو أمر بث الروح مجدداً في منظمة حلف الناتو (المنظمة التي أنشئت في الأساس لمواجهة الاتحاد السوفييتي) باتت الآن تشكل بديلاً لكل أولئك الذين كانوا يعتقدون بإمكانية انفراط عقد هذا الحلف.

في الأسبوع الماضي، فاجأ مارتينو إسرائيل ومنظمة حلف الناتو، عندما أعلن أنه سيدعو خلال مؤتمر طراوفيا إلى ضم إسرائيل لهذه المنظمة. مارتينو يعرف جيداً أن دعوته هذه ليست لها فرص حقيقية في هذه الظروف. فمن أجل قبول عضوية إسرائيل في المنظمة يحتاج الأمر إلى موافقة الأعضاء الستة والعشرين في المنظمة. وإن أياً من هؤلاء الأعضاء ومن ضمنهم حكومة مارتينو ليسوا على استعداد لاتخاذ مثل هذا القرار، الحكومة الإسرائيلية بحثت مثل هذا الموضوع، وعندما يطلب منها فعل ذلك، فإن الرأي السائد يتجه باتجاه معاكس مقبول الفكرة لاعتبارات أهمها: إن عضويتها في منظمة حلف الناتو من شأنها أن تضيق من فرص العمل المستقل أمامها، وإن العلاقات الثنائية بين إسرائيل وبين كل من أعضاء الحلف هي أكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل. لذلك فإن لدعوة مارتينو أهمية رمزية ومعنوية أكثر منها عملية، لكنها تعكس مكانة إسرائيل الجديدة بالنسبة لمنظمة حلف الناتو.

في منظمة حلف الناتو يتطلعون للأخذ من إسرائيل أكثر مما يعطونها، ولذلك فإن أعضاء هذه المنظمة مستعدون الآن لتحريرها كثيراً من علاقاتها

مع مصر، لاسيما في ضوء العقبات التي تضعها مصر أمام جولات سكرتير المنظمة "ساخبار" مقابل استقبالها له مؤخراً، وبعد شهرين من الزيارات المتكررة المشابهة لكل من إسرائيل والأردن، خيطت لإسرائيل ملابس ضرورية للمشاركة في المناورات العسكرية. في إطار النقاش في هيئة أركان الناتو في مناورات الاعتراض البحرية المسماة "اكتف رانديفو" لاسيما بعد أن باتت إسرائيل لا تشكل مشكلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، في ضوء إدراك هذه الدول بأن مشكلاتها مع الإسلام المتطرف لا تنبع من الإحباط الفلسطيني تحت الاحتلال. فالأجهزة الأمنية الإسرائيلية مثل شعبة الاستخبارات العسكرية، والشاباك، والموساد، باتت تعتبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي مصدراً للمعلومات والخبرة في مواجهة الإرهاب.

رئيس الحكومة الأسبانية السابق، خوسيه ماريا أزنار، الذي يعتبر من مريدي بوش المتحمسين يحاول أن يقلب شعار "رامسفيلد" المعروف "بحلف القتلة" ومحاربة الإرهاب في العراق وبقية الجبهات وأن يحقق مثل هذا الشعار "بين المؤسسات والأجهزة الاستخبارية إقليمياً ودولياً". أزنار يدّعي بأن الإرهاب الآن يطوّق العالم برمته وإن الرد ينبغي أن يكون بإنشاء تحالف استخباراتي واسع. فإيران في نظره باتت تشكل تهديداً للعالم والغرب بخاصة، فصواريخها تصل الآن العواصم الأوروبية وإذا ما دفع النظام المتعصب في طهران إلى الزاوية فإنه سوف يحطم النظم الضعيفة المعارضة له في المنطقة. مصر وفي ضوء المحاولات المتكررة لاستهداف حياة حسني مبارك، وإمكانية حدوث انقلاب ضده أو ضد وريثه، أو سيطرة "الإخوان المسلمين" بحسب النموذج الفلسطيني مؤخراً.

فالشاه كان العدو الرئيسي لجمال عبد الناصر، وحليفاً قوياً لأنور السادات بعد ذلك، فقد انتهى أمره بانقلاب قاده الخميني أسفر عن تنحيته وطرده إلى المنفى وموته على أثر ذلك. ثم إن أجهزة الأمن المصرية لم تنجح في إحباط عملية اغتيال السادات، وإن الإجراءات الأمنية المصرية المشددة في قمع الإرهاب في عهد حسني مبارك من شأنها أن تولد أشخاصاً آخرين

يعملون على اغتيال مبارك نفسه، وفي حينها سوف يساعد أية الله علي خامنئي في وصول ناصر جديد إلى سدة الحكم في مصر. لاسيما في ضوء بروز الإسلام في المنطقة، وهو أمر من شأنه أن يجرف معه مصر والمنطقة برمتها إلى موقع معاد للغرب.

مرات عديدة، وخلال هذا الشهر، استغل قائد المنطقة الجنوبية، يوآب جلينت النقاشات الداخلية التي تجريها قيادة الجيش، من أجل التحذير من مغبة التخفيض من القوات النظامية وبخاصة الوحدات المدرعة، جلينت عقد اجتماعاً خاصاً في جامعة بن غوريون حضره كبار ضباط الجيش من الوحدات النظامية والاحتياط بيوم دراسي خاص حول مصر. المستمعون لكلمات كبار الضباط، وبخاصة الخبراء منهم، اكتشفوا في كلامهم أنهم يتحدثون عن سلسلة من التهديدات التي مصدرها مصر في هذه الأيام وهذه التهديدات سياسية - اقتصادية - ديموغرافية، وهي مجتمعة تشكل قوة دفع كبيرة لكثير من المخاطر مستقبلاً محذرين بأن على إسرائيل أن تستعد لذلك.

جلينت وجد حتى هذه الساعة، على الأقل، أن موفاز من المستوى السياسي ليس من الذين يؤيدون وجهة نظره، وأن موفاز يجد الآن من المناسب أن يحذر الدول العربية التي يزورها وبخاصة مصر والأردن من مغبة مثل هذه المخاطر التي قد تحفز الجهات الإسلامية للعمل ضد أنظمة حكم هذين البلدين. أما في مدينة طراوفيا، فقد وجد نفسه متحرراً من هذه المخاطر بعد ثلاثين عاماً من السلام مع مصر، ورأى أن أحد الأولويات التي يجب أن تشغل قادة حلف الناتو، هي إمكانية استحواذ الإسلام المتطرف على أكبر جيش عربي وهو الجيش المصري، في إيحاء منه لدعوة الأوروبيين للمحافظة على وجهة الجيش المصري كقوة إقليمية كبيرة، في مواجهة نظام طهران والحيلولة دون حدوث أي سيناريوهات سوداوية من أجل الحيلولة دون وقوع الخطر الإسلامي عامة، والإيراني بخاصة، فإن الأمريكيين مهيئون ساعة الضرورة للعمل بما يتناقض مع تصريحاتهم وعلى ما يبدو أيضاً مع مبادئهم: التوصل إلى تسوية عملية مع طهران، بحسب ما يصف الكاتب

بترروب في كتابه "ليل صقلية" والذي يعرج فيه عن مدينة طراوفيا ويركز على مدينة بالميرو في شمال غرب إيطاليا. حيث احتاج الجيش الأمريكي للاستعانة بعصابات المافيا ضد موسوليني وهتلر، واحتاج لمساعدة اليمين الإيطالي ضد الاتحاد السوفييتي. الأمريكيون لا يعارضون.

هل تستطيع الولايات المتحدة أن تخضع إيران؟

كيف هي اللعبة مع الإيرانيين؟ وماذا يريد الروس؟ ولماذا الأمريكيون مؤدبون إلى هذا الحدّ في التعاطي مع المشكلة الإيرانية؟

بقلم: "شموئيل رونزر"(*)

في الرابع من كانون الثاني1980، اجتمع الرئيس الأمريكي في ذلك الحين مع العديد من مستشاريه لبحث الردود المناسبة على غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، وقد طرح في حينها أكثر من أربعين اقتراحاً لفرض خطر على الاتحاد السوفييتي على طاولة الرئيس، اختار كارتر من بينها سبعة مقترحات أشهرها: منع الفرق الرياضية الأمريكية من المشاركة في الألعاب الأولمبية التي جرت في موسكو في حينها، وقد حمل ذلك القرار شكوكاً كبيرة حول مدى فاعليته وتأثيره على الاتحاد السوفييتي، وبعد ذلك بأربع سنوات، قاطعت الفرق الرياضية الروسية الألعاب الأولمبية التي أقيمت في لوس أنجلوس، والنتيجة أن كلا الفريقين خسرا المشاركة في هذين الحدثين الكبيرين.

لكن الإيرانيين في مثل هذه الحالة، سوف يدفعون ثمناً باهظاً، ولن تستطيع فرقهم الرياضية الوصول إلى مونديال رياضي عالمي، فهذا الأمر مختلف بالنسبة لإيران، لأنها ليست لا البرازيل أو فرنسا حتى لو لم تشترك فرقها الرياضية في أي مباراة دولية ولن يكون في غياب إيران عن مثل هذه المناسبات ما يؤثر في الأمر شيئاً.

(*) عن صحيفة: "هآرتس" - تاريخ: 2006/1/21.

العديد من الجهات العالمية يريد أن تقتص من إيران، وكذلك الأمر لدى العديد من الجهات في العالم من جانب آخر تريد أن تنتقم لإيران من جراء المقاطعة. وهنا معضلة كبيرة سيواجهها الكثير من صناع القرار في عواصم العالم عند مناقشتهم العلاقة مع إيران: ما هو الربح والخسارة؟ وكم سترتفع أسعار النفط في حالة إصدار قرار بمقاطعة إيران أو فرض الحصار عليها؟ وماذا سيحدث إذا ما قرر الإيرانيون إغلاق ممرات هرمز أمام الملاحة البحرية؟

جيمي كارتر قرر مقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو دون التشاور مع حلفائه في دول حلف الناتو، ولذلك وجهت إليه ضربة قاضمة نتيجة هذا القرار، عندما تجاهلت جميع الدول الأوروبية هذا القرار وأرسلت فرقها الرياضية إلى موسكو، فهل يرتكب الأمريكيون مثل هذا الخطأ مرةً أخرى؟

من وراء منصة الخطابة في جامعة "جورج تاون" في واشنطن، تبدو وزيرة الخارجية الأمريكية رايس، كطالبة مجتهدة، وليست امرأة علاقات حقيقية، فخطابها لم يتطرق إلى الموضوع الإيراني، لكنها أجابت على سؤال وجهه أحد الحضور بأنها تعترف بأن هذا الموضوع "صعب للغاية". ففي نفس الساعة تزامن ترك وزير الخارجية الأسبق سلفان شالوم لمنصبه ودخول الوزيرة تسيفي ليفني إلى هذا المنصب بدلاً منه، التي اعتبرت هي الأخرى أن الموضوع الإيراني يقف على رأس سلم أولياتها. وإن هذا الموضوع يعتبر الموضوع الأهم في عمل وزارة الخارجية. كما أن مبعوثي هذه الوزارة في كل من أوروبا والولايات المتحدة يتوقعون بحث هذا الموضوع وما ينطوي عليه من مخاوف مذكرين عواصم هذه الدول خطورة ما يقوم به النظام الإيراني، ويشعرون أن الوقت قد حان لعمل شيء ما لوقف المشروع الإيراني.

الإدارة الأمريكية حددت هدفها الأول في هذا الاتجاه وهي تعمل دون كلل من أجل تحقيقه، فسوف تطلب في الثاني من شباط عقد جلسة لمجلس خبراء وكالة الطاقة النووية الدولية وذلك من أجل نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، فقد أقر المجلس في اجتماعه السابق أن إيران لا تفِ بتعهداتها التي قطعتها بالنسبة لبرنامجها النووي، وحتى ذلك الوقت سيبقى الوضع خطراً في وقت

رفعت فيه إيران الأختام عن المواقع التي امتنعت حتى هذه الأيام من تشغيلها، وبخاصة المختبرات والأجهزة المتصلة ببرنامجها النووي.

اتفاق باريس الذي تم التوصل إليه بين إيران والدول الأوروبية الذي يضع قيوداً على النشاطات النووية الإيرانية لم يعد قائماً، ومن أجل صب الزيت على النار يواصل الرئيس الإيراني إطلاق تهديداته وخصوصاً ضد إسرائيل. رايس، خلال تصريحاتها ومقابلاتها مؤخراً كانت أكثر حدةً من السابق ومعاونيها، نيك بارينز، وبوب جوزين، خرجوا في جولات إلى عواصم مختلفة، الأول إلى الهند وسيرلانكا، حيث لديهما أعضاء ممثلين في مجلس خبراء الوكالة الدولية، والثاني إلى فيينا، مكان انعقاد اجتماع مجلس الخبراء وبعدها إلى موسكو وطوكيو.

الولايات المتحدة تضع نصب أعينها هدف واحد، ودون ذلك كل شيء يلفه الضباب، وهو نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، فقد فعلت إيران كل ما باستطاعتها من أجل حل هذا الموضوع ضمن مستويات بعيدة عن مجلس الأمن. ولكن ماذا سيحدث في مجلس الأمن؟ هذا الموضوع سيبحث مجدداً، بحسب ما يقول الناطق بلسان الخارجية الأمريكية.

النقاش حول الموضوع الإيراني يدفع بالواقع إلى فقدان الشعور بالحقائق بسبب كثرة التفاصيل العملية الفنية المتصلة بإنتاج اليورانيوم ودلالاتها العملية المختلفة، البيروقراطية المعقدة التي تظلل أجواء مجلس الخبراء، والإجراءات السلسة التي تلزم بنقل الملف لمجلس الأمن، المنشآت النووية المتفرقة في إيران، كثرة اللاعبين في هذا الموضوع، المفاوضات، التصريحات، الوثائق والقرارات.

الخبير في الشأن النووي، سيطلب منه التدقيق كثيراً في تفاصيل الوثائق المتعلقة بهذا الملف من أجل الوقوف على الحقيقة. إيران تتحدى العالم وتخرق القرارات، والعالم يتخبط بشأن الرد على هذا التحدي فهل فرض الحصار على إيران هو الموضوع الوحيد المطروح على جدول الأعمال؟ في هذا الموضوع يقول مصدر إسرائيلي: "لقد ساعدنا كثيراً الرئيس الإيراني أحمدي نجاد: "كيف يواصل الإيرانيون العمل ليل نهار من أجل تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم. ولكن عندما

يقول أحمدي نجاد بأنه يجب تدمير إسرائيل فإن الرسالة واضحة لمن لا يريد أن يتعمق في تفاصيل المشروع النووي الإيراني".

المصاعب الكبيرة أمام معالجة الموضوع الإيراني، لا يضعها الإيرانيون، وإنما الروس بالذات. وليست المرة الأولى التي يصعب فيها على الدول الأوروبية تفسير الدوافع الروسية الكامنة وراء ذلك. فالرسائل الروسية بهذا الخصوص متناقضة ومربكة، للحظة الأولى يبدو أن الروس على استعداد للسير قدماً في الموضوع الإيراني من خلال إعلانهم عن انضمامهم للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في دعوة إيران للانصياع لقرارات الأمم المتحدة، وفي لحظات أخرى، يتبين أن الروس وعلى العكس من ذلك، وإنهم مترددون في مسألة اتخاذ أي قرار ضد إيران.

وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، قال يوم الثلاثاء: "أنا لا أعتقد أن مجلس الخبراء قد استنفذ كافة الوسائل". ويفهم من كلامه بأن لا داعٍ ولا ضرورة لنقل هذا الملف إلى مجلس الأمن الدولي.

بعثة إسرائيلية برئاسة المستشار للأمن القومي غيورا إيلاند، سافرت هذا الأسبوع إلى موسكو من أجل إجراء مشاورات، ويبدو من هذه المشاورات بأن الروس صادقون في منع إيران من الحصول على أسلحة نووية: "فهم قلقون جداً من السلوك الإيراني" يقول ناطق أمريكي في ذلك: ومع ذلك فإن الروس مترددون كثيراً في هذا الاتجاه، فهم يخطون خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الخلف.

هناك مصالح اقتصادية تكمن وراء تردد الروس في معالجة الملف النووي الإيراني (الروس يبنون مفاعلاً نووياً في بوشهر) غير أن موازين القوى العالمية تحكم خطواتهم أيضاً، وما يجدر تأكيده أيضاً، أنه من الصعب توقع دعم روسي خالص للخطوات المقبلة للتعامل مع الموضوع الإيراني. ولكن دون دعم روسي كامل لأي قرار يتخذ ضد إيران، فلا فائدة من أي قرار، فروسيا تعود وتؤكد للعالم أن لديها من القوة الكبيرة الكافية ما يؤهلها للعب دور مركزي في تشكيل الواقع الدولي. ولذلك فإن الروس يدفعون الآن ضريبة كلامية ليس إلا. والأمريكيون لا يتوقفون عن كيل المديح للأوروبيين: "الذين أوضحوا بجلاء أن

الإيرانيين قد تجاوزوا الخطوط الحمر" والأوروبيون بدورهم لا يعـالجون هـذا الموضوع بصورة علنية "وإنما بالوسائل الدبلوماسية" ولذلك فإنهم ليسوا علـى استعداد حتى لمجرد التفكير وفي الغرف المغلقة بفرض حصار على إيران، بل أسوأ من ذلك باستخدام الوسائل العسكرية لوقف المشروع النووي الإيراني، وفي كل مرة يسأل فيها المسؤولون الأوروبيون حول الموضوع، يقفزون وكأنما لدغتـهم أفعى، وهم لا يتحدثون عن فرض الحظر على الإطلاق، بـل إن نقـل هـذا الموضوع لمجلس الأمن هو من أجل تحسين فرص التفاهم مع الإيرانيين وهذا هو الثمن الذي يدفع الروس للمشاركة بفعالية في معالجة هذا الموضوع على أمل أن ينجح الروس بالتوصل إلى اتفاق مع الإيرانيين، ودون ذلـك، فـإن الجهـود الأوروبية سوف تذهب عبثاً. فقد اضطرت الولايات المتحدة على سبيل المثال، أن تمكّن الصينيين من شراء أسلحة ممنوعة عن الأوروبيين مقابل إنقاذ غواصـة نووية أمريكية علقت داخل المياه الإقليمية لكوريا الشمالية.

ومع ذلك، فإن الطاولات في واشنطن (بحسب تقرير نشرة ألوف بـن في هآرتس أمس الأول) تمتلئ بالوثائق التي تتضمن سيناريوهات متقدمة جداً. فرض حصار، الألعاب الأولمبية، إنـزال جوي، ضرب مصافي النفط، منع تصدير قطع الغيار، كل شيء موضوع الآن على الطاولة، كل أنواع العقوبات، وكل ما من شأنه أن يجعل إيران تدفع ثمناً مضاعفاً، وكذلك مطروح على طاولـة الـرئيس بوش عشرات المقترحات التي يستطيع اختيارها، والتي من شأنها أيضاً أن تساعده في المساومة مع شركائه الأوروبيين في مساومتهم أيضاً للتوصـل إلى تسـوية، فالتسوية التي تتضمن فرض الحظر على إيران قد لا تضعفها وإنما تشجعها على الذهاب بعيداً، وهناك من يعتقد، بأنه ما لم يكن لدى الأمريكيين والأوروبـيين تصميماً جدياً، فإن الإيرانيين لن يتراجعوا عن خطواتهم في استكمال مشروعهم النووي: "الإيرانيون يرغبون بأن يعتقد الجميع أن كل ما يحاول الغرب فرضـه عليهم لن يجدي نفعاً" يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين في تفسيره لحدود اللعبة الإيرانية: أما الإسرائيليون فلديهم تفسير ويقول: "بأن الإيرانيين يلعبـون لعبـة العض على الأصابع، من يتعب أولاً".

إسرائيل لا تزال تلعب في الملعب الإيراني، وهذه مهمة مزدوجة بالنسبة لها، هي لعبة الضارب والمضروب، المُهدّد والمُهدِد: "إسرائيل لن تسمح بأي حال من الأحوال ولا في أي ظرف من الظروف لأيّ طرف بأن يمتلك أسلحة دمار شامل يهدد خلالها وجودها" يقول رئيس الحكومة بالوكالة إيهود أولمرت: "لن نسمح لأحد أن يهدد وجودنا بأي حال من الأحوال". ما تقوم به إيران تهديد صارخ.

العصا الإسرائيلية يلوح بها كثيرون، ليس إسرائيل فحسب، وإنما الولايات المتحدة لم يوقفوا عن التلويح بهذه العصا. نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، ألمح في السابق إلى إمكانية مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية. رايس بدورها امتنعت عن الإجابة عندما سئلت عن ذلك، وهناك مسؤولون إسرائيليون أمنيون رفيعو المستوى من يعتقدون بأن الهجوم الإسرائيلي هو وحده الكفيل بوقف المشروع النووي الإيراني، وقال أحد هؤلاء المسؤولين في حديث مع أحد المسؤولين الأمريكيين خلال زيارة له قام بها لواشنطن مؤخراً: "إن الهجوم الإسرائيلي قد يكون سبباً في عدم نجاح هذا الهجوم في تدمير المشروع النووي الإيراني الأمر الذي سيخلق واقعاً جديداً يضطر فيه العالم للرد على إسرائيل".

وكثرت التقارير في أمريكا أيضاً حول صعوبة توجيه ضربة عسكرية تؤدي إلى تدمير المشروع النووي الإيراني، لأن المنشآت النووية الإيرانية منتشرة ومبعثرة في كافة الأرجاء الإيرانية، ومخبأة جيداً داخل أنفاق عميقة الغور في باطن الأرض، والصعوبة الكبيرة التي تواجه أجهزة الاستخبارات الغربية المختلفة في جمع المعلومات الدقيقة حولها، ولكن يبدو أن هناك مبالغة كبيرة في نشر مثل هذه المخاوف.

هناك قوة الولايات المتحدة وعظمتها العسكرية، إذا ما قررت فعل شيء، فإنها تكفي لإلحاق الضرر الكبير بالمنشآت النووية الإيرانية حتى لو لم تؤدِ إلى تدمير هذه المنشآت بشكل تام. فالمسألة تبدو إذن مسألة التوقيت: فمتى تحين اللحظة التي يقرر خلالها الرئيس الأمريكي (أو الحكومة الإسرائيلية) القيام بهذا الهجوم؟ ومتى يحين اليوم الذي يدرك فيه الرئيس الأمريكي بأنه بدلاً من أن ينهي فترته الرئاسية بشرق أوسط ديمقراطي كما آمل، أو أنه يترك شرق أوسط يجري فيه سباق محموم حول أسلحة الدمار الشامل سباق خطير وقاتل؟

المشروع النووي الإيراني والـلاخيار الإسرائيلي

بقلم: "أمنون لورد"(*)

نائيل يرغسون، مؤرخ تحوّل إلى نجم في العقد الأخير، في أعقاب تأليفه لكتاب حول الحرب العالمية الأولى، وهو يشغل الآن منصب معيد في جامعة هارفارد، ويكتب أعمدة يومية في العديد من الصحف المهمة في العالم، فقبل حوالي أسبوعين (في الخامس عشر من كانون الثاني) نشر مقالاً في صحيفة "ساندي تلغراف" كان تحذيراً أطلق عليه بعض المراقبين بأنه "تحذير حول نشوب حرب عالمية جديدة حول الخليج العربي"، وقد كتب هذا المقال من رؤيته كمؤرخ مستقبلي، يحلل في سياق التطورات الحالية.

"مقدمات" حرب الخليج الكبرى، بحسب ما يطلق عليها: فهل نحن نعيش هذه الأيام مقدمات الحرب العالمية القادمة؟ يتساءل في مقالته.

في السنوات التي انقضت منذ مطلع القرن الحالي تزايدت حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج وحتى عام 2006 فقد تراكمت تقريباً جميع العوامل المفجرة التي من شأنها خلق مواجهة شاملة أكبر من حيث شموليتها وأبعادها من حرب الخليج عام 1991 – 2003.

فالسبب الأول الأكثر أهمية بالنسبة للحرب هو: تزايد أهمية المنطقة نسبياً، كونها مصدراً لتزويد الطاقة أمام تضاؤل مصادر النفط، ومن جانب ثان، تسارع وتيرة النمو للاقتصاديات الآسيوية، ومن الصعب الاعتقاد، أنه كان طوال التسعينات سعر برميل النفط عشرين دولاراً.

(*) عن صحيفة: "مكور ريشون" – تاريخ: 2006/2/6.
الكاتب، متخصص بالشؤون العسكرية والأمنية الإسرائيلية.

السبب الثاني، ديموغرافي: ارتفاع نسبة الخصوبة في العالم الإسلامي وبخاصة في إيران بنسبة 2.5% عن النسبة الموجودة في أوروبا. وأكثر من خمس المجتمع الإيراني كان في عام 1995 أصغر من عمر الرابعة عشرة وما دون. وهذا هو الجيل الذي يملك الاستعداد والجاهزية للحرب في عام 2007.

السبب الثالث، والأهم من ذلك كله: إن إيران والعالم الإسلامي، يغلب عليه الشعور الديني منذ عام 1979. الخليط الديني الذي تشكله الإسلاموية يمتلك قوة هائلة ليس أقل من الإيديولوجيات المتطرفة التي سادت الغرب في القرن السابع كالشيوعية والنازية، فالإسلاموية هي بطبيعتها معادية للغرب وللرأسمالية ومعادية للسامية. ولحظة الحقيقة في هذه الإسلاموية عبرت عن نفسها عندما هاجم الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إسرائيل بصورة غير مسبوقة في كانون الأول2005، وعندما وصف المحرقة بأنها "خرافة" ودولة إسرائيل على أنها وصمة عار في جبين البشرية يجب إزالتها من الخريطة.

قبل عام 2001 لم ير الإسلاميون أية وسيلة لمحاربة أعدائهم سوى الإرهاب من غزة وحتى منهاتن، كان بطل هذه الحرب هو "المخرّب الانتحاري" وقرار نجاد تسريع تطوير الأسلحة النووية هو من أجل أن يكون لإيران القوة نفسها التي تملكها كوريا الشمالية في شرق آسيا التي تطمح بإبادة حلفاء أمريكا في المنطقة.

وفي ظروف مختلفة، لم يكن من الصعب إحباط جهود أحمدي نجاد، فالإسرائيليون أثبتوا أنهم مهيئون للقيام بهجوم استباقي ضد المنشآت النووية العراقية في عام 1981. وقد عرض على إدارة بوش من قبل الإسرائيليين القيام بهجوم مشابه طوال عام 2006 على المنشآت النووية الإيرانية، وإن الولايات المتحدة كانت مستعدة لذلك بحكم وجود قواعد عسكرية لها في العراق المجاورة وفي أفغانستان. ومع وجود معطيات وإثباتات استخبارية مفادها: إن إيران خرقت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكن وزيرة الخارجية الأمريكية، رايس، فضلت اللجوء الآن إلى الوسائل الدبلوماسية.

الرأي العام الأمريكي وكذلك الأوروبي عارض بشدة الهجوم العسكري

على إيران بسبب الحرب في العراق.. لذلك فقد وصل الوضع إلى ما هو عليه الآن، فحتى لو كان أحمدي نجاد محامياً مجرباً عن التجارب النووية خلال اللقاء الذي أجرته معه محطة ألC.N.N، فالليبراليون الأمريكيون يقولون: إن المخابرات المركزية ساهمت في الوصول إلى مثل هذا الوضع.

وبذلك فإن التاريخ يكرر نفسه، كما هو الحال في الثلاثينات من القرن الماضي، عندما خرقت الديماغوجيا اللاسامية القرارات الدولية وبدأت ألمانيا تسلح نفسها وتستعد للحرب. فهناك شخص واحد فقط الذي يعزز إصرار الرئيس بوش في هذه الأزمة، ليس طوني بلير الذي فقد ثقته بالحرب الأمريكية على العراق، وإنما شارون الذي خضع لبعض الضغوط في الوقت الذي تقترب فيه الأزمة الإيرانية من ذروتها. وفي وقت تعيش فيه إسرائيل دون زعيم قوي يشعر أحمدي نجاد أنه مطلق الحرية كما فعل الغرب في الثلاثينات عندما استسلم للأوهام. حينئذ ستوجه طهران صاروخاً نووياً باتجاه تل أبيب، وحكومة إسرائيل برئاسة نتنياهو أصدرت أوامرها بتوجيه صاروخ نووي باتجاه طهران. المتفائلون يدعون أن الأزمة الكوبية في عام 1962 تكرر نفسها الآن. ولكن ليس هذا ما يجري في حقيقة الأمر، التراشق بالصواريخ النووية ونتائجه المرعبة لن يمثل فشل الدبلوماسية فحسب وإنما يؤشر إلى نهاية عهد النفط. أناس كثيرون يتحدثون عن انهيار الغرب في مثل هذه الحالة.

لكن هذا المؤرخ مضطر للتساؤل حول دلالات حرب 2007 – 2011 فهل ستعزز هذه الحرب وتثبت صحة الرؤية الجوهرية لإدارة الرئيس بوش بشأن الضربة الاستباقية؟ وهل كانت الإدارة الأمريكية متمسكة بهذه الرؤية في عام 2006؟ وهذا أمر من شأنه أن يقضي على المهزلة النووية الإيرانية بالحد الأدنى من الأثمان، وربما في حينها ستنشب حرب الخليج العظمى".

عودة الجبهة الشرقية:

السيناريو الذي يطرحه بيرغسون، يجب أن يأخذ بالحسبان، وهو يشهد بشكل آخر على جميع التراجعات السياسية الداخلية في إسرائيل عشية انتخابات

آذار2006، ويلزم صنّاع القرارات في إسرائيل رؤية المشكلة النووية الإيرانية بالعين التي يجب أن تعمل على إعداد عملية إنقاذ وطنية شاملة، وإذا ما رأى صنّاع القرارات الإسرائيليين الأمور على هذا النحو، فإن رئيس هيئة الأركان العامة، دان حالوتس، صادق فيما أطلقه من تحذيرات في بداية الأسبوع الفائت عندما رأى في المشروع الإيراني مصدراً للتصعيد وهو أمر من شأنه أن يؤكد على رؤية العملية الاستباقية المطلوبة في مصطلحات اللاخيار، وهو يعني أن لا شيء يحول بين الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية وبين توجيه سلسلة من الضربات العسكرية المطلوبة من أجل تحييد التهديد الإيراني.

إن مختلف الجهات العسكرية والأمنية ملزمة بالتفكير بمصطلحات عسكرية عملياتية واضحة وليس الاستسلام للضعف والهوان الذي ينبع من الفرضية التي تقول: إن مهمة تحييد التهديد الإيراني ملقى على كاهل قوة أخرى غير إسرائيل، أي على كاهل الغير.

الفرضية هي أن إسرائيل سوف تقوم بإنزال ضربة أو عدة ضربات خلال السنة أو السنتين القادمتين، من أجل تحييد المشروع النووي الإيراني، هي فرضية ممكنة التحقيق. المراقبون العرب الذين يتابعون ما يجري بين إسرائيل وإيران يؤكدون بأن الحرب بمستواها المنخفض تدور الآن بين الدولتين. وفي ضوء هذه الرؤية فإنهم يتذكرون ثلاثة حالات موت فجائية في إيران مؤخراً، والحالة الأكثر أهمية فيها هي وفاة قائد الحرس الثوري. في مقابل ذلك، هناك من يدّعي من بين المراقبين العرب، أن إيران قد وضعت لها موطئ قدم في الصراع مع إسرائيل، وهم يطرحون دلالات مؤكدة بأن الوضع أصبح هكذا. فالمرحلة الانتقالية بين الحرب المنخفضة المستوى والحرب بكامل أبعادها وقوتها يمكن أن تصبح متدرجة، وفي نهاية المطاف، عندما تصل الجهود لتوجيه الضربة الاستباقية إلى أوجها فإنه من غير الممكن إخفاء ذلك. فإن النار في مثل هذه الحالة ستصل مرةً واحدة إلى حدود إسرائيل، وإسرائيل بالتأكيد ستجد نفسها تخوض حرباً حقيقية في جبهات الشرق والشمال، فحزب الله سوف يرد وربما السوريون أيضاً.

هذا السيناريو يتناقض تماماً مع المفهوم السائد لدى المؤسسة الأمنية في إسرائيل، والذي بموجبه لا ترى هذه المؤسسة أنه ليس هناك في الأفق إمكانية لأن تتشكل جبهة للدول المحاذية لإسرائيل والتي من شأنها أن تنذر بالحرب على إسرائيل، وقد قابلت منذ مدة كل من اللواء احتياط "يديدا يعاري" قائد سلاح البحرية السابق، ومدير هيئة تصنيع الوسائل القتالية "رفائيل" حالياً وتحدثت معه حول نظرية الحرب الجديدة ضد الإرهاب. وقد اعتبر هذه الحرب في نظره تحدٍّ استراتيجي وتكتيكي على السواء يواجهه الجيش الإسرائيلي في هذه الأيام. وقد أكد يعاري على أن مثل هذا الوضع قد يتغير سريعاً إذا ما خرجت الولايات المتحدة من العراق، وتعود الجبهة الشرقية إلى واجهة الأحداث في عالمنا. وتشكل جبهة شيعية من إيران مروراً بالعراق وانتهاءً بلبنان، في حينها ستعود القوة النووية الإسرائيلية لتكون الرد الأنسب.

حماس تحت المظلة الإسرائيلية:

في ضوء مثل هذه التطورات، ينبغي على إسرائيل أن تهيء نفسها لكل ما يحدث في السلطة الفلسطينية، الاستمرار بوجودها في الضفة الغربية، ومواصلة الحرب على الإرهاب، وألا تأخذ بحسبانها أي انسحاب أحادي إضافي، لأننا بذلك نخلق بأيدينا جبهة إضافية في وقت نعيش فيه أزمة وجودية، إسرائيل أخطأت عندما ركزت جهودها على عمليات التصفية ولم تحقق أي إنجازات كما حققتها الولايات المتحدة في ضرب وتحييد البنى التحتية لتنظيم القاعدة. ادعى عضو الكنيست يوفال شتانيس في محاضرة له في مؤتمر هرتسيليا، وهو محق بما يدعي أنه في السنوات الخمس الماضية ضعفت قوة القاعدة لأن قاعدتها في أفغانستان تم القضاء عليها، وإن أية دولة إسلامية ليس لديها الاستعداد الآن لتقديم ملجأ لها.

في مقابل ذلك، عندما نتفحص إنجازات حماس بالمستوى نفسه فمن الصعب علينا الادعاء وحتى القول: إن مكانة حماس قد ضعفت أو حتى تعرضت للضرر. على العكس فقد تعززت قوة ومكانة حماس وكذلك بقية منظمات

الإرهابية الفلسطينية مثل الجهاد وكتائب شهداء الأقصى، ويتابع شتانيس القول: "تمتلك حماس اليوم إمكانات غير محدودة من زاوية بناء قوتها في غزة، فلديها قواعد ومعسكرات تدريب علنية، ولديها قاعدة لتصنيع الأسلحة شبه مكشوفة والشيء نفسه من الزاوية السياسية". وكذلك نجح زعماء حماس إلى حدّ كبير في نسج علاقات دولية وأخرى أكثر قوة مع سوريا وإيران، وبعض العلاقات التي تأخذ أبعاداً قوية مع بعض الأطراف الأوروبية ومن الزاوية التاريخية، فإن الأمر الأكثر خطورة وسوءاً بالنسبة لإسرائيل، هو ما حصل في هذا الأسبوع، عندما حصلت حماس على هذه النسبة الكاسحة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وبالطريقة نفسها "الديمقراطية" التي حصلت خلالها الانتخابات لاسيما عندما تشكل حكومة وتصبح أمراً واقعاً بالنسبة لإسرائيل، وهو أمر قد يلحق أضراراً كبيرة بصورة إسرائيل باعتبارها تشن حرباً لا هوادة فيها ضد الإرهاب.

بكلمات أخرى، هذا التنظيم الإرهابي الخطير (حماس) يحصل على الشرعية، هذه الأيام، بفضل التقصير الإسرائيلي، والأسوأ من ذلك، فإنه يحصل على شرعية سياسية دولية بفضل الانتخابات التي جرت. أسلوب حماس في تدبير عمليات القتل الجماعي (العمليات الانتحارية) يكتسب الشرعية بوساطة هذه الانتخابات وهو الآن تنظيم شرعي ومشروع في أعين العالم برمته. والخطر الكبير هو بعد أن يدخل هذا التنظيم إلى السلطة ويتسلم زمامها فإنه سيحول السلطة الفلسطينية إلى قوة ذات أبعاد وقدرات هجومية، لذلك، لا سبب أو مبرر يدفع إسرائيل لتسليم العدو مناطق إضافية تمكنه من شن هجمات على مواطنيها. فدولة "حماستان" هذه ستشكل قاعدة صلبة وقوية لإيران في (أرض إسرائيل). فإسرائيل ستضطر لبث الروح في "فتية التلال" وحثهم على احتلال المزيد من التلال في الضفة، وتحول دون إقدام قوات حرس الحدود على إخلائهم بناءً على قرارات من محكمة العدل العليا، وألا تسمح أبداً، بعودة مثل هذه اللعبة الخطيرة، في وقت تتوسع وتزدهر فيه الكتل الاستيطانية الكبيرة.

الجبهة الشرقية الجديدة

بقلم: "بن كسبيت"(*)

بعد أيام عدة من فوز حماس في الانتخابات، قام رئيس بلدية نابلس "عدلي يعيش" بجولة على شوارع المدينة، وقد توقف هو ومرافقيه إلى جانب بناء فخم يتم بناؤه في مركز المدينة، وفي ميدان "جمال عبد الناصر" وهذا البناء تنفذ بناؤه بلدية نابلس. يبلغ ارتفاعه نحو ثمانية طوابق، ويضم شقق سكنية ومكاتب تجارية، وصالة سينما وقد ساهم المجتمع الدولي في بنائه بمبلغ 25 مليون دولار، وصالة السينما ستكون عنوان هذا البناء الفخم، وهي صالة فسيحة، جديدة، فخمة، تحتل مساحة طابقين من أصل الطوابق الثمانية، وسوف تبدأ في عرض الأفلام خلال عام. يعيش رئيس البلدية، منذ الانتخابات البلدية هو أحد مسؤولي حماس في المدينة.. اشتاط غضباً عندما شاهد صالة السينما: "سوف لن نسمح بافتتاح هذه الصالة" صرخ قائلاً، وأمر على الفور بإلغاء هذا المشروع: "هذه السينما ستكون رمزاً للاختراق الغربي، ومن غير المعقول، أن يأتي أبناؤنا لمشاهدة أفلام في صالة تملكها البلدية".

صحيح، حتى الآن، إن موضوع صالة السينما في نابلس هو موضوع ثانوي بالنسبة لنا، ولكن ما ينتظرنا بعد فوز حماس بالانتخابات هو الأسوأ أكثر من أي وقت آخر. "إيران، هنا الآن" هذا هو الفيلم الذي يتم عرضه علنياً في هذه الساعة، وهو الموضوع الأكثر حضوراً في نقاشات المؤسسة الأمنية مؤخراً. فالجبهة الشرقية التاريخية تلقي بظلالها علينا مجدداً. وتحاول أن تتشكل على نحو جديد. إيران، سوريا، حزب الله، حماس، أربعة أذرع لجسم واحد يتلقى أوامر من رأس واحد، من الأفعى التي تعسكر في طهران، فهذه الجبهة قد ضربت وتداً قوياً وحقيقياً هنا، في الساحة الخلفية لإسرائيل، وحماس هي اليد الإيرانية الطويلة

(*) عن صحيفة: "معاريف" – تاريخ: 2006/2/11.

التي يتم تحريكها من بعيد تتأهب الآن لإلحاق الضرر بنا.

النقاشات التي تدور في المؤسسة الأمنية (برئاسة رئيس الأركان) وفي وزارة الدفاع (برئاسة وزير الدفاع) يسودها جو سوداوي قاتم. فقد اتفق الجميع على أن الخيار الوحيد المطروح على إسرائيل، هو خيار واضح: الانفصال التام عن الفلسطينيين.. انفصال شامل وكلي وواضح وحقيقي عن الفلسطينيين: "فإذا كان الفلسطينيون قد اختاروا حماس، فهذا هو ما يستحقونه" يقول مصدر رفيع المستوى في المؤسسة الأمنية: "عندما نزيد حماس أو الشعب الفلسطيني أن يبحثوا عنا، فسوف يجدون عنواناً". رئيس الأركان دان حالوتس، هو الذي يتبنى هذا الموقف: "يجب علينا ألا نتردد" يقول: "يجب علينا أن نتجنب لعبة الانتظار فأمامنا ضوء أحمر، يجب ألا نتجاوزه وإذا ما ترددنا فإنه سوف يهدم الجدار الدولي على رؤوسنا".

ما يقوله المحللون: بأن الناطقين باسم المؤسسة الأمنية، وكذلك وزارة الدفاع، بدءاً من حالوتس ومروراً بطاقم هيئة الأركان وانتهاءً بوزير الدفاع موفاز، كلهم يقترحون: الانفصال وقطع الاتصالات مع الفلسطينيين، يجب عدم الحديث مع أي منهم حتى مع أبي مازن، ويجب وقف المفاوضات نهائياً، ووقف المساعدات المالية، وعدم نقل الأموال إليهم، وإغلاق المعابر، لا عمال البتة، ولا سواح، لاشيء على الإطلاق. نحن هنا، وهم هناك، بالمناسبة، هذه الدعوة لم تتضمن المبالغ المالية التي تم نقلها للسلطة هذا الأسبوع. في النقاش الأمني نفسه الذي جرى قبل عدة أيام اقترح الجميع (ما عدا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء عاموس يادلين، الذي لم يوافق على أي من هذه الاقتراحات) نقل تلك المبالغ المالية لأن حماس لم تشكل الحكومة حتى الآن لأن الحديث يدور عن مرحلة انتقالية.

الغوص في بركة حماس:

منذ اللحظة التي تتشكل فيها مثل هذه الحكومة، سواء أكانت حكومة تضم حماس، أو جزءاً منها فالأمر سيان حتى إذا كان أبو مازن سيستخدم صلاحياته أم

لا، فمنذ اللحظة التي يعلن فيها عن تشكيل الحكومة يجب على إسرائيل أن ترفع أيديها وترحل. فلا دخول فلسطيني إليها، ولا خروج إسرائيلي إلى المناطق الفلسطينية، لا أحد يتحدث إليهم ولا أحد يستمع إليهم، المعابر مغلقة، تستمر في تزويد الكهرباء لهم (مقابل تعهدات بدفع المقابل) وإذا كانت هناك ضرورة لوقف الحليب عن الرضع فليكن. فليهتموا بأنفسهم هم. وليغطسوا في بركة حماس، يجب علينا أن نتمسك ونصر على سياسات فلسطينية واضحة يقول رئيس الأركان: وألا نسمح لهم بإحداث ولو مجرد ثقب بسيط في جدارنا.

حتى اللحظة، بحسب أقوال رئيس الأركان، فإن جدارنا قوي ومستقر، ماذا سيحدث غداً؟ كل شيء غير واضح، الأمريكيون يضللون قليلاً حتى الآن بشأن الاتصالات مع حماس، أما الأوروبيون فهم أكثر حيرة وإرباكاً. يجب علينا ألا نسقط في مثل هذا الفخ. يقول حالوتس، الحديث يدور حول فخ معسول، حماس الآن تتحدث بلسان معسول، وتحاول أن تهدئنا بأقراص منومة، وتدعي أنها لم تفعل أي شيء حتى الآن فما قلناه حتى الآن هو: "الدعوة لتدمير إسرائيل"، يقول حالوتس مضيفاً: "يجب علينا ألا نشترك في هذه اللعبة المزدوجة، ولن يكون هنا "رجل طيب" على شاكلة أبي مازن (إسرائيلي) ورجل "شرير" على شاكلة رجل حماس "أبو طير" (الإسرائيلي) ولا "أبو هنية" أو خالد مشعل. فنحن منظومة واحدة وقوية وليست لدينا نوايا للوقوع في فخ مثل هذه المغريات. فإذا ما رضينا على أنفسنا وتراجعنا ستسيطر حماس على كل شيء، ويبقى الموضوع الإسرائيلي والدولي رهناً بدعوات حماس التي تساهم في ترسيخ وتجذر دولة إيرانية إسلامية خلال عقد من الزمن هنا بالقرب من كفار سابا، نحن ننقل إليهم ثلاثمائة مليون "شيكل" شهرياً، وهم سيموّلون مدارس التحريض المتطرفة. مثل هذا الأمر لن نسمح له بالحصول بأي حال من الأحوال. هكذا يقرر حالوتس، محور طهران – دمشق – بيروت – غزة يجب أن يتحطم وينكسر هنا والآن.

فكل تنازل، أو أي تراجع، يقول المحيطون بحالوتس: سيكلفنا أثماناً باهظة، فحالوتس يشخص النموذج الإيراني الذي تتبناه الآن حماس، الأسلوب السلطوي نفسه. الذي يبدأ بالهدوء وبطرق سلسة وبعد ذلك بطرق إرهابية وعنيفة، فقد

بات واضحاً أن الإيرانيين معنيون بالوجود هنا ويحاولون العمل ضد إســرائيل، ولن تسمح لهم بذلك مطلقاً، يقول حالوتس في إطار السجالات الداخلية: الآن ينبغي النظر إلى حماس باعتبارها ذراع إيراني، دون أن تتحدث الفارسية، الجميع سيان إيران وحماس وحزب الله.

خطر وجودي حقيقي:

وجهة نظر الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية بشكل عام هي وجهة نظر هجومية جداً، ويتم طرح وجهة نظر أخرى أكثر هجومية هذا الأسبوع. ومن الممكن أن نتخيل حدوث نوع من الصدام بينها وبين المستوى السياسي. فهــم (الجيش والمؤسسة الأمنية) يعلقان آمال واسعة على إيهود أولمرت، ويعرفان ثمن الضغوط والقيود الانتخابية، ويأملون أن ينجح أولمرت ويتجاوز ذلك ويعمل بما هو مطلوب منه بعد ذلك، الأمل الذي يعلقه الجميع، بألا يتراجع أو يتراخــى المستوى السياسي، وألا يبدأ بالتراجع على خلفية النماذج التي تطرحها مدرسة "دون فيسغلاس". لكن هذه المرة، كما يتحدثون في المؤسســة الأمنيــة، لــن يسمحوا بحصول ذلك، وإذا ما تخدعنا هذه المرة فإننا بالتأكيد سنخدع أنفسنا.

وهناك جهات داخل الجيش الإسرائيلي (ليست مقربة من حالوتس) تعتقد أن الحديث يدور حول خطر وجودي حقيقي، فبعد 10 - 15سنة ســتجد إســرائيل نفسها أمام واقع لا يمكن لها أن تحتمله، وضع يتشكل على جبهة إسرائيل الأمامية. وفي حينها سيكون الأمر متأخراً جداً، لاسيما إذا ما أتضح الأمر بأن حماس أكثــر ذكاء وأكثر إبداعاً وأكثر خطورة مما نخشاه منها الآن. وإذا ما عرضت على ســبيل المثال، وقف النار طويل الأجل، يُلزمها وبكبح جماح الجهاد الإسلامي على السواء. ويرفع أسهم البورصة في تل أبيب إلى أعلى مستوى لم يسبق له مثيل. يجب علينــا بأي حال من الأحوال، كما تقول هذه المصادر المذكورة ألا نسقط في هذا الفــخ يجب علينا ألا نرهن مستقبلنا بأوهام الحاضر.

هذه الجهات نفسها: "غير المحسوبة على حالوتس" تؤيد بقوة الانفصــال التام عن الفلسطينيين الانفصال المادي الكامل، حتى قطــع التيــار الكهربــائي

وشيكة المياه، وترك إيران لتزودهم بالكهرباء والمياه في مثل هذا الوضع، وفي وقت قصير حتى يكتشف الفلسطينيون أنهم أخطئوا باختيارهم ويدركون أنهم صوّتوا لصالح منظمة متطرفة عسكرية سوف تدمر أي أمل لهم بحياة جيدة وللشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ومن الصحيح أنه باستطاعتنا أن نثبت للفلسطينيين الآن أن انتخابهم لحماس كان خطأً فاحشاً.

وماذا يجري داخل حماس الآن؟ توتر داخلي غير بسيط، لا يظهر للعيان خارج حماس. حركة حماس هي منظمة مؤسساتية منضبطة ومنظمة وتعمل بانتظام، لا تنشر غسيلها الوسخ على حبل الآخرين، أحد الموضوعات التي يدور حولها الجدل داخل حماس هو إذا كان من الضروري الوثوق بالسلطة الفلسطينية خلال أداء قسم الحكومة. فالتيار المعتدل داخل حماس لديه الاستعداد للوثوق بها خلافاً للتيار المتطرف الذي يرفض ذلك متسائلين: "أنؤدي يمين القسم للسلطة الفلسطينية؟ ما الفائدة في ذلك؟ نحن لا نقسم إلا بالقوانين التي تستند فقط للقرآن والسنة النبوية، وإذا ما أقسمنا بحسب القوانين العلمانية، فإننا كما لو نخدع الذين صوّتوا لنا".

هناك ثلاثة تيارات مركزية داخل حماس. قيادة حماس في الخارج (خالد مشعل) المقيم في دمشق وقيادة حماس في الداخل يترأسها (إسماعيل هنية والزهار وأبو طير) وحماس السجون (المعتقلين في السجون الإسرائيلية) فلكل من هذه التيارات الثلاثة وجهة نظر خاصة به، المتطرفون والمعتدلون يتداخلون فيما بينهم، فعلى سبيل المثال، خالد مشعل يتكلم في هذه الأيام حديثاً معسولاً للغاية (نعترف بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل) وفي الوقت نفسه، يتخذ محمود الزهار مواقف متطرفة. أما التيار الأكثر تطرفاً وأكثر تشدد وعسكرتارية هم القادة الميدانيون قادة وكوادر "كتاب عز الدين القسام" وزعيمهم الجريح محمد ضيف الذي يمتلك القول والفعل من بين هذه التيارات الثلاثة.

في الأيام الأخيرة، حقق قادة حماس إنجازات كبيرة وهائلة، من ضمنها ضمانات سرية من دول عربية مختلفة في مقدمتها العربية السعودية، في حال إقدام إسرائيل على وقف التحويلات المالية وتخفيض المعونات الدولية، فإن هناك من

يعوض عن ذلك، فالسعودية ودول عربية أخرى ستموّل نظام حكم حماس بدلاً من الاعتماد على تحويلات إسرائيل ومعونات الدول الغربية.

وفي الحوار الذي تجربه حماس مع أبي مازن تُطرح أفكاراً كثيرة، وفي نهاية كل حوار يعود قياديو حماس إلى مرجعياهم ويجرون حواراً داخلياً حول هذه الأفكار بهدف مقاربة وجهات نظرها مع الأفكار التي يطرحها أبو مازن. أبو مازن حتى الآن يلعب بفكرة إعطاء حماس إمكانية تشكيل الحكومة بهدف إفشالها وبعد ذلك يمكنه هذا الأمر من الإعلان عن تقديم الانتخابات وعلى أمل أن يبطل ذلك نتائج الانتخابات التي جرت حديثاً.

حتى الآن، الوضع غير مشجع، السياحة إلى أراضي السلطة في انخفاض متسارع، وبخاصة السياحة المسيحية إلى مدينة بيت لحم، والسكان المسيحيون يعيشون مخاوف كبيرة، ويخشون من أحكام سلطة حماس المقبلة، مثل وضع قوانين تحدد الملابس، وتمنع تداول المشروبات الروحية، الجميع يعيش حالة انتظار الأردن المرعوب، عبد الله مذعور هو الآخر، فقد تحدث بتعبيرات حادة خلال لقاء مغلق في واشنطن هذا الأسبوع عن الكارثة والمصيبة التي ستلحق به وبنظام حكمه إذا ما سيطر الإسلام المتطرف على المنطقة: "فالإسلام المتطرف يشكل خطراً كبيراً على منطقة الشرق الأوسط وعلى الأردن أيضاً".

يقول الملك عبد الله: "المنظومات التي يمتلكها الإسلام الراديكالي من شأنها أن تهز أنظمة الحكم في المنطقة برمتها" قال الملك عبد الله لزائريه من الإسرائيليين الذين استضافهم في أحد فنادق العاصمة الأردنية عمان في أثناء العملية "الانتحارية" التي استهدفت بعض الفنادق في العاصمة في العام الماضي: "هؤلاء الناس، هؤلاء الإرهابيون، يشوهون العقيدة الإسلامية، ويوظفونها لخدمة أفكارهم ويستخدمونها لتنفيذ جرائمهم".

وزير الدفاع، شاؤول موفاز، سافر بالأمس لحضور اجتماع وزراء دفاع حلف الناتو في صقلية وسوف يلقي خطاباً أمام المؤتمر، وسوف يستغل فترة وجوده في المؤتمر لعقد اجتماعات مع جميع وزراء الدفاع الذين يحضرون هذا المؤتمر، وسوف يكشف أمامهم معطيات خاصة بحماس محاولاً أن يعزز من

الجدار الذي تحاول إسرائيل بناءه لمواجهة حماس، وسوف يكشف موفاز لنظرائه فحوى العلاقة القوية بين حماس وإيران، الجبهة الشرقية الجديدة قيد التشكل. والخطر المحدق الذي ينطوي عليه ظهور مثل هذه الجبهة ليس على الشرق الأوسط فحسب وإنما على أوروبا والعالم بأسره. في الأسبوع القادم سيزور موفاز القاهرة، وهناك سيجد بانتظاره صديقه حسني مبارك فالعلاقات بين الاثنين أصبحت منذ مدة علاقات استراتيجية، الآن هما يواجهان خطراً استراتيجياً مشتركاً ينبغي عليهما مواجهته.

فضائية الأقصى:

حماس، تستعد الآن، للتركيز على "المعركة على الوعي" أو بكلمات أخرى، على وسائل الإعلام. حماس ترصد الآن مبالغ مالية ضخمة لإقامة شبكة إعلامية محلية، وبعد ذلك، إقليمية ومن ثم دولية، قناة فضائية بادئ ذي بدء شبيهة بقناة "المنار" التابعة لحزب الله. هذا التوجه أقرته قيادة حماس بدمشق، خالد مشعل يدرك جيداً، أن قنوات التلفاز ومحطات البث الإذاعية تشكل مرحلة إضافية متقدمة على طريق السيطرة على المنطقة.

أما القمر الصناعي "الحمساوي" فإنه على الطريق، فهذه الأيام بدأ البث التجريبي لمحطة حماس في غزة "تلفزيون الأقصى" اسم هذه المحطة. فهي تبث الآن من إحدى المساجد في غزة، وفي جباليا بالتحديد على ما يبدو بدأ البث في الأول من كانون الثاني، قبل شهر تقريباً، والحديث يدور حول بث تجريبي على (تردد 62UHF) حماس تحرص جداً على إخفاء مكان البث وهوية العاملين في المحطة، ولديها خطة لإقامة محطة بث إضافية أخرى في الضفة الغربية، وتخطط أيضاً لشراء محطة فضائية تستطيع أن تبث لمنطقة الشرق الأوسط وللعالم على السواء. حماس أهلت لهذا الغرض طاقم محترف، فني وتقني، مقدمي برامج مخرجين، مذيعين، هذا الطاقم تدرب في الخارج واكتسب خبرات ومؤهلات عالية في مصر وفي شبكة "الجزيرة" وتم تدريب النساء أيضاً وتم تأهيل طاقم محترف من النساء المهتم بقضايا المجمع والنساء.

يستمر البث التجريبي لمدة ثلاثة أشهر، ويعرض بعد ذلك جدولاً زمنياً متواصلاً للبرامج، الحديث يدور عن بث برامج دينية وبرامج صحية واجتماعية وإخبارية وثقافية، وبالإمكان أن نتخيل كيف يمكن أن تعرض إسرائيل خلال هذه البرامج، وفي حماس يخططون لإقامة قرية إعلامية كبيرة تعمل على إنتاج وبث جميع النشاطات الإعلامية للمنظمة، ويتفحصون إمكانية إقامة هذه القرية في المدينة الإعلامية الكبيرة في دبي، فقد أنشأوا الآن الشركة التي ستقوم على تنفيذ هذا المشروع، وتدعى هذه الشركة "شركة الرباط للإعلام والإنتاج الفني" رئيس مجلس إدارتها هو محمد محمود فتحي حامد، هو من حماس ومتطرف على نحو خاص، (وهو أسير محرر أمضى عدة سنوات في السجون الإسرائيلية في التسعينات) وهو من سكان بيت لاهيا رشح نفسه للانتخابات التشريعية من قبل حماس، وعن قريب سوف يفتتح إذاعة بث يومية يبدأ بنشرة أخبار يومية ومن ثم برامج مختلفة وقد أطلق عليها "إذاعة الأقصى".

حامد بمثابة وزير إعلام لحماس، كان متورطاً في السابق في العديد من العمليات العسكرية ويتبنى وجهة متطرفة، وخلال الاستعراض التي أجرته حماس بمناسبة الانسحاب الإسرائيلي من غزة ألقى خطاباً أمام المحتشدين قال فيه: "نحن في حماس نؤكد ومن خلال كتائب عز الدين القسام أننا سنواصل الجهاد حتى تحرير فلسطين، من النهر إلى البحر، ولن يوقفنا أحد، وبفضل القساميين حررنا غزة في الوقت الذي تزلزل فيه الصواريخ الأرض تحت إسرائيل، فإن أحداً لن يوقفنا عن الاستمرار في جهادنا".

وما يجدر التأكيد عليه في هذا السياق، أن حماس هذه أصبحت القاسم المشترك الأعظم الذي يشغل جميع الأجهزة والمؤسسات الأمنية في إسرائيل. وكذلك الأمر بالنسبة للعميد احتياط، مايك هرتسوغ الذي شغل سكرتيراً عسكرياً لموفاز (والذي يشغل اليوم باحثاً في إحدى مراكز البحث المهمة في الولايات المتحدة) يعد اليوم من أهم المختصين في حماس. فقد نشر بحثاً مهماً في مجلة "فورين أفيرز" تحت عنوان: "هل يمكن كبح جماح حماس؟" والجواب واضح: "على الرغم من أن المتفائلين يعتقدون بأن مشاركة حماس في الانتخابات

والسلطة الفلسطينية من شأنه أن يؤدي إلى إضفاء مسحة من الاعتدال على مواقفها وأهدافها الراديكالية وأساليبها الإرهابية، فالتاريخ يثبت أن العمل السياسي يقود إلى اعتدال المواقف المتطرفة شريطة وجود بعض الشروط غير القائمة لدى السلطة الفلسطينية اليوم".

حتى الآن، لا يزال هناك وجهات نظر أخرى في السياق ذاته، لدى الأكاديميين وكذلك داخل الجيش الإسرائيلي (في المراتب المتوسطة وبخاصة لدى رتبة (عميد) الذين يتسلمون مهامهم في المناطق (الضفة الغربية) ولدى الباحثين في المجتمع الدولي أيضاً) أحد المهتمين بهذا الموضوع هو اليستركروك، رجل الاستخبارات البريطانية الأسطوري الذي عمل في منطقتنا لسنوات عديدة مستشاراً أمنياً خاصاً للاتحاد الأوروبي والمختص بإقامة علاقات مع الفلسطينيين والذي تحول مع الأيام إلى "ضيف مقيم" لدى حماس إلى أن أبعد من هذا المنصب من قبل الاتحاد الأوروبي بسبب استقلاليته الزائدة عن الحدّ وسجاياه وطبائعه البريطانية الباردة والغريبة.

بحسب ما يقوله اليستر: فإن حماس لديها قابلية إذا ما شاركت في السلطة لأن تعتدل في مواقفها وأن تتراجع عن تطرفها، وأن تتعلم أن الأمور التي تتحقق هنا لا يمكن أن تتحقق هناك. ويجب عدم استثناء حماس من هذه القاعدة وإنما على العكس من ذلك، "يجب رؤية هذه الظاهرة (حماس) كعامل تهدئة المنطقة ودافع لإجراء حوار جدي بين الأطراف ومقدمة لنضوج الوضع باتجاه وقف طويل الأمد للنار. من شأنه أن يخلق قوة دفع قوية للهدوء من الصعب خرقه في المستقبل، يعني أن وجهة النظر هذه تمثل وجهة نظر الأقلية لكن الغالبية العظمى تعتقد أن حماس هي إيران، وإيران هي حماس ليس لديها الاستعداد للتنازل عن مواقفها.

الاستعداد للمستقبل:

الكرة الآن في ملعب إيهود أولمرت، أما بالنسبة لليكود، فقد رفع شعار "لنقف أقوياء في مواجهة حماس" لحملته الانتخابية وهو يتحدى أولمرت بذلك. ادعاء الليكود صحيح، ونتنياهو محق في هذا الشعار الذي "يحذر فيه من سيطرة

حماس على السلطة الفلسطينية" من جانب ثان يمكن القول: إن آفي ديختر أحد كبار زعماء كاديما، قد حذر هو الآخر من مجيء حماس إلى السلطة في السلطة الفلسطينية وإن صعود حماس "قد أحرق جميع الطبخات الإقليمية" حتى أن عامير بيرتس يوافق هو الآخر بأنه "لا يوجد ما نتحدث به مع حماس" ويعارض أي انسحابات أحادية.

نتنياهو يطرح برنامجاً غير سيء في مواجهة حماس ووجهة نظر ليكودية متشددة، ولو عرض في ظروف أخرى، ربما لحظي بنسبة كبيرة من استطلاعات الرأي ويرفع نسبة المقترعين لصالح الليكود، لكن الظروف مختلفة الآن. أولمرت يحيط به مجموعة من النجوم، موفاز، ديختر، تساحيا هنغبي، ولكن من الصعب جداً ميله لأي منهم. حتى عامير بيرتس محاط هو الآخر بالنجوم الأمنيين (عامي أيلون، فيلنائي، بن ألعيزر، أفرايم سنيه وآخرين) الجميع ينافسون بعضهم البعض حول موضوع محاصرة حماس.

أولمرت الذي يبدو اليوم رئيساً للوزراء القادم، يتهيأ الآن لتغيير (قرص) تفكيره. فإدارة الصراع الآن ليست بالشكل النموذجي الذي نطمع به. واليوم يبدو أن الأحداث التي حصلت في مستوطنة عمونا قد ألحقت الأضرار به. وظهوره أمام عدسات التلفزة كان سبباً لوقف الميل العام باتجاهه كشخصية تشكل زعيماً قوياً. فبعد الانتخابات إذا ما نجح من المفترض أن يتبنى أولمرت رؤى جديدة ويسير باتجاه جديد، فقواعد اللعبة تغيرت، والمحيط عدواني أكثر فأكثر، والشريك الفتي (المقصود أبو مازن) يبدو الآن أكثر شيخوخة وتهتكاً. وهناك في المؤسسة السياسية من يعتقدون أن أولمرت قد يضطر إلى تغيير جميع الأشخاص المحيطين به بمن فيهم رئيس مجلس الأمن القومي وأولئك المشرفين على العلاقات مع واشنطن، والمستشارون السياسيون والأمنيون وبالتالي التحرر من قيود الماضي، ومن أية إمكانية للإقدام على انسحابات أحادية الجانب.

وبالنسبة لرئيس الأركان، الذي يحظى بإجماع قومي نتيجة لأدائه العملياتي، فإن عليه أن يتحلى بالصبر والمسؤولية.

الأزمة الإيرانية:
الآن ربما يقتنع الروس

بقلم: "شموئيل رونزر"(*)

صرّح مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الأمن العالمي وإنتاج الأسلحة، ستيفن ريد – مايكر لصحيفة "هآرتس" قبل يومين قائلا: "أنا اعتقد انه يوجد حل عسكري للمشكلة الإيرانية". وبعد ساعات قليلة من ذلك توجه ريد – مايكر إلى موسكو لإجراء جولة جديدة من المحادثات كجزء من الجهود الدبلوماسية التي تُبذل من اجل إيقاف برنامج إيران النووي.

وقد اختار ريد – مايكر تفسير شكوكه بواسطة النموذج العراقي، وطبعاً ليس العراق المعقّد في هذه الأيام، الذي لا يمكن تخيّل أي عملية عسكرية لحل مشاكله، تكون مناسبة بالنسبة لإيران، بل العراق الذي كان من قبل. ويضيف ريد – مايكر أن "إسرائيل سبق لها أن قصفت ودمرت المفاعل النووي العراقي في مطلع سنوات الثمانينيات، ومع ذلك، في مطلع سنوات التسعين، اكتشف المراقبون والمفتشون بأن الرئيس العراقي، صدام حسين، قريب أكثر مما قدروا من إنتاج قنبلة نووية. بذلك، فان اللجوء إلى الحل العسكري لم يحل المشكلة". ويضيف "يمكن بواسطة الجيش القيام بعمليات لتعطيل إعمال"، ولكن حكومة مُصرة على إنتاج قدرات نووية ستواصل العمل من اجل ذلك، بل إنها ستجد طرقا بديلة. لذلك فان مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، الذي كما يبدو سيستقيل قريبا من وظيفته ويعود إلى العمل في القطاع الخاص، يقول بأن الحل الوحيد هو الحل الدبلوماسي. جرى الحديث مع ريد – مايكر في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تعكف على إيجاد الطرق المناسبة للتخفيف من

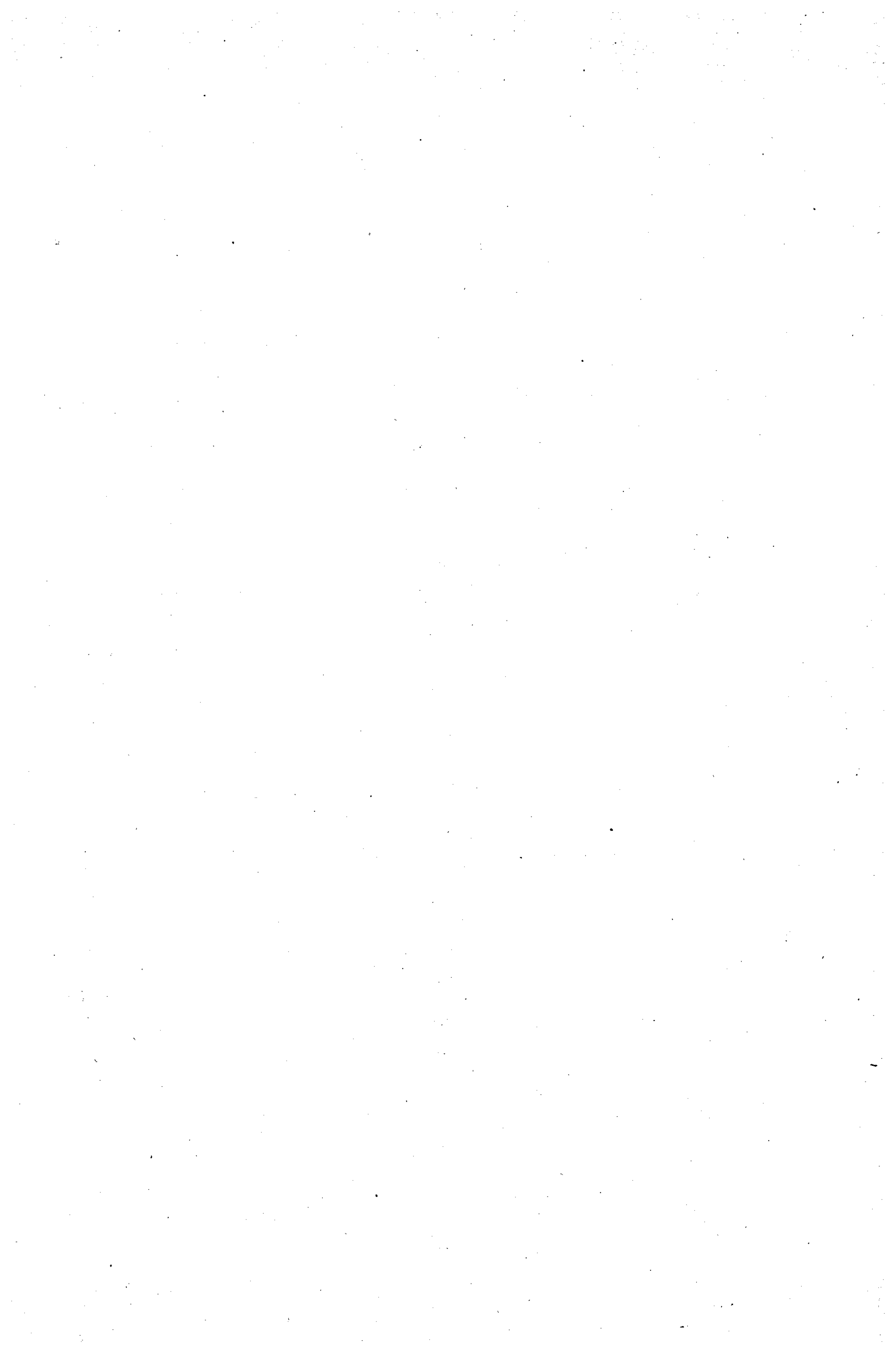
(*) صحيفة: "هآرتس" – تاريخ: 2006/4/21.

حجم وحساسية ما نشر من استعدادات أمريكية للعمل العسكري ضد إيــران. ولكن، قبل أن تأتي الأخبار من طهران وتُسمع تلك البيانات الاستفزازية مــن الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد، حول التقدم الفعلي في مشـــروع الطاقــة النووية الإيرانية.وقد أعقب الإعلان الإيراني وصدور ردود فعل حذرة من جانب واشنطن، حيث جاء فيها "أن إيران أثبتت من جديد إنها لا تســير في الاتجــاه الصحيح"، وكان الرئيس الأمريكي قد علق على المعلومات التي نشرت بخصوص إمكانية اللجوء للقوة العسكرية بطريقة غير حاسمة بقوله "بيانات غير دقيقــة"، ووصف ما نشرته أل "نيويورك" والــ "واشنطن بوست" بأنه يُفهم بأن "المنع" يعني "استخدام القوة"، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة القوة، فنحن نتحدث عن دبلوماسية.

ويعلم ريد – مايكر بأن أحاديث في الأمم المتحدة لن تغير طريق الإيرانيين. ويقول "لم أر علامات على التغيير منذ اتخاذ القرار الرئاسي"، والبيان الإيــراني يعزز فقط هذا الإحساس. المشكلة هي عدم توصل جميع الــدول الأعضــاء في مجلس الأمن إلى نفس النتيجة التي تقول بضرورة العمل وبأي سرعة. والآن، فان جوهر الجهود الدبلوماسية الأمريكية توظف في المفاوضات مع الروس الذين "لا زالوا يأملون"، كما يقول ريد مايكر، بحدوث تغيير في الموقــف الإيــراني دون اللجوء إلى فرض عقوبات ضدهم. وأن الأمــريكيين لا زالــوا يــأملون بــأن يشاطرهم الروس هذا الموقف، كما يعقب بذلك مسؤول إسرائيلي.ومع ذلــك فان مصادر في الأمم المتحدة تقول أن السؤال هو إلى أي حدّ سيواصل الــروس التعطيل، وهل سيهددون باتخاذ الفيتو، وبذلك يعرقلون المســيرة الدبلوماســية ويُجبرون الولايات المتحدة ومجموعة الثلاثة (فرنسا، بريطانيا وألمانيــا) علــى البحث عن مسار آخر للعمل؟ أم أنهم سيكتفون بالامتناع والاحتجاج؟ روسيا واقعة خلال الأسابيع الأخيرة تحت الأضواء الكاشفة الأمريكيــة، ولا ســيما بخصوص الأنباء التي تحدثت عن قيام روسيا بتسريب الخطة العسكرية الأمريكية لاحتلال بغداد، إلى الرئيس العراقي صدام حسين أثناء الحرب الأخيرة ضده. وفي نهاية هذا الشهر، عندما يتم استئناف المباحثات الرسمية في الأمم المتحدة حــول

الطاقة النووية الإيرانية، فانه يتوجب على الروس أن يقرروا مدى إرادتهم ورغبتهم في السير.

الموضوع ليس سهلاً مع الروس في موضوع الذرة الإيرانية، فقد عمل الدبلوماسيون طوال شهر حتى تمكنوا من التوصل إلى تلك الصيغة، أي أن وقتاً ثميناً قد بُذل من اجل نتيجة يصفها ريد – مايكر بأنها "جيدة نسبيا". ولكن مصادر أخرى، وخصوصا أمريكية وإسرائيلية، يصفونها بأنها مخيبة للآمال وعديمة الجدوى ويقولون "إن إضاعة شهر آخر، يمكن أن يُقرب إيران أكثر من التخصيب، وليس مجلس الأمن لاتخاذ قرار". والإعلان الإيراني يوم أمس أكد هذا الاستنتاج.إذا لم يحصل تقدم، يقول ريد مايكر، فإننا سنقدم اقتراحا لمجلس الأمن باتخاذ خطوات حاسمة، وفي واشنطن يقولون بأن الإعلان الإيراني يوم أمس الذي لا يختلف كثيرا عن خطابات الرئيس الإيراني المتحدية والمستفزة السابقة، سيساعد في عملية الإقناع. لذلك يقول ريد – مايكر بأن الطريق ما زالت بعيدة لكي نعلن عن الفشل.



الرهان الإيراني

بقلم: "عمير ربابورت"(*)

سنتان ونصف، هي المدة التي تحتاجها إيران من اجل إنتاج قنبلتها النووية الأولى، ولكن في الطريق إلى ذلك الهدف الثمين من ناحيتها، فإنها لا بد أن تتغلب على الكثير من العقبات الصعبة التي ستواجهها.

العقبة الأولى التي تقف في وجه الإيرانيين هي العقبة التكنولوجية. مع أن إيران أثبتت أمس أنها تمتلك القدرة اللازمة لعملية تخصيب اليورانيوم، لكن ذلك لا يكفي لبلوغ القدرة على إنتاج القنبلة. ووفقا للإعلان، فان الإيرانيين تمكنوا من تخصيب بعض الغرامات القليلة من غاز (U.F6) باليورانيوم، وهذا التخصيب هو بنسبة 3.5 في المائة فقط. والسؤال هو إذا تمكن الإيرانيون من تخصيب اليورانيوم بمثل هذه النسبة (التي تناسب الاحتياجات المدنية) فإنهم بالتأكيد سيتمكنون في نهاية الأمر من تخصيب اليورانيوم بمعدلات ونسب أعلى للأغراض العسكرية. ولكن إنتاج كميات كبيرة كافية من اليورانيوم المخصب على المستوى العالي تعتبر عملية بالغة التعقيد.هناك اعتقاد بأن الإيرانيين سيتمكنون خلال بضعة اشهر من الوصول إلى مستويات تكنولوجية أعلى، ستمكنهم من تخصيب كميات أكبر من اليورانيوم وبنسب عالية تتناسب مع الاحتياجات العسكرية. إذا حدث ذلك، فان هذه ستكون خطوة بالغة الأهمية على طريق إنجاز هدف إنتاج القنبلة النووية، ولا مجال بعد ذلك لإيقافهم عن بلوغ ذلك الهدف إلا عن طريق فرض العقوبات الدولية أو اللجوء إلى الخطوات العسكرية.

هذه على وجه التحديد، ستكون التصعيد التالي المستمر، التي تنتظر الإيرانيين على طريقهم لإنتاج القنبلة: المعارضة من قبل المجتمع الدولي لهم في طريق تحقيق هذا الهدف. وهذا ما يُفهم من سياق خطاب الرئيس الإيراني يوم

(*) صحيفة: "معاريف" – تاريخ: 2006/4/13.

أمس بهذا الشأن. وللحقيقة، فان الإيرانيين يمارسون لعبتهم أمام العالم كله، وهم يلعبون لعبة "البوكر" الوحشية على كل ما في الخزينة. فمن جهة، هم أظهروا يوم أمس أنهم حققوا خطوة بالغة الأهمية، وقوية سوف تُجبر المجتمع الدولي على العمل بسرعة من اجل بلورة خطوة مناسبة، كرد على ذلك. ولكن، من الجهة الأخرى، فان ذلك ينبع أساسا من الضغوطات القاسية التي تُفرض وتُمارس ضدهم. فحتى يوم أمس حافظ الإيرانيون بسرية تامة على عملهم وبصورة ممتازة، وكانت لديهم ثقة مُبرمجة ومخططة، ولم يتحدثوا أبدا عن الدرجة التي وصلوا إليها في برنامج أبحاثهم النووية، ولطالما ساورت الغرب (والولايات المتحدة) الشكوك والمخاوف من وصولهم إلى مرحلة متقدمة، والأكثر منهم، كانت إسرائيل التي طالما حذرت من ذلك وقالت أن الإيرانيين يتقدمون في برنامجهم النووي أكثر مما تتحدث عنه تقارير الاستخبارات. وقد أتضح يوم أمس بأن تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية كانت دقيقة، ولكن، منذ اللحظة التي كشف فيها الإيرانيون عن الأوراق، فإنهم سينتظرون الرد الذي لن يتأخر على ذلك، والسؤال هو من الذين سيترك إصبع الآخر أولاً؟

الطريق طويلة
حتى إنتاج القنبلة

بقلم: "منشيه أمير"(*)

الإعلان الإيراني يعتبر بداية جدية لشق الطريق في جهود إيران للانضمام إلى النادي النووي الدولي، والذي تعتبر ثماني دول فقط أعضاء فيه بصورة فعلية. ومع ذلك، فان الطريق ما زالت بعيدة حتى تتمكن إيران من إنتاج قنبلة نووية.حسب البيان الإيراني، الذي رافقه احتفال ديني بالغ التأثير، وله أصداء إعلامية كبيرة تمثل بإنجاز قدرة تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5 في المائة، هذه الدرجة ليست كافية حتى لإنتاج الوقود النووي الذي يحتاج إلى تخصيب بنسبة 8 – 9 في المائة، وهي كما هو معروف بعيدة عن إمكانية استخدامها لإنتاج قنبلة نووية، التي تحتاج إلى درجة تخصيب 9 في المائة، وتدعي إيران بأن العملية تمت من خلال عمليات مخبرية، ولكي يتحدد مصير الإنجاز يجب فحص عدد أجهزة الطرد المركزي التي استُخدمت.وكما هو معروف، فان الإيرانيين وجدوا صعوبة في تشغيل المفاعلات القديمة التي اشتروها سراً من الباكستان، لكن الإعلان الدرامي يشير إلى أنهم تغلبوا على المشاكل وأنهم تمكنوا من تشغيل نحو 20 من أجهزة الطرد المركزي. ومع ذلك، ولكي يصلوا إلى درجات ومعدلات أعلى من التخصيب، يجب أن يتمكنوا من تشغيل أكثر من 50 ألف وحدة.

لقد عملت إيران في الأشهر الأخيرة بجهد كبير حتى تتمكن من إخافة العالم، وحتى تمنع صدور قرارات عقابية واتخاذ إجراءات ضدها في مجلس الأمن. فقد أجرت مناورات بحرية واسعة في الأسبوع الماضي، وأعلنت عن تشغيلها

(*) صحيفة: "معاريف" – تاريخ: 2006/4/13.

لأنواع مختلفة من الأسلحة الحديثة مثل الصواريخ، والصواريخ قصيرة المدى والألغام، بحرية. والآن، حدث التطور الجديد: حيث أن إيران تأمل من خلال ذلك في إحداث تغيير في قواعد اللعبة، وأنها ستتمكن من التهرب من العقوبات. ولكن ذلك الإعلان قد يتسبب بعكس ما أرادوه، ويقوي الاعتقاد الدولي بأن إيران تسعى من وراء ذلك إلى إنتاج الأسلحة النووية.بل إن العالم قد يُطالب إيران بتفكيك شبكة الصواريخ التي سبق وأن وظفت فيها مليارات الدولارات، التي بواسطتها تكون إيران قادرة على إسقاط قنابلها النووية عند مداخل العواصم الأوروبية.ويزداد هذا الخوف بسبب ما أعلنته إيران بأنها تحتفظ بكميات كبيرة من اليورانيوم في الحالة الغازية (أي في مرحلة مهمة تسبق مرحلة التخصيب)، وأنها مُصرة على قرارها مواصلة بناء المفاعل النووي في مدينة "أرخ" والذي سيتم إنتاج مادة البلوتونيوم فيه، وهي المادة الخام اللازمة لإنتاج القنبلة.

مركز العاصفة: طهران تكتب السيناريو والولايات المتحدة تتبعه

هل ستتجاوز الجمهورية الإسلامية الحدّ إذا ما استأنفت مشروع تخصيب اليورانيوم؟ هذا السؤال يشطر المحللين وصناع القرار داخل إيران وخارجها

بقلم: أمير طاهري(*)

يعتقد البعض أمثال آل غور نائب الرئيس الأمريكي السابق أن إيران تشكل تهديداً على السلام العالمي لذا يجب محاسبتها حتى لو استدعى الأمر إلى استخدام القوة العسكرية، أما البعض الآخر كالرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون فيبدون قناعة بنجاعة التفاوض كحل أمثل للتعامل مع الملف الإيراني. على أية حال لعل الجانبين اغفلا بعض النقاط. إذا كانت الحملة العسكرية تعني بضع هجمات صاروخية تشن لفترة قصيرة فمن المؤكد أنها ستكون ذات مردود مضاد وحتى الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد قد يرحب بمثل تلك الهجمات على أمل أن تعمل على تبديد حالة انتظار المجهول التي تلحق ضرراً بالاقتصاد الإيراني وتقويض نفوذ السلطة. وهو لن يكون مخطئاً بذلك.إن الهجمات الصاروخية غير المجدية التي شنها الرئيس كلينتون ضد حركة "طالبان" في أفغانستان وعلى الصداميين (أتباع صدام حسين) في العراق عام 1999 كانت قد قوّت النظامين بطريقتين: الأولى هي أن الهجمات وضحت انه عندما يسقط

(*) صحيفة: جيروزلم بوست – تاريخ: 2006/2/15.
كاتب المقال هو مؤلف وصحفي إيراني ومحرر في "بوليتيك انترناسينونال" أي "السياسة الدولية" ومقرها باريس.

سيف ديمقليس الاميريكي فانه يتسبب بضرر محدود فقط، أما الثانية فـــأظهرت بان الولايات المتحدة لا تسعى إلى الموضوع الأوسع ألا وهو تغيير النظام والشيء الوحيد الذي قد تكون قد حققته هو لفت نظر" طالبان" أو الصداميين.

في الوقت الحاضر ثمة وضع مشابه لذلك مع الجمهورية الإسلامية. فطالما لا توجد أي أجندة لتغيير النظام، فلن تنحني القيادة في طهران لأي هجمات جوية أو صاروخية. إن سياسة قعقعة السيوف المتواصلة من قبل خصوم إيران الحقيقيين أو المزيفيين تعود بالفائدة على القيادة الجديدة في إيران التي تسعى بنشـــاط إلى "صراع حضارات" شريطة أن لا يتعرض إمساكها بزمام السلطة إلى أي تهديد. فهي مغتبطة بحقيقة أن الولايات المتحدة تعاملها كند معادل لها تقريباً بدلاً مـــن معاملتها كنظام في العالم الثالث أيل للسقوط. لقد نقل عن السياسي العراقـــي أحمد الجلبي الذي أجرى مؤخراً محادثات مع القادة الإيرانيين قوله أنه في عـــالم اليوم هناك ثلاثة دول فقط تحظى بحرية خالصة لتتصرف كما تريد هي الولايات المتحدة والصين وإيران.

يتفق احمدي نجاد مع ذلك لكنه يستبعد الصين فهو يعتقد أن العالم اليـــوم يواجه خياراً بين الوجود المأمرك أو معاكسته تحت قيادة الجمهورية الإســـلامية. إذا استبعدنا فكرة أل غور حول تبني الرد القوي فهل يتعين علينا هنا أن نتـــبنى سيناريو كلينتون باعتماد الحوار السياسي؟ومرة أخرى أن المشكلة تكمن في أن أي عملية سياسية يمكن لكلينتون أن يتخيلها ستأتي بطريقة تعود بالفائدة علـــى القيادة الإيرانية واليكم لماذا:بغية إقناع طهران بالتفاوض سيكون من الضروري إرجاء تحويل ملفها لمجلس الأمن الدولي، وهذا على وجه الدقة ما تسعى طهران جاهزة لإنجازه. فلن ترغب إيران أكثر ما ترغب بشيء أفضل مـــن اســـتئناف المحادثات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقاء إرجاء مجلس الأمن أمر اتخاذ أي أجراء بحقها. ولتسهيل الأمور على طول الطريق قد تعمد طهران حتى إلى عرض "تعليق وقتي" آخر لبرنامج تخصيب اليورانيوم نحو عام أو اثنين. وفي نفس الوقت ترغب قيادة إيران بإبقاء تركيزها على القضية النووية.أن ذلك قد يعزز الـــدعم الشعبي للنظام داخل إيران حيث الغالبية من السكان لا يعلمون لما هذه الضجة

ويبدون استياء لأنهم عوملوا على نحو"اقل من الهنود" عندما سعت نيودلهي لامتلاك أسلحة نووية.وفي نفس الوقت فان تسليط الانتباه على القضية النووية سيحول الضوء عن قضايا أخرى من المحتمل أن تكون أكثر تفجرا مثل انتهاك حقوق الإنسان وموجة الإعدامات والاضطراب العرقي في عدة مناطق إيرانية.

لكي يشرح الدبلوماسية الإيرانية استشهد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي بمثل فارسي يقول "من خطوة إلى خطوة يبقى هناك بارقة أمل" وهذا يعني أن الدبلوماسية الإيرانية مكرسة لإنجاز شيئين: الأول السعي لمنع ظهور إجماع بين القوى العظمى بشأن تغيير النظام في إيران والثاني إبقاء هذه الدول منشغلة في محادثات مفتوحة.وهنا فالتحليل الذي عرضه كلينتون سيأتي لمصلحة ما يفعله أحمدي نجاد.

يقوم التحليل الإيراني على الاعتقاد بأن الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة حاليا ماهي إلا "لحظة جنون من قبل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش" وبذلك فالجمهورية الإسلامية تفترض أن بوش يتصرف بشكل غير مناسب بالنسبة لرئيس أمريكي، وعندما تنتهي ولايته الرئاسية فان من سيخلفه "أيا كان" سيعود إلى خط السياسة الأمريكية التقليدية والتي تعتمد على "تفادي الصراع" و"إقامة التحالفات".

إن جميع الأحاديث المتداولة في طهران وامتدادها إلى دمشق حيث أبرزت الجمهورية الإسلامية نفسها كداعم رئيسي للنظام السوري، تدور حول السير في "طريق التحمل لمدة ثلاث سنوات" وهي المدة المتبقية لبوش من ولايته الثانية والأخيرة كرئيس للولايات المتحدة. بناء على ذلك التحليل فان طهران لن تقبل بمفاوضات تناقش أحقيتها في تطوير ما يصفه أحمدي نجاد ب"دورة علمية نووية كاملة".وعلى أساس ذلك التحليل أيضاً قرر الرئيس بشار الأسد ألا يكتفي بدعوة الأمم المتحدة إلى تجاهل المشروع الإيراني النووي فقط بل قام بإعادة تأكيد سيطرته على لبنان عبر تحالف شيعي - ماروني جديد وهو سيناريو تم دمغه بتوقيع طهران.

لكن السخرية في كل ذلك تكمن في أن إدارة بوش لعبت الدور المرسوم لها

حسب السيناريو الإيراني فقد رمت واشنطن بالقرعة لصالح أنصار الدبلوماسية والقوة المعتدلة مانحة بذلك أحمدي نجاد ضمانة على عدم قيامها بأي إجراء أحادي الجانب ضد جمهوريته. وفي نفس الوقت فما زالت واشنطن تمارس سياسة قعقعة السيوف عبر إعطاء تصديق لادعاء أحمدي نجاد حول انطلاق "صراع الحضارات" من جديد مع إيران كقائد لمعسكر والولايات المتحدة للمعسكر الآخر.

في عدة خطابات جاءت على شكل حملات على الدول الكبرى ألقاها خلال زياراته للأقاليم الإيرانية، سخر أحمدي نجاد من القوى العظمى لما أسماه "هوسها بإصدار القرارات". هم لا ينالونها هكذا قال في خطاب ألقاه أمام الحضور في إقليم بوشهر في وقت سابق هذا الشهر وتابع بقوله "هم يعتقدون أنهم إذا أصدروا قراراً فكل شخص يجب أن يلتزم بطاعته. إن رسالتنا بسيطة تقول لهم: أصدروا قرارات إلى يوم موتكم! فنحن نسترشد بما يبلغنا إمامنا المهدي المنتظر وليس بما تملوه علينا في قراراتكم".

إذا كان القصد من وراء قرارات مجلس الأمن التلويح بالعصا (التهديد) فمن الواضح مسبقا بأنها لن تؤدي تلك الوظيفة بقدر ما تهتم الجمهورية الإسلامية. إن نظاما يدعي قيادة العالم في "صراع الحضارات" ويطلق وعودا "لإنقاذ العالم من الأمركة الكلية" لن يرضخ تحت وقع تلك التكتيكات التقليدية.

عندما نريد التعاطي مع إيران فليس هناك احتمال لنجاح أي من سيناريو آل غور أو كلينتون، فسيناريو آل غور محكوم بالنهاية لأنه قد لا يدعم حتى شن حرب شاملة لتغيير النظام في طهران فيما من المستبعد أن ينفذ سيناريو كلينتون لأنه لن يكون مستعدا للتسليم بمطالب أحمدي نجاد.

لذلك مالذي يجب فعله؟.... إن ذلك يحتاج إلى مقال آخر...أليس كذلك؟

المظلة الأمريكية وفائدتها

بقلم: "ألوف بن"(*)

إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأخير والذي قال فيه بان "الولايات المتحدة ستدافع عن إسرائيل إذا تعرضت لهجوم إيراني وان ذلك سيكون بالوسائل العسكرية" هذا الإعلان يشكل نقطة تحول نوعية في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، وفي الطريق إلى بلورة حلف دفاعي بين الدولتين.فقد سبق وان تمت بلورة صيغة هذا الإعلان بين البيت الأبيض وإسرائيل وان ايهود اولمرت بدأ جلسة الحكومة الأسبوعية قبل أيام بعبارات مديح وشكر للرئيس الأمريكي جورج بوش، وبذلك فانه يكون قد وضع صيغة عملية لهذا الإعلان من كلا الطرفين.الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني أرادا بذلك أن يردا على التهديدات العلنية المتكررة التي أطلقها الرئيس الإيراني الذي "نادى بضرورة محو إسرائيل من خارطة العالم" ثم أتبع ذلك "بنفي وقوع الكارثة اليهودية" على أيدي النازية.تصريحات "احمدي نجاد" أثارت موجة من الغضب بين أوساط اليهود في شمال أمريكا أكثر بكثير مما أثارته هذه التصريحات بين الإسرائيليين هنا.

التداخل بين النظريات المتضاربة وفي أكثر من اتجاه وعلى أكثر من صعيد، ما بين تحفز أصولي حاد في المعتقد وبين السير حثيثاً في تطوير القدرة النووية وإمكانية بلوغ مرحلة صنع الأسلحة النووية الإيرانية ظهرت (هذه العوامل) وكأنها الاستعداد لإمكانية حدوث كارثة يهودية ثانية، وان أمريكا لم ترغب بالوقوف بعيدة عن مجرد الحديث بذلك الخصوص بل أرادت أن توضح موقفها من هذا الموضوع منذ ألان.

الرد الأمريكي (في هذا المجال) كان ثلاثي الأبعاد. فقد زادت الجهود

(*) صحيفة: "هارتس" – تاريخ: 2006/2/8.

التي تبذلها الإدارة الأمريكية في طريق ممارسة الضغوط الدبلوماسية على البرنامج النووي الإيراني، وذلك إلى الدرجة التي نجحت من خلالها (الإدارة الأمريكية) على بلورة وصياغة مواقف دولية واسعة تؤيدها في ذلك والى أن أيدت اقتراحها أخيرا برفع الملف الإيراني - النووي - إلى مجلس الأمن. صاحبت هذه الجهود الدبلوماسية مجموعة من التصريحات السياسية الحادة التي صدرت عن مسؤولين أمريكيين وتزامنت مع الإعلان عن نتائج عدد استطلاعات الرأي الأمريكي أشارت إلى ازدياد التأييد الشعبي - الأمريكي لعملية هجوم على إيران. والبعد الثالث الأمريكي في هذه القضية جاء من خلال الإعلان الأمريكي الرسمي على لسان الرئيس بوش بان الولايات المتحدة ستهاجم إيران إذا حاولت الأخيرة أن تشن هجوما على إسرائيل بما في ذلك استخدام القوة العسكرية.

في الحياة السياسية لا توجد "وجبات مجانية" تقدم دون دراسة وبلا هدف من الحصول على مقابل، وما قاله الرئيس بوش له ثمن: فهم لا يريدون أبدا أن تلجأ إسرائيل بنفسها - هذا إذا كان هذا الاحتمال وارداً على مستوى التنفيذ - إلى القيام بشن هجوم عسكري على المواقع الإيرانية التي تعمل على تقدير القدرات النووية الإيرانية، على غرار ما فعلته في أحد الأيام حين هاجمت المفاعل الذري العراقي في بغداد سنة 1981، وإنها بذلك تكون متساوية في معادلة الدفاع التي تحظى بها الدول الغربية التي تقف تحت المظلة الأمريكية الدفاعية، والتي (أي هذه الدول الأوروبية) ملزمة بإجراء المشاورات مع الولايات المتحدة قبل أن تقرر إحداها القيام بعمل عسكري ضد أي دولة شعرت بأنها تشكل خطراً حقيقياً عليها، باعتبار أن هذا الخطر يعتبر "خطراً مشتركاً" وان جيوش الدانمارك وبريطانيا وحتى الجيش التركي ملزمة بهذه السياسة، وإن دولها ملزمة بإجراء المشاورات وباعتبارها تخضع لما يسمى بـ "قيادة مشتركة".

إدخال إسرائيل تحت هذه المظلة (الأمريكية) تعني حدوث تغيير واضح المعالم في مواقف الإدارة الأمريكية، والتي انتقدت أكثر من مرة خلال السنة الماضية التلميحات الإسرائيلية عن نيتها مهاجمة المواقع النووية الإيرانية. وقد

وجه نائب الرئيس "تشيني" تحذيراً واضحاً للدول الأوروبية محذراً فيه "بأن صبر إسرائيل ينفذ" بالنسبة للخطر الإيراني، كما أن وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت عن قرارها تزويد إسرائيل بقذائف خاصة "تخترق التحصينات" وأنها ستزود سلاح الطيران الإسرائيلي بها والتي تمكنه من تدمير مواقع محصنة تحت الأرض.

والآن، فإن هذا قد انتهى. فالقرار الخاص بما إذا كان يجب أو متى يجب أن تعمل إسرائيل ضد إيران، هذا القرار سيتخذ في البيت الأبيض وليس في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي. والنتيجة السريعة الأولى تمثلت في توقف اولمرت عن مواصلة الهجوم على إيران وقام بشطب "العبارة الخاصة بإيران" من خطابه الذي القاه في هرتسيليا.

جدل طويل وحاد يدور في إسرائيل منذ سنين عن جدوى وفائدة عقد تحالف فعلي (رسمي) مع الولايات المتحدة. وقد حاول شمعون بيرس (في حينه) أن يسعى للتوصل إلى ذلك القرار في الوقت الذي كان فيه رئيسا للوزراء، وفي الآونة الأخيرة تحدث مراراً مع شارون ومع اولمرت عن "مظلة دفاعية ضد إيران". كما أن ايهود براك كان قد أحرز تقدماً حين حصل من الرئيس كلينتون على عقد حلف دفاعي وذلك مقابل موافقته على التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين. لكن خبراء وزارة الدفاع يعربون دوماً عن الاستياء من عقد مثل هذا الحلف الدفاعي وذلك خوفاً من فقدان – إسرائيل – لحرية العمل، وخصوصا إذا كان هذا الحلف يعني ضرورة حصول إسرائيل على إذن مسبق من الإدارة الأمريكية على كل عملية اغتيال تريد القيام بها في غزة.

والصيغة التي سبق وأن تم الاتفاق عليها (مع الإدارة الأمريكية) هي أن إسرائيل "تدافع عن نفسها بقواها الخاصة" وأنها تفعل ذلك من خلال العون المالي والتسليحي من الولايات المتحدة. والآن، يبدو أن مجال حرية الحركة والعمل الإسرائيلي قد تقلص، لكن التصريح الأمريكي يتحدث بوضوح عن جهة معيّنة ويحصر هذا التعهد (التحالف) بإيران فقط وليس بأعداء آخرين لا زال القرار

بخصوصها ينحصر فقط بأيدي إسرائيل وقرارها المنفرد وبقواها الذاتية. ومع كل الحساسية والأهمية البالغة لهذا التطور، فان تصريح بوش (حول الخطر الإيراني) لا يزال بعيداً عن أن يكون "حلفاً دفاعياً" والذي لا بد أن يكون "حلفاً خطياً رسمياً" ويحظى بموافقة الكونغرس الأمريكي.

ولكن هذه المظلة الأمريكية ستكون لها أهمية واضحة وذلك حين تنتقل إلى عمليات الصياغة التفصيلية في التخطيط التنفيذي المشترك ومن خلال فهم وتفاهم سياسي للظروف الدولية التي ستقوم الولايات المتحدة بمد يد العون لإسرائيل مقابل الخطر الإيراني، وغير ذلك فان هذا التصريح سيظل "كلاما في الهواء" مثله مثل كثير من التصريحات التي لا تأخذ طابعا عمليا، وأنها ستظل كلمات تأييد وتضامن مع إسرائيل كجزء من النهج والسياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط وإزاء صديق حميم على قلب الأمريكان، والمقصود به أولمرت.

حول المؤلفين

1. افرايم اسكولاي، باحث مقيم في مركز يافا للدراسات الاستراتيجية ومحاضر في جامعة تل - أبيب.
2. إميلي لنداو، باحثة دائمة في مركز يافا للدراسات الاستراتيجية.
3. جيل فايلار، باحث في مركز بيغن - سادات للدراسات الشرق أوسطية، ومدير مركز مختص بالأسواق التجارية العربية.
4. افرايم كام، مدير مركز دايان لدراسات شمال افريقية والشرق الأوسط الاستراتيجية.
5. شموئيل ر ونزر، مراسل صحيفة هارتس في واشنطن.
6. كارو لين جيليك، كاتبة دائمة في صحيفة مكور ريشون اليمينية.
7. دانيال افراتي، عميد متقاعد ومحلل الشؤون العسكرية في صحيفة مكور ريشون.
8. أمنون لورد، رئيس تحرير صحيفة مكور ريشون.
9. أمير أورن، مراسل عسكري في صحيفة هارتس.
10. بن كسفيت، مختص بالشؤون الأمنية الإسرائيلية في صحيفة معار يف.
11. عامير ربابورت، محلل عسكري في صحيفة معاريف.
12. منشيه أمير، باحث في مركز بيغن - سادات.
13. أمير طاهري، كاتب إيراني في صحيفة انترناشونال بوليتكس في باريس.